نتائج الافكار

1

قد دخل في ملكي بالشراء الشرعي

1449

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على
سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله رفع الخطا
عن الامة عامة وبتكوينه كانت الافعال تامة ولا تسع ظروف
الكتابات تعريف موصولات نعمائه ولا ياتي بالاشارة اظهار
مظهرات آلائه والصلاة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين
المرسلين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله
الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه والممتازين عن اهل
الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل
صدورنا مصدر صفات الكرام واصرف جوارحنا عما
منع في الاسلام وابدل مغفرتك عما جئنا بر غلطا واجمعنا
مع الموحدين من القائلين شططا اما بعد فيقول العبد
الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنهما الله
بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب امعان
الانظار بديع الفضل في الاعصار بادرة مثله الابصار
خلف السلف الاخيار سند الخلف الاخيار مولانا الشيخ
محمد المحقق الحاقاني بيان الحقاني والنحرير الحبر المدقق الرباني
الشهير المعروف بالبركوي الفائز بالنوال الوفي اسكنه الله في
جنة مفتحة الازهار واسكنه في جنة تجري من تحتها الانهار
لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة وعبارات

لطيفة

2

لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنكبا في
الاساليب البربعية ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما
هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا
طار كالامطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار
ونال في الآفاق حظا من الاشتهار اشتهار الشمس في نصف النهار
وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار قد وقد في اقدة الطابع
النار سئلني بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب لهم شرحا
يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات
من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت
دقيقة ورموز خفية موجزا غاية ايجاز بلا اخلال تسهيلا
للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم اني قد وهن العظم مني
ووهنت الطبيعة والقوى وفاحت القطيعة والجوى واجتنب
ولا زجتني عزة العلل ووجبت وفارشني علدة الاجل مع اكدار
آواني وانتشار جناني من نائبات وحول واين الصفا هيهات
ايقاع الامل وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا
الكلام الى ان وهب لي ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا
المرام ثم وهب لي ربي ولدا سميا لفخر الانام اعادوا الاقتراح على
وجه الاهتمام فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس لوصل الى
اضراب اخماس باسداس فلاح لي ان ليس فيه فلاح سوى اسعاف
حاجتهم والنجاح فنظرت الى ما عندي من البضاعة فوجدتها
مزجاة غير اني الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات فشرعت
فيه معترفا بان الشروع في مثل هذا من الفظاعة كما ان كتابة
الاشل من الضياعة ولكن تضرعت الى من هو عليه هين

وليس من ممكن عليه بعيدا وتوكلت على الحى الذى لا يموت وكل
حى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه
صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله لوعده الكريم
بقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم بفضله العظيم لزم علينا
الاقدام على وجه الاهتمام فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار
سميته بنتايج الافكار سائلا منه ان ينفع به هذين الولدين
وساير الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم الحساب ثم اقتضى
الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة انا لله وانا اليه راجعون
لا يسئل عما يفعل وهم يسألون جعل الله بفضله جنة المأوى
لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا
فى العقبى والمرجو من اخوان الصفا ان لا ينسوهما من الدعا
لانها كالعلة الغائية لهذه العلة يستجيب من وعد الاستجابة
لمن دعا ٥ لئن ادركت فى نظمى فتورا ٥ ووهنا فى بيان المعانى ٥
فلا تنسب بنقصى ان تقصى ٥ على مقدار تنشيط الزمان ٥
ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب
المجيد وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد صيانة لتاليفه
عن الاقطعية والاجذمية على ما نطقت به المقالة القاسمية
على قائلها الصلوة الاحدية والتسليمات الابدية قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله معنى لغوى
وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى
وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا والشكر ايضا معنى لغوى
وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفى
وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو

الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثنا فعل يشعر بالتعظيم
فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام
وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح
ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه منهما
ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود
والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه
من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل
واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا فى امعان شرح المقصود
المقصود ولامه للجنس او الاستغراق اياما كان فتعريف
المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم
فى العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند واما فى الاستغراق
فظ واما فى الجنس فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها
لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما فى قولنا الاربعة
زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى
كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع
لغير الله تعالى ظاهرا فراجع فى الحقيقة اليه تعالى والمصنف اختار
الثانى فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس
اذ لا وجود له فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى وبمقام
الثناء احرى فان قلت فى اى معنى الحمد عند الجنس
او الاستغراق يكون بعض الافراد خارجا عن التخصيص الذى
يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون
حمد التخصيص على وجه اكمل قلت فان اردت الكمال

فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد في بدء تصنيفه اما حامد
لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة
ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزء من
شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرح لسان
وذلك على مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق او للاختصاص
عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة
لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار
للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول
وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا
نور الدين صاحب الهواري وهو المختار عند المص حيث قال
في الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود
واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام
فجعل علما معهما وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة
النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي
ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا ما في اوله لام ثم
ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو ذكره في الامعان
رب العالمين اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم
اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشتمل ما تحته من
الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر
اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين
وتناول لغيرهم على سبيل الاستتباع والصلاة هي في اللغة
الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع

4

تنوع الاجناس بالفصول فانه قيل الصلاة من الله الرحمة ومن
الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف
الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه
والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام
الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره
مولانا صاحب الهواري ومراده والله اعلم القصر الادعائي او الاستغراق
العرفي فان جنس الصلاة او جميعها غير مختصة بنبينا صلى الله عليه
وسلم ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن
بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون
مراده ما اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس
التعظيم او جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته
العلية مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه تعالى اليه وكذا
تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان
منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة
لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذ اريد كل منها في اطلاق
واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل
الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير
كونها بمعنى الدعاء قلت ـــــ مختص بلفظ الدعاء قال
الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في الاصل يقال
لمن كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة
خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه
الصلاة والسلام وانك لعلى خلق عظيم ۝ وما ارسلناك

الا رحمة للعالمين وآله اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلهذا ترك
عطفها او لتركه عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه
حيث والجملة الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء
على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى
اجمعين تاكيد للال لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة
على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اى بعد
الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة
مقام اما او عاطفة له مع ساقة على الجملة السابقة بطريق
عطف القصة على القصة فهذه الفاء رابطة لجواب اما
المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى الحقيقة رسالة وهى
الواسطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار
والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة
على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى
المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على
القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراد المؤلف له
فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى
تتلى بعد او التى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى
المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن او فيه وفى الالفاظ وفيهما
وفى الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدأ
او فى الخبر فافهم فى بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او فى
تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من
يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه
بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو

اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلاثة اشياء العامل
والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه فى
اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما
احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة
ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث
هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب
انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى
الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى
التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية واذا كان
شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها المقتضى
لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة
ثابتة على ثلاثة ابواب فعلى تعلق به ح بلا تضمين هذا اذا حمل
على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت
وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير
بعضها فلا بد له من معمول متعد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق
على به باعتبار تضمين القصر او الاشتمال اى فوجب اجزاؤها
مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتمالها
عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام
اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل
المذكور ويورد عليه انه ح هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين
ودفع بانه لا بعد فى تسمية قسم منه شائع فى كلامهم باسم خاص
وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى

به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع
ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا يبعد في انه يلزم في بعض الكنايات شيء
لا يجب في جنسها وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو
عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر
معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم جعل المتعلق معمولا
من غير تقدير عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعولية
او اعمال المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه
قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر هذا الرد انما
يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان
امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما
ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما
على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص
من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع
له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما
في التضمين فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصود لذاتهما ولو
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد في
اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير
صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في
التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله ومن غير تقدير لفظ
آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول
الذي عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال
العامل ومسوق له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان

توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء
يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا
لها حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد
بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا
فانهم يجعلون نفس المعاني محلا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند
الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع
له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محله
ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل دركاتها
فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني
من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء
يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناها هنا ايضا
للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معمولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع
في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث
كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر
تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا
بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل
موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على اقسام
الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه
حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها
ويبين كون كل منها عاملا وكلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل
ويقسم ثانيا فقال اعلم بخطاب عام اولا اي قبل الشروع
في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة

معرفة م

لم نصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم يجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولاً واول معناه فى الاول من هذا العام وفى
الثانى قبل هذا العام ان الكلمة لاسم الجنس من حيث وجوده فى
ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ماهو
راى البعض والتعريف يجئ على هذا فى الضمير استخدام اه من
حيث هو هو وان التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه
الفاضل عصام فى اوائل شرحه للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس من
حيث هو هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها
وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة
والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير فى
القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد وهى الواو اعتراضية
اللفظ هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يلفظ
به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ على اللفظ
ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد ما فى التعريف
لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما لا يخفى
كذا فى الامتحان فخرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات
والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل
عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول دل على المقصود
وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه
الاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد والوضع المطلق

تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم به
والوضع اللفظى نوعان شخصى وهو تعيين لفظ معين بنفسه
لذاته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى وهو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع
الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه
فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال
الوضع باللام دون الباء يأباه ويشمل التعريف وضع المشترك
والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى باليقين زائد على المشهور
ولا بد منه متعلق بيفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال وسائر
المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية
كما فى المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كديز وميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالميشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله
لمعنى بل قصد به توهم انه مجعول له وبقى الحرف لان احتياجه
الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا
ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل
موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من
العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل نسميه
وضعا فلا مشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص
الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكنايات لمعنى هو فى
الاصل مصدر ميمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشئ او اسم زمان قال الفاضل العصام وهو اقرب

الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتحقيقه خرج به حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد
الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان
دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فعلى هذا يرد عليه انه
يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لانه دلالة الموضع عليها التزامية
ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها الذكر في مفهومه
كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن
اراد التفصيل فليرجع عليه لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب
في ترك الدلالة لان لكل مقام مقال مفرد صفة لمعنى
وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فان قيل هذا يوهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان
اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وذا مما يجوز في
التعريف قلت لا يجوز فيه لان زمان وقوع الشبه الوضع
واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة
وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع
وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على
المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية
واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك
القتل فالقتل حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان
في بحث المعطوف فخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل
قائمة وبصري مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة
امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب

وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كمادته تدل على معنى فلا
يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان
الصيغة ليست بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده مذهب
من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب
الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج
مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي
هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلاثة فعل
سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس
ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كله
عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل ولما كان
فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة
بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة
غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا
احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيد اقتران
المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عبارة
عما كان الكلمة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه
كما حققه الفاضل عصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار
لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته وضعا اي دلالة وضع
او زمانا او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا
على احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال بان
وضع هيئة افادته له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع
شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه لنفسه بهذا الوضع كما ذكرها

تعريف الفعل

القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم
دلالته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على
الزمان اصلا ايض كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه بمادته لا
لهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج
اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها
غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل كل
منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان
قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول حقيقة في
الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة
للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه
حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم
كونه موضوعا للزمان ولا تخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا
ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما
لا يخفى على من له اذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على الزمانين يخرج بقوله باحد الازمنة الثلاثة فينتقض
التعريف به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل
الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك
فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا
فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في
احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال ولما كان تمييز
الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر
منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في

نفسه

نفسه لافادة التمييز الذاتي ولذا قدمه وقال ومن خواصه
خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها
لدخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو
لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدأ
التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع
كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار وان
من للتبعيض والافراد دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة
بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي
ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايض
فلا دليل عليها في اللفظ اصلا وان حصلت وانما قلنا ان
دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التأنيث
الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونوني التوكيد وهي
جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي
اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم
الثاني والحد لا يكون الا شاملا ودخول قد الاولى حذف
الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها
كما يصدق عليه والايجاز مط والخاصة المنطقية لا تصدق
عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان ووجه الاختصاص
كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريبه
الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك
معلوم من الاختصاص اذ لم يخبره الواضع ولو عرف الاختصاص
لزم الدور قلت ذلك بالاستقراء لا من الاختصاص فلا
دور فافهم والسين اي الاستقبال لقرينة سوف وسوف

ويسميان حرفي تنفيس لكنه في الثاني زائد ووجه الاختصاص
كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء
وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث
الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولاء النهي لانه لطلب
تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير
المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو
زيد الشجاعة كما هو رأي الرضي او الوصف والبيان بتاويل الدال
على المنهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف
ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في آخرها الهمزة كما تزاد
اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظه وكله عامل على ما
سيجيء في بحث العامل القياسي واسم ماخوذ من السمو وهو

تعريف الاسم

العلو وسمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا
اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة
بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر
من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة باعتبارها
وهي الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكر في تعريف الفعل
ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى
كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم
في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية
تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعني يفهم ذلك المعنى
من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا
القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن وضعا
تركه اكتفاء بما ذكر في تعريف الفعل فيه اي في الفهم عما دل عليه

باحد

باحد الازمنة الثلاثة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول
غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول
ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على
احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة
القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي
عبارة ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم
الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح
في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج
مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة
فيقرن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما
قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب
امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس

خواص الاسم

ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول السوى
وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى
الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما
استثنى البيضاوي لانهما في غاية الندرة لا يرادان عند
الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص تنوين
التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي لتقربه واصالته في الاعراب
الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما
اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقي المستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء
واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص

الاضافة به وسيجي وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة
فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم
فانها وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى
الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم بشهادة
الاستقراء هذا على راى ابن الحاجب واكثر الزمخشرى تنوين
المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر
لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به
فلا يدخل الا اياهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين
اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل ولا يصح
جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزء من حروف
المبانى وحروف الجر كلمات لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء
فى كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما وجد فى البعض
دون الكل كما يجي فى المقصد بان اختصاص الكل دون البعض
فلا يتم التقريب والمختار عند المص فى وجه الاختصاص فيه
وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح فى الامتحان ولام التعريف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف وهذا
اعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان انه لا يكون
قرينة للمبتدى ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ما
ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحدها زيد
عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد
من انه همزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه

الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة
الاستقراء وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم
الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له
والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا
وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان
الاصل فى المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقى فروع وقدم الاول
اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التاخير ثم الظاهر ان
الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص ح هو معلوم عقلا
فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم
والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبقت الاشارة اليه فيلزم
الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ
ح لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه
النوعى فالمعنى كون الشئ مبتدأ وفاعلا ووجه الاختصاص
ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه
مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ
او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه
الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون
مسندا ولا مسندا اليه كما يجي فثبت الاختصاص بالاسم
ضرورة ومضافا اى كون الشئ مضافا ووجه الاختصاص
كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص الذى يستدعيان
استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان
معا الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به
وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجي فى بحث العامل القياسى

تعريف الحرف

وبعضه غير عامل كانا وانت والذى وحرف وهو فى
اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ماكان فى طرف الكلام
غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح ما دل على
معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع
لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار
معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من
البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة
لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك
الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه
وبه وهو معنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع
فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل
من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى
الحرف ضمنا فيحصل بالدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى
غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما
ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم
والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم
دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة
الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد فى دلالته عليه من
ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد
لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى
غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير
مستقل مع صدقه على الفعل وهو النسبة الى فاعل معين
وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد الاعم

ولفظ

تعريف العامل

ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح
فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل
وقد ثم اعلم اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق
بها ان مفهوم العامل الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى
او الرتبى اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا
وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى
المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاول
فليس على اطلاقه بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد كما عرفت
هو ما اى شىء لفظا او غيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة
على قول الجمهور ولا بد منها ولا ينتقض التعريف هنا بها لانها موجبة
ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون
بالنصب آخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكما معربة او مبنية
على وجه مخصوص من الاعراب بان للوجه المخصوص وزيادة
على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب
بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر غلامى مكسورا لكن
الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة
المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما سنبينه
فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة
قلت كون المراد بها ما ذكر انما فهم من كلا اعرابه ولولاه لم يفهم
فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكر العامل فى تعريفه فيما بعد
الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة
وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص المقود

والقيود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا
اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان
معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي
واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد
بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما
لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزائدة
ومثل رب المضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين
على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي
فلزم كون ذكرها فيما سياتي استطرادا مع كونه من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب وحمل عليه لاصاب كذا
اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال
انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
في التقسيم كما يجي هذا ومفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات
في الامتحان وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء حال من المبتدا
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه وظرف له
وهو اظهر توارد المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من
الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم
واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما يشعر به
قوله فانها الخ وقوله وهي تقتضي الخ لا توارده لكن اضافه
اليها اشارة الى ان اقتضائها له بسبب توارده عليها فانها
اي المعاني المختلفة امور خفية تستدعي علامة كل امر منها

يستدعي

12

يستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع من ظهورها مانع
فان كان حالا في اخر الكلمة فتقديرية وان في نفسها فمحلية كما يجي
في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو
فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا
بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة الفاعلية الواردة
على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب
بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام
ايضا كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه
اي كونه منسوبا اليه الغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل
المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها وهي اي المعاني
الخفية تقتضي نصب علاماتها هي الاعراب فالعامل يحصل الاعراب
بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلاماتها
انما هو اعتبار النحويين واما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم
والعامل هو الالة وجعلها النحويون كانها هي الموجبة على ما
هو راي الرضي وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل
العامل الة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا
عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر
بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي
والتقديري وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه
وفي الافعال اي مقتضي الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم
اي اسم الفاعل كما سيجي التصريح به وهي في المضارع فقط لا في
سائر الافعال وانما لم يقل وفي المضارع اولا لانه لا يحتاج

الى البيان ثانيا لنحس المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع
مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع
المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر
الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة
دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما سيجي لفظا ومعنى واستعمالا
اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اى المضارع له
اى لاسم الفاعل في الحركات اى في مطلقها وفي نوعها اولا
نحو ناصر وينصر وعالم ويعلم والسكنات في عددها و
ترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال
المص واما التغيير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد
ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا
حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان
معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر
كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج مثل بمثالين من الاصليين واما الثاني وهو الشبه
معنى فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع و
الانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن
العموم الشايع في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل
على الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم
الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يختص ثم قال حرف التعريف ولم
يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل

عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو
صورة لاستلزام كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول
عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق
على ما هو راي الجمهور كما سيجي وانما لم يقل الا حرف التعريف
لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام
اشارة الى ان الخلاف الجاري في حرف التعريف انه الالف
واللام او اللام او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل
عصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف
نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا او غيرهما والضارب فانه
يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك
المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول
لاختصاصه بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولان
الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند
التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة
حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما
اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب والمبادرة المفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية
او مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم
وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما
الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل
منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزء اولى

اعتبارهم

14

منها نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول مركبة
والثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب بهذه المشابهة
اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل
المضارع اي تبعيته للاسم فيما في شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو
اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استعداد الاخر للحركات
العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء
لا اثر العامل كما لا يخفى لما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع
فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما
والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر
المص ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم تكن
المشابهة لكل منهما تامة كما اعتبروا في بيان وجه اشتراط احد
الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي
لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت
في كلا الجانبين ولانه لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس
بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا الشبه الجمع بين
الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز
في مثله التعاكس كما يظهر ذلك لمن تتبع كلامهم فاعرابه
ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون اخر يضرب
مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد
ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به ما
يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا

تقسيم العامل

ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب وهو
اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح
هو الذي توقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي
فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير
محصور وليس المراد ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من
سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما
قدم على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده
المقصود معرفتها لجري الاحكام عليها لقلتها وانحصارها
بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام
القياسي ما توقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف
الجر الظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى واللام
التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج
في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو تمام العامل لا المعمول
كما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر
يحتاج اليها ايضا اذ لا بد له من متعلق على ما سيجيء كما يحتاج
اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث
الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف
الذي يتعلم عادة قبل وكذا شبهه بخلاف حرف الجر
فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم
منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي فللاطراد
لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي على نوعين عامل
في الاسم وعامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا

اى كالسماعى على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين
اعنى المبتدا والخبر فى الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان
بعد دخوله اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا
له والعامل فى اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكون
اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى
للاطراد حروف تجر اى اسما واحدا سماعا ليناسب عاملها
اللفظى عملها المعنوى فى الاصل وللحمل عليه فى غيره وتسمى
حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما فى مفهومها وهو
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به او حمل
عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به داء ومسكت الحبل بيدى
او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب
منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر باؤه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان تكون
السرج معا ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان
الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه
واكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان
العامل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال
وعدم خروجه عن كونه جرو جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله
بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا
لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان
بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول
يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى

مقابلتها

مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى
فى نحو من التفصيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض
الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير
ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون
انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى
الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان المقصود بيان العامل
لا استيفاء المعانى قدمها ليناسب معناها فى الجملة والى
هى للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك
اى منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله
تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق
كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره فى الامتحان
ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى
معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل
الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما عليها وعن هى للبعد
لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح
التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شئ عن شئ الى اخر وهى اما
يكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث
كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لهما ولما
كان بالوصول بلا زمه والا كاخذت عنه العلم او بالزوال
وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعد
للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم

لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل عصام
قدمها لمناسبتها لمن انه قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبار دين
نحو سقاه عن العيمة اى بعده عنها ويجوز من بمعنى
سقاه من جهة العيمة قال المولى السروري تعالى خرجت
عن البلد اذا لم يرد وعلى هي للاستعلاء اي استعلاء
شيء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان
ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها
لعن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه وبمجيئها
بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير اى عني لعمر
الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اى لبيان علة الشيء
ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر
كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل
لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل
مجازا كما ذكر في الامتحان والتخصيص اى لبيان اختصاص ص
شيء وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد
او التمليك نحو وهبت لزيد والاستحقاق نحو الجل للفرس
او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما
ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى على لام
الاختصاص كما ذكر الفاضل عصام بل الحصر مبني على
تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل
على الله اما استلزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص
هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها
قدمها على في لبساطتها وفي هي للظرف اى ظرفية مدخولها

حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فالتحقيق انها للظرفية
فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن
المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض
الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء
يصلح لفي وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة
في المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر
ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد
قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى
هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة
حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب
هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل
غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه
القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء
والتاء بدل الواو لوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة
الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا
وواو القسم وتاؤه ولم يذكر بائه لما عرفت من ان مقصوده
بيان العامل لا المعنى وانه داخل في الالصاق قدمها على
حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء
اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه

عن ضرب عمرو وهو فعل في الاول كما يشير قدمه على مُذ
ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج
عن العاملية بخلافهما ومُنذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله
منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على مُنيذ وجمعه على امناذ
لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص
بالحجازيين على ما صرح به الفاضل عصام على ان قولهم المذكور
غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب
ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما
في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة
كذا او لم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن واما
اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاصل ولو باعتبار البعض
بان مضى بدل بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي
كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك
اليوم او الشهر يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو
هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وقد
يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما
مبتدأ او ما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادي قدمهما
على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا
وعدا وخلا وعدا قدم لتقدم الخاء هما للاستثناء ويكونان
فعلين وهو الاكثر ويجي التفصيل في بحث المستثنى قدمهما

على لو

على لولا لانها كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال
ولولا لامتناع شئ لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل
بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاى لهلك عمرو
فسيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ
كثيرة فجعل لولا حرف جر معنى نزل منزلته لانه في الحال
واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك
والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو
احق بالتاويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت
والاكثر او لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره
وجوبا لكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونها حرف
جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن الضمير الفاظ
كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر بها اذا دخل
على ما الاستفهامية وهو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي
غرض فعلت وبدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم
وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال
احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني
انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون
حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين
ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل ولذا اخره
بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب
ولا ابتدائي لا فراق حاصل لهذه الحروف اى لحروف الجر من
من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لا بد لظهور الجار به

وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الفاعل
بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره
كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي حاصل عليكم وحكى
ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظروف بالمنفي المبني
وفيه نظر لوجوب اعراب المشابهة بالمضاف بلا خلاف
فذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه
وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه
والمراد به ما سيذكر من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
كاسماء الافعال والظروف ويجي تحقيقه الا الزائد بالجر
والنصب استثناء من هذه الحروف منها كفى بالله مثال
للفاعل وبحسبك درهم مثال المبتدأ والا ورب وحاشا
وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها اي هذه
المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه
اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء
بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ
او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل
وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك
في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل
ورب اما على الزائد فللاشتراك في عدم الافضاء او على
غيره للاشتراك في افادة نفي المعنى او على من الاستغراقية في

افادة

افادة التاكيد ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المص
وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة
ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه
وايضا قد يستوفي معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته
فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا المحذوف وهو حصل
ومثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
معنى الكلام ولم يتلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم
يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح
كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمتا واخوه اكرمتهما ولا
يجوز زيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما مجرور الزائد
ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ
كامر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيت او لقيته
فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في
مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب
صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا
وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجي في بحث المستثنى في وجوب
النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز نصب واختيار
البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة
بشيء كرب وتبعه المص واستصوبه ابن هشام وقال لانها
لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل
للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية

ما ذكره مع بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه الذي تقتضيه
الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة ولا
ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجوب التقيد
والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها
متعلقة بشئ كسائر الحروف ومجرور لولا ولعل مبتدأ
مرفوع وما بعده لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول
خبره فيهما غير متعلقين بشئ ومحولان في العمل اما على الزائد
او على غيره لما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل
زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه
مفعول فيه لمتعلقه اى ما عدا هذه ان كان الجار في او ما كان
بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على راى ابن
الحاجب واما على راى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول
فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول له لمتعلقه
ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككيمه نحو ضربت ابني زيد للتأديب
وكيمه عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف او على انه
مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى
المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة
في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق
الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو
من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكونان اى مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله

مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع
الى المجرور فقط لقربه فح لا تسامح ولا تجوز فيه على انه
نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا
اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه
نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما
وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما
لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ في
بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز
الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال لزيد مرور ولانه ذكر في قوله
تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم
عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا
اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه والمراد به الدال على الحدث
فيعمهما عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود
والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اى مفهوما معناه
منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا
مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل الفعل وعمله وضميره
واعرابه فيهما اما الاول لفظ واما البواقي فلانتقال كل منهما
منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا يكون نحو زيد
في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم
يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلقه اى
الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه
ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال

شئ من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما
واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق زيد فى الدار
اى اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها
فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا
بلا شبهة وكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور
وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا او مررت
بزيد ووجد زيد فى الدار وقد يحذف الجار وهو على نوعين
قياسى اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزء من
الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعى اى غير
مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزئى
فالقياسى فى ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه
فان حذف فى لاما بمعناه ان لا يقدر الا الشائع لتبادره
وجوز الفاضل عصام تقديره ايضا منه قياس اى قياسى
ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
واما انتصابه لشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزء من
مفهومهما فالحمل عليه والثانى محمول على الاول لاشتراكهما
فى الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما
الاول للاول والثانى للثانى وكان ظرف مكان مبهما
للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام وهو
اى مدلوله او اسم ما ثبت له اسم لسبب امر غير داخل فى
مسماه بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته تعيين الاسم بذلك
الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول

مطلب حذف الجار

المفعول فيه

نحو بيت

نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع
ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست
مثل غير ومثل فى عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره
بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة
مع انها مما يحذف منه فى ويجب ان يستثنى منه مثل
جانب ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو
المرضى عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل عصام
ولقد اصاب فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب
سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضى كالجهات
الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال
وفوق وتحت نحو جلست امامه فان تسمية المكان اماما
مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول
وجهه الى جانب اخر زال عنه اسم الامام والوجه غير
داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب
او ما فى حمايته كداره وملكه اعاد الجار لتعيين العطف
على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح
اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدى
بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره
ووسط بسكون السين بمعنى بين قال فى مختار الصحاح
كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست
وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء
والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظاهر

وكالمقادير المسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة
الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث
قال ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة
يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه
وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة
آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من
المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثني
عشر ميلا الاجانبا يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم
الاجانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي
الشي ومبهم بتفسير المص لكنه مخرج عن حكمه وخارج الدار
وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم مكان هو في
العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل
والمضرب فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق
منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر
كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى
الظرفية كون الشي مستقرا في الآخر فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية وكذا اي كما يستثني كل اسم مكان لم يكن بمعنى
الاستقرار يستثني ايضا ان كان بمعناه اي الاستقرار ولم
يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما
ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود

لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما
له فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون كل
منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة
الى شي خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه
وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم
المكان ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل
في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود
ويرشدك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل
لا يستثني عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب
المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة
الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان
الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل
عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس
باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار او جهة
البيت او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه
سيبويه او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب
الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل
القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم
المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان
مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه
لكونه متضمنا بمصدر بمعناه يشعر كونه ظرفا الحدث بمعناه

فلا حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو
ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو
دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار
والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود
لعدم اصالته فلا يقال صليت دار بل يقال صليت في دار
الامام اي من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن
فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق
التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول
به وليس كذلك لمجيء استعماله بفي على ان مصدرها على
فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل
ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى
الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه
بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس
عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت البلد والموضع الثاني المفعول له
فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا لا
عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعلهما
ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما

المفعول له

بعضا

23

بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم
ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع وفي قصد الفاعل فلا يرد
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يعرفوا
المشاهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده
وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق
العامل بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا
له اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب
واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا قيل
التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل
عصام بان هذا وهم بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص
والضرب سبب ووسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك
بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد في الفاعل
وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس لعدم المقارنة في
الوجود وفي هذين الموضعين اي المفعول فيه والمفعول له
المذكورين اذا حذف الجار ينصب المجرور ان لم يكن نائب
الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا
شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعي في
الاول وفرضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب
مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلاثة ان
بسكون النون وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار
يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما
مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس
وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله تعالى

الموضع الثالث من مواضع حذف الجار

بالسكون خ

وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعى
فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس
ثم اى بعد بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف
قياسيا او سماعيا فى غير الاولين من السماعى والثالث من
القياسى اى فى الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر
ان توصل متعلقه الى المجرور فانه تظهر الاعراب المحلى فيه
لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور
وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياسى فيه
ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى
ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائى فيه الى
ان القياس بعد الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله
ينبغى ان لا يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء
فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر
من بعض السماعى وهو النصب على المفعولية او الرفع على
النيابة ويسمى اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه
الى المجرور واظهار الاعراب المحلى فيه حذفا وايصالا
وجه التسمية ظ مثال النصب من السماعى نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم
مالى مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه
حذف الجار ورفع المجرور واقيم مقام الفاعل واستتر
ومثال النصب من ثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو
اعجب ان ضربت او انك ضاربت وقد يبقى المجرور بعد
حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير

الموافق

الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين
بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به
ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل
نحو الله بالجر لافعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين
ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد
بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة
هذا من قبيل اكلت من تمر من تفاحه ولو قال بدون تبعية لكان
اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحى بقرينة المثال
فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث
فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به
اشتغل بالعمل فى مجروره واستغنى عن غيره وقضى حاجته
ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا
لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن الآخر فلا
يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا
لكان بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف
نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا
يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين
قيل لانه يلزم فى الاول لصوق مرور واحد فى حالة
واحدة بشيئين وفى الثانى وجود ضرب واحد فى
حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد

بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس
الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم
الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين
في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل
واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول
الاول في الاول وكونه مبتدأ وناشئا من الاول في الثاني
فكان الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد
لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق
لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر
هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي
والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما
رزقوا من ثمرة الآية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
اتحاد معنى الجارين لان المعنى الاول في الاول ظرفية
الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني
عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح
مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن
افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام
كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا
يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة
اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف
العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع
التوصيف بها من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى
العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في

مطلب حروف المشبهة بالفعل

اسمين يعني المبتدأ والخبر في الاصل على قسمين ايضا
اي كالعامل في اسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم
على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية
احرف ولقد احسن في اختيار القلة ستة منها
تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه
على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما
كليا وهو شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية
كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت
مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا اي لكونها منقسمة
الى الثلاثي كانّ وانّ وليت والرباعي كلعل وكانّ
والخماسي كلكنّ ولفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح
ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل
وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي ولملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة
في دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها
على مرفوعها وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له في العمل
وزيفه الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين
بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب لمشابهته بلا لنفي الجنس
لان في التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها
في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا المناسبة بواسطتها
للفعل عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس لا المشبهة
بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا

لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير
متصرف على انه لم يزحزح مرتبة الفرع اعني لا على الاصل اعني ان
وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل
عصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول
اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية
في العمل فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال
الفاضل عصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه
بالمتعدي اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا
ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع إنّ وأنّ
هما للتحقيق اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه
في الثاني كما سيجيء وكأنّ حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته
ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمه
بخبره جامدا كان الخبر نحو كأنّ زيدا اسد او مشتقا نحو
كأنك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان
للشك لان الخبر عبارة عن الاسم فلا يجوز تشبيه الشيء
بنفسه اجيب بان التقدير كأنك شخص قائم او تقوم فلما
حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان
بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل عصام دليل الزجاج
قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب
فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء
الاتحاد ينافيه ذكر ادات التشبيه ولان موصوف الجملة
لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمص كابن الحاجب
لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسيع

ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو للاستدراك
اي لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء
ومن ثم قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي
وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به
فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك
ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلبه
افادته بما بعده ذكره الفاضل عصام وفسر الفاضل الهندي
بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم ورده الفاضل
عصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب دركه
ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت
هو للتمني اي لانشائه وهو ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل
على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو
كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل هو للترجي
اي لانشائه هو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق
وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال
الرضي ورضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب
المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل

للترجي او الاشفاق قال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني
في شرح الكشاف هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال
الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء
المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان
لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل
الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما
ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل
التحقيق والتعبير عن المحقق بطريق الاطماع اما ليدل على انه
لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون على داب كلام العظماء
او لينبه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق
كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل عصام بان المتفرع
احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة
التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول
وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية
لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم
تذكرون ولعلكم تتقون ورده المص يعني صاحب الكشاف
بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي
على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت

على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل
وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي ورده ما بانه
منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا
معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل عصام بانه يصح
حمله على القرب في المنظر والمعنى اي شيء يجعلك داريا
بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه
الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام
نحو لعل زيدا قائم يعني هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها
اي هذه الحروف عليها الثلاث لبطل الصدارة في غير ان
واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها
صلتها او شيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها
كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة
وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل عصام في وجه
العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي
دخلت هي عليه مقصود بالذات كان زيدا قائم او لا كقال زيد
ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام
الكلام تاكيدي ام تشبيهي ام غيرهما واما قول الفاضل
عصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المال
فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق
قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير
ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم
الصدر لها الذي هو المقصود افاد بقوله فلا تقع في الصدر
اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج

عن الكلامية وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت
معه جزءًا منه كما فى مثل عندى انك قائم لالتباسها
بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل
على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها
يجوز ان يكون خبرًا آخر وظرفا لخبرها وتلحقها اى الحروف
المذكورة ما الكافة فتكف اى تبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال
ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون
مدخولها .. صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما
زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد
بل تؤكدها وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتسمية
باعتبار الكون قال الفاضل عصام والاضافة ليست لادنى
ملابسة بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى
انّ زيدًا قائم اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية
نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال
الفاضل عصام هذا ليس بوفىٍّ فانه قد لا يمكن الاخذ من
الخبر بل يؤخذ من صيغته مصدران يضاف احدهما الى الآخر
وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى
بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى
المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا انْ تُعطِه يشكرك ابوه
اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من خبره
مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه
ومن ثَمّ اى من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة

مطلب انّ المكسورة

وجب

28

وجب الكسر فى موضع الجملة الاولى اما جمع المفرد او افراد
الجمع على طبق قوله والفتح فى موضع المفرد فكسرت انّ اى
مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر فى محله
قال الفاضل عصام فى الابتداء اى حال كونها فى ابتداء الكلام
ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
انّ العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفى
جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن فى خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح فيه حينئذ
لتاويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح
جوابا للقسم فكيف بمؤوله نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة
لانها لا تكون الا جملة كما يجئ نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز
ما انّ مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر عن اسم عين لانها
لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه
نحو ما مولى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد انه قائم
وفى جملة دخلت فيها على خبرها اى انّ لام الابتداء لانها
لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما
لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجئ نحو علمت انّ زيدا لقائم
وحال كونها بعد القول العرى عن الظن لان تعلق القول
بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعولة
لانّ مفعوليتها انما هو باعتبار لفظها فهى بالقياس الى
معناها باقية على حالها ولا يدخل فى قوله مفعولة لانّ مفعوليتها
انما هى باعتبار معناها وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر
عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل انّ الله واحد

لذا

وبعد حتى الابتدائية التي يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة
انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على
الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى
ان زيدا يقول كذ وجه الكسر هنا ظاهر وبعد حروف التصديق
مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم
او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها
الكلام وهي الا واما وقد تقلب همزتهما هاء وعينا وقد
يحذف الالف في الاحوال الثلث ذكره الفاضل عصام فيكون
الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفي الافتتاح نحو
الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا
من المؤمنين لكارهون لوجوب كون ما بعدهن لكونه
جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والنائبة اما
داخلة فيها لكونها في حكمها لا المخبرى على اصطلاح الغير
كما زعم الفاضل عصام وفي المفعولة نظرا الى اصلها نحو
بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم اى
قيامه ومبتدأة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو
اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا وما
يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى
فاذا دخلت ان تفتح لا محالة وحال كونها بعد لو قدمها
لبساطتها لانه اى ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتدأ كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو
لو انك قائم لكان كذا كذا في الجامي والصواب ثبت بالخطاب
لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا ولو مشتقا ليكون كالعوض

عن المحذوف

عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه
كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب
بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس بصواب
لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس
بمتعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف
لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى اى لو ثبت قيامك
وبعد لولا الامتناعية والتعميم لتخصيصه لا يساعده
قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه الكسائي
والفراء اى لولا وجود ذهابك فانه ما بعدها فاعل لا مبتدأ
للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت
بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي
ورضي به الفاضل عصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام
مستقل ليعمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما
المصدرية توقيتية اولا وكذا اظهر وانما قيدها اولا لانها
لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان
كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه ونعم الاسم
ايضا عند غيره وان كان تقليلا نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت
ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضي انه صلتها ماض مثبت
او منفي بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى
مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها
وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها

مفرداً وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع
لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني
في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب مع الاشارة
الى وجه الفتح بعدها واحترز عن العاطفة للجملة على ما
يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف فكلام العلامة
المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول
لاشتراط العطف بحتى الذي ذكر في محله لا يتحقق في
الجملة على انه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران
فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ
الاسمين لدخول الحرفين في حروف الجر لانهما ح يكونان مبتدأين
وان مع جملتها خبراً عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل
والمضاف اليه لا يكون الا مفرداً فتأمل نحو ما رأيته مذ انك
قائم وحيث جاز التقدير ان اي تقدير كون ان مع جملتها
جملة وتقدير كونها معها مفرداً والمراد بالجواز ما يجامع
ترجح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل
عصام جاز الامران اي الكسر والفتح كالتي وقعت بعد
فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا
اني اكرمه فان كسرت وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه
لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي
اياه ثابت فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكر
الرضي وقال الفاضل عصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب
فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال فينبغي ان لا يجوز حذفه لان
الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل

مطلب تخفيف ان المكسورة

الجامي كون التقدير فجزاؤه اني اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ
غير اسم عين ورده الفاضل عصام بانه يستلزم الحذف
قبل الحاجة وان لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء
لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني
فجزاؤك اني ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك وتخفف
المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وسائر
النحاة اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان
النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما
في اللفظي فلاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها
من حرف النفي كان زيداً لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات
كقوله عند المدح وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ
وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل عصام ثم ان المراد
بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين
وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل
غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجيء نحو قوله
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ولعدم التعليق بها في
باب علمت كما في المثال الآتي فافهم في خبرها لفظاً او معنى
اي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا
على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الالغاء وهو اي
ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرحه ودخولها

مبتدا خبره على فعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى
هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو
دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك
الفعل منها لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعله عطفا
على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب
الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره
او شذوذه كالمعدوم كذا فى الامتحان نحو قوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز
دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها ان المكسورة
المخففة كما فى التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه
للمكسورة معنى نحو ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح
به الدماميني فى شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت
ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
على اوله مفعولية ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب
اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثانى ايضا لامتناع الا
قتصار كذا فى الرضى وتخفف المفتوحة فتعمل اى المفتوحة
المخففة فى ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة
من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى ظاهر
فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف ويلزم
ح ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم
والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم

مطلب تخفيف المفتوحة

ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وما سياتى من قوله
تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج فى
الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم
المناسبة فى التحقيق وهى وان لم يقتضيه بل الاولوية الا
انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التى كان قبلها
الظن تحتمل المخففة باعتبار جريها مجرى التحقيق بسبب
دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن
نحو علمت ان زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على
الفعل مطلقا من افعال المبتدا او لا متصرفا او لا شرطا
او دعاء او لا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة
فعلية مطلقا كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
انما هو اذا لم يدخل عليه شىء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى
المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل
المتصرف غير الشرط والدعاء اى دخولها عليه وقبلها
فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفى لا او ما او لن ولم
ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اى انه وتبينت ان
ما تقوم وقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وظننت ان
لما تقم وعلمت ان تقوم او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون
او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل
ما قدرا او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض
عن المحذوف وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحرو

لاتقع بينها وبين فعلها لانها مع ما بتاويل المصدر والفصل
بها ينافيه الا بلا ولانها لضعفها لاتقوى على العمل بالفصل
الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل فى مواضع لايدخلها الخو
نحو حيث بلا مال فلا يحصل الفرق بها بالعمل فان ما
بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة
او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فا
المخففة ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان قبلها من فعل
التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا
يخرج عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم ولو كان اى
الفعل الداخلة هى عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا
يحتاج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس
بالناصبة ح لانها مع مدخولها فى حكم المصدر ولا
مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤول لان
بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو
كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى اى
سيبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض المشابهة
بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان ثدييه حقان صدره وصدر
مشرق النحر على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى
شرح التسهيل ونحو مشرق اللون على ما فى شرح لب الا
لباب ولو اعملت على الغير الافصح لقيل ثدييه ثم ان
الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان لعدم الداعى

مطلب وتخفف كان

اليه

32

اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال ابن
مالك انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر الا
انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما
بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد
من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن با
الامس ومثل كاد قد وردت الاظعان وتخفف لكن
فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف
سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت هى عليه نحو ما جاءنى
زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة على الجملة او
للاعتراض ويجوز ح اى حين التخفيف والالغاء دخولها
اى المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو
كان قد قام زيد لانه مما لابد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد
ولكن قعد والسابع من الاحرف الثمانية التى تنصب ما
قبل مرفوعها الا الواقع فى المستثنى المنقطع لانه فى
المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه
او معناه على البصريين وهو الذى لم يخرج على بناء المجهول
من متعدد لمعلومية عدم دخوله مدلوله فى المستثنى
منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءنى القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم
الدخول ولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق النحاة
فيقدر له الخبر فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا لم
يجئ وقد يظهر والثامن من الثمانية الا كاش لنفى الجنس

مطلب تخفيف لكن

اى لنفى الحكم عنه ذكره فى الامتحان فالاضافة لادنى
ملابسة وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع تاثيره
فى المعرفة لعدم الجنسية مضافا او مشبهه بها لانها
لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجى
غير مفصولة عنها اى لا لانها لضعفها لا توثر مع الفصل
مثال المضاف نحو لا غلام رجل جالس عند ناظرف
للخبر على ما هو الظاهر قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب
بنفى الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا
يجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع فى خبرها ايضا و
يحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد
الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة لا عشرين درهما
لك والقسم الثانى وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى لكن مشابهة
ما اكثر لانها لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق
او لنفى الاستقبال والدخول اى دخولهما على المبتدأ
والخبر قال الفاضل عصام ومن قال من وجوه مشابهته
ما دخول الباء فى خبره كما فى خبر ليس يرده ما قالوا ان
الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته
بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما
بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية موكدة
عند الكوفيين والا فنفى النفى اثبات وفى هذا اختيار
لما نقله الفاضل عصام عن الاندلسى انه قال ينبغى ان
يراعى فى عمل لا الشروط المعتبرة فى عمل ما بل هى فى الاولى

مطلب ما ولا المشبهتان بليس

منها

منها فيهما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة
حيث لم يذكروها فى عمل لا كما فى الرضى او على ان عدم ذكرها
فى عمل لا لانفهامها والتصريح اولى وما قاله الفاضل
الجامى نقلا عن الغير ان ان لا تزاد مع لا فى استعمال فليس
بوجه وجيه لان شرط عدمها فلا يقتضى الوجود فى الا
ستعمال بل يكفى الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم
عدم الوجود ولذا ما ارتضيته ولا بخبرهما مطلقا خلافا
للبعض فيه وللاخر فى الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما
اى ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفى اى نفى
الخبر لا نفى البدل لمثل ما زيد شيئا الا شئ اذا انتقاضه
لا يصير عليهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد
بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما بل يعملان
فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر
قاله الفاضل عصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد
الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بليما
بمعناها فانها مثلها فى ابطال العمل واقول ترك لندرته و
شرط لا معهما اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون
اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا فى النكرة
التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة
ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس وقد عرفت انها لا تعمل
الا فيها فحمل لا هذه عليها فى عدم العمل الا فيها وانما صح
وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفى الجنس
نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليه

عند عدم القرينة الصادقة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعمل اى ما ولا لضعفها فى العمل لامع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرها نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة فى المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبدل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما لما والعامل فى الفعل المضارع من السماعى على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوى كما يجئ فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان فى المادة لاسيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تاويل المصدر وهى اصل فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال وهى للمصدر احترازا عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا كلم عند الفراء ابدل الالف فى احدهما نونا وفى الاخر ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ و فرد براسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل ولو رده فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق بالنون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قاله

سطر العامل فى الفعل المضارع

عصام هى للنفى المؤكد فى الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى لان حتى للانتهاء وهو يناقض التابيد قال الفاضل عصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكى هى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او مسببية كل منهما للاخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله كى لتقضى رقية ما وعدتنى فاللام بدل وان تاخرت كما فى قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تاكيد فى الصورتين وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل منها وبدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضربة ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل عصام واجازه الكسائى عليها فى الرضى واذن عند سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فمبنى على

ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها والا
شتراط ما عملها بشروط بخلاف كي فهي للشرط والجزاء
في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيك فهو جزاء
لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او جوازا
مراد به الامكان ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا
لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا
يعمل الا على حال الاغلب واقوى قيد بالغالب اذ قد يجرد
عن الشرط لقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد
يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا او جزاء وهما لا
يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا على
ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض
وان يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء و
النداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او
رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح
هذه في اخواتها وان اريد به الحال او اعتمد فعله على ما قبله
اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا للقسم او شرط
قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلاثة
لفصله بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم
كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما
على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين و

لان

ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه
لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل عصام
بان ما ذكره ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع
اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه و و
جود المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت
هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك
بالرفع لمن قال قد جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله
اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك بالجزم
ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل عصام وقد
يكون مما يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب به مثل
اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى بالا
سلام وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تاتني اتك فاذن
او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد
لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على
وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل
ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز
اضمار ان قد تخص خاصة او حال كونه مخصوصا
من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا
النوع فينتصب المضارع برأي بان المضمر بشرط
ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع

مطلب اضمار ان

الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد بنحوها من العطف
الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان
يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو
الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين
الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي لتقدير زرني فاكرامي
ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو
لا يكون الا جملة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد
على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب
الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها
يتهياء للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور
فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا
بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى
المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك
كما لا يخفى وقال الفاضل عصام اعلم ان المنصوب
بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فيقول
في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق
واكن او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق

الكسائي

الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك
فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فا
كرمك والامر المقدر الاسد الاسد فتنجوا ووافقه
ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض
به الجمهور لما سيجيء او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه
جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان
فتحديثنا ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني
فلو ولولا للتخصيص لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمني نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب
او عرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو عندك
ماء فاشربه اي اهل يكون ماء فشرب مني ولما كان
مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع
التي تضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو مصدر
الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع

مطلب الجازم

على ما هو دابه في هذه الرسالة والجازم خمسة عشر
كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم و
لما هما لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية
لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر
احتراز عن لام الخبر والابتداء ولا للنهي هما للطلب
اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او

استوا، فيدخل لام الدعاء والا لتماس ولاهما وانما
عمل كل منهما الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل
وفى قلب معنى مدخوله واحد عشر منها لفظا او
تقديرًا يجزم فعلين ان كانا مضارعين وان كانا ما
ضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا فى احدهما
تسمى كلم المجازات اى الجزاء على ما فى القاموس فالمعنى
كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط
فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل
عصام وهى ان هى للشرط سمى به لانه شرط لتحقيق
الثانى والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائه اياهما
وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا فى الكلام عمل
الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان
لمناسبتها اياه فى الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهى
كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية
المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معنا
وان يجزم بما وبدونها وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة
الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى
وانى كل من هذه الثلاثة للمكان واذ ما قال السيرافى
ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهو
حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كانى سهما
فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كفتها الحاق ما عن طلب
الاضافة وهيئها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى

المستقبل وجازمة ذكره الفاضل عصام والمص اختار
مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم بلا ما الا
على قلة لقلة مناسبتها لان فى الاحتمال اذ هو للقطع
المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر المقطوع ان يقع
على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها
معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة
كما فى حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة للزمان ومهما
بمعنى ما الامتى ولذا لم يذكره معه قال البعض الكمل اصله
ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها
هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما
الشرطية وقال الفاضل عصام وكان الميزانيين زعموا انه
مثل كلما ومتى حيث جعلوه سورا للقضية الكلية مثلها
وما فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله وما
تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا
ومن واى مع ما وبدونها لما مر ويجوز اضمار ان خاصة
لاصالتها فى هذا النوع فيجزم المضارع بها اى بان المضمرة
بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان
تزرنى اكرمك فان المطلوب زرنى الزيارة وفائدتها الا
كرام وهى تصلح للسببية له وقصد اداؤها فقدر انه مع
الفعل الماخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء لم ويجوز بعد
المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نزال اقاتلك
وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل

الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الا
كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفا، وما
بعدها قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا
بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفا، وكذا بعد سا
ماذكر فى ان المضمر غير النفى فانه خبر لا انشا، فلا يناسب
لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى

بحث العامل القياسى

القياسى فقال **والعامل القياسى ما لا يتوقف عمله بخصوصه**
على السماع بل يمكن ان يذكر فى بيان عمله قاعدة كلية اى قضية
كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك
الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى مو
ضوعها غير محصور افراده فى عدد بخلاف السماعى كما
عرفت ولا يضره اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض
الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما فى الصفة المشبهة
واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح
والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم و
الفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به
كما فى فعل اللازم ومثل الالغا كما فى افعال القلوب ومثل
التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب
كما فى افعال الناقصة ومثل عدمه كما فى افعال التامة
وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف
على السماع وانما المتوقف عليها الاحكام المذكورة فلا
ينبغى ان يجعل بعضها سماعية كما جعلوا على انه غير محصور
فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا

كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها
غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده
محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل
مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب
او لا يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة
الى المرفوع ماخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون ومبنى
العمل على الاقتضا، وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها
كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها
لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح
به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته فى العمل وما يجئ من
عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه وهو على نوعين
لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه وجو ديا
ما فعل يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب
اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدو نها

مطلب افعال المدح والذم

فمنه اى اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها مثل
اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفا
عصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامى
ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على
الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها
الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد
استغنى بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة

ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فمنه
اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد وهى اى افعال المدح
والذم مبتدا لخبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى
لانشائه وقيل فى مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الجزء الى الاحكام المبتدا ورد بان الخبر المجموع وفى
المص وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة
من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدا وجعلوا العامل
ماذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدا ثانيا بتقدير منها خبره او المدح
حالا من فاعل الظرف والعكس والجملة خبر الاول وبئس
الكائنة للذم وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما وشرطهما
من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام
للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد
الاجمال فيكون اوقع فى النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق
ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح
ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل عصام ان ذلك
مشترك بين الثلاثة اذ يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث
هو هو او فى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل
منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث
هو هو او فى ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه
لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل
من افراده من المناقب والمثالات وباعتبار انه الجنس فى
ضمن اى فرد منه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض

فهو

فهو هو واختار المص هذا لان كلا من لام الجنس والا
ستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم
المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا
هذا فى حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اى
مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا
اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل فى
التمييز المضمر لا نعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة ثم بالتنوين
ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه
موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى
موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه يتعين بعد
الابهام فلابد ان يذكره بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم
وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل
نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد
الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل عصام من ان المراد
ذكره بعده ولو بالواسطه حال كون ذلك المخصوص مطابقا
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس
للفاعل المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهروهم
مضمر لكون المبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا
يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص
فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان
كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق

له من حيث انه مفسر بالجمع او المونث لوجود الاتحاد بين
المفسر والمفسر ولم يظهر باثبات اسم الاشارة كما سبق
لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة
وعلية الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشير
اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب نقطا
الفاعل فافهم وهو اى المخصوص مبتدا وما قبله خبره
مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستانف عما
قيل من هو هذا فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم
الرجل زيد مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر
بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلاما الرجل
الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص
مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس
غلام الرجل هذا قيل العائد للام اما باعتبار العهدية او لا
شتمال مدخولها على المبتدا ورده المص بانه لا يتمشى
في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم
اللام فيكون رابطا وقال الفاضل عصام الرابط ادعاء
كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان
الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد
وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز
على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالها لان الابهام في المفرد
المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث وابهام الفاعل
مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة

سطر وقد يحذف المخصوص

هو له

كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب عم
بقرينة ان الكلام في ذكره عم وقد يتقدم اى المخصوص
على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا التقديم وتاخيره
في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد
كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم
الرجال وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى
فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار مثل
هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله
تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا امم مثلهم وحبذا يقال
حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من
اسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في
الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم فاعله
هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة
الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على
الاسم وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او
فاعله او ذا بان يثنى ويجمع او يؤنث ليطابق المخصوص
الذي هو احدها لجريه مجرى الامثلة كذا ذكره المص في
بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام فلا يقال حبذان
الزيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حبت هند بل حبذا في
الكل ويذكر بعده اى حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية
غالبة لمخصوص نعم وبئس على ما ذكر المص او بعدية مطلقة
فلا يجوز تقديمه على حبذا لسا على ما ذكره الفاضل عصام
واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في ان

مبحث المتعدي

رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن
السراج ومن وافقهما لزعمهم ان شدة امتزاج حب مع ذا
جعلتهما اسما لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجه
الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد والفعل
المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع
عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل
الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه
ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف
بما يتوقف تعقله على متعلق لرد الرضي بانه يدخل مثل
قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو
منسوب اليه مع كونه من اللوازم واذا اجاب عنه الفاضل
عصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر
في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي
مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل
على المتبادر واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلاثة اضرب
الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز
حذف مفعوله بقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذي
بعث الله رسولا اي بعثه وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم
فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان ياكل ويشرب اي يفعل الا
كل والشرب والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة
اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني مباينا
للاول اي لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما

ويجوز

ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو
منويا مثل سال زيد عمروا درهما فاعطى وبدونها لو
منسيا نحو فلان يعطي والقسم الثاني منها افعال القلوب
اي الافعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية
دالة على فعل المراد به القايم بالغير الا التاثير فان العلم
مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التاثير
ولو قال على افعال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر قلبي
خرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع انهما
بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على
المفعولية تخرج الفعل القلبي الذي ينصب لواحد كعرف
وفهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه الثلاثة للعلم
وزعمت مشتركة بين الظن والعلم وظننت وخلت و
حسبت هذه الثلاثة للظن وهب على وزن دع تقول
هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن
اعلم او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا
مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون
قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت
المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم
لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورد المص بان هذا انما
يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم

فيفيد ان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو
خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
العلة مشتركة على ان قوله لا يخلوا الانسان عن علم غير مسلم
ان قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالا
ثبات ومع قرينة كثر حذفهما معًا نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه
صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم على قراءة
الغيبة لان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم
يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان
المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة
كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون
الثانى مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت
قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف
حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون
المؤول بالشئ فى حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة
بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والا
متناع اى ابطال عملها لا استقلالا لمفعوليها كلاما مع
ضعفها بالخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا
مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها فى
الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التاخر واحترز
بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست
بمكرم احسب زيدًا وبين معمولى ان كان زيدًا احسب قائم

وبين

وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد
وبين العاطف والمعطوف نحو جائنى زيد واحسب
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان
الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى
لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل
عصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب
البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز به ايضا
على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالبا وزيد قائم
ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا
يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال
اولى لان لها نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا
فيرجح او تاخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والا
لغاء اولى لعدم التقدم اللفظى راسًا قال الفاضل
عصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت
زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل
فيهما لفظا لضعفه كما مر وما قال الرضى ان معنا
زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لا يصح
فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما
غالبا انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمشى
فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرًا
بخلاف ما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لا ينافى
توجيها اخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم
فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى

احدهما فى احد الوضعين والى الاخر ومنها اى من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدى المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتنى وعلمتك
وعلمه قائما ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة
فى غير افعال القلوب غالبة فالاتحاد زادوا لفظ النفس تصحيحا
وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف
افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره
فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه
عليه كذا فى الامتحان وقال البعض لكمل تنبيها على العدول
عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما
فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون
الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا
حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد
زيفه المص فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه
وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد حمل النقيض
او النظير فانها نظيره فى عدم التاثير فى المفعول نحو عدمتنى
وفقدتنى ومنها اى من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة
على مفعوليها فى الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل
عصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه
مالهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى
تتعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق
ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور تلك
الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه

لانها

لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق
الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه
لا يحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى ولما خفى هذا
التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا
واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء
الثانى حرفا او اسما او كلمة النفى الداخلة ايضا على الجملة
او الجزء الثانى وهى ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم
او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء انما شرط
دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا وجه
التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا
فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغييرها
فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذا المذكورات
لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة معنى
والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه
اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير
للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امراة معلقة لمفقودة
الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى
تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى
اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز فى الاغلب

وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين
الذي صرح الرضى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
فقط فيعم خبر للتعليق هذه الافعال اى افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال
لانه اوضح امثلة الاستفهام جوابه نعم او لا فعلا يقال
علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة
العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا
الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف
جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى فلا بد
من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة
وام المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد
ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجو
وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الا
ستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة
على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت
زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظى
الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام
يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان
هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا
يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو
علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل عصام تدبر

ورايت

ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا
عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت لزيد
منطلق وقوله ولقد علمت لتاتين منيتي وعلمت ان
زيدا لقائم ويعم كل فعل قلبى غيرها اى هذه الافعال
نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر
وتبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم
نحو امتحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر
ومنه اى من الفعل الذى يطلب به العلم افعال
الحواس الخمس الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن
وابصرت ما زيد اسود وسمعت ان صوته كريه وشممت
اهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث
من اقسام المتعدى الى المفعولين افعال ملحقة بافعال
القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا
او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا وفي مجرد قلة
حذف احدهما فقط بها لا في خصائصها انما لم يتعرض
لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها بان افعال
القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير وجعل
بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى
صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما خف

احد مفعوليه كجعله زيدا او جعل زيد حقا لمن قال
من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو
قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ
كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى
وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الا
عتقاد الباطل ايضا كقوله كنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا
وارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا
ذاهبا وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون
وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما
ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعي هكذا
استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته فافهم و
الضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلاثة مفاعيل
نحو اعلم وارى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فالاول
لاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
واما البواقي فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام
وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالبا قال الله
تعالى انبوني باسماء هؤلاء وهذه اي الافعال المتعدية
الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفا
علة في التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث
اليه مع تاخيره كاعلمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هندا
اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت في كونه مباينا
للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كما اعطيته

وفي

وفي الاستغناء عنه كما علمت عمروا فاضلا كما اعطيت
درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالا
ستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو في
فاضلا لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اي الثاني
والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما غير
الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون
قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها
وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغا اذا توسطت
بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تاخرت
عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد
عمروا ابكرا فاضلا ثم اي بعد ما علمت انقسام الفعل
الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلاثة
اضرب الى غير ذلك اعلم ان انقسام ما اخره هو انه لا
بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اي انضا
الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه
بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره ح
لافادة فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلا
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى
ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكاد
مؤثر فيه وموجد اياه او لوجود التاثير في اكثره
ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا به
لاتصاف معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال الناقصة

وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما
تاما به ويسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه
فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب
منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على
الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال
عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو
كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة
بان يسمى افعال ناقصة وجعلها من قبيلها وقال
الفاضل عصام النقصان دلالته لانه لا يدل على معنى
بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذى هو قيد لها وشى منها لا يفهم بدونها ولا يخفى
ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا
بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول ولا يدخل
اى الفعل الناقص الا على المبتدا والخبر فى الاصل لان
وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار
وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب
الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه
فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه
شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم
الاول ما لا يدخل على معنى المقاربة اى القرب من
الحال فهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
نحو كان وهو لثبوت خبره الاسم فى الماضى وانما

نحو

46

وانما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة نحو صار
الطين خزفا قدمهما لبساطتها واصالتهما ولغلبة
الاول قدمه على الثانى وكذا آل ورجع وحال
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول
وارتد مثل قوله تعالى وارتد بصيرا وزاد هذه الستة
ابن مالك ايضا وفى هذا وما سياتى من اللواحق تنبيه
على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما
زعموا حيث عدوها من السماعى وقال الفاضل عصام
ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى تقول
صار الى الفقر وجاء قال فى الامتحان بمعنى كان و
قعد اذا كن اى المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار و
لكونهما ملحقة بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين
لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى لا يتجاوزان
الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان
ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يجاوزانهما لمجى قولهم
عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المص اختاره واصبح
قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته
على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله
لكان وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون
اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار

الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده
وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده
فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلا دلالة عليها واض وعاد يقال اض وعاد زيد
من سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد اي مشى في وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح
زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها
تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون
من الملحقات كما صرح به في الامتحان فينبغي ان تذكر
في جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين
لكونهما نظيري اصبح وامسى في كونهما طرفي النهار واخر
الاولين ليكون في هذا المحل كالمسافر الذي هو في
صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب بمعناهما
صلى ولما فرغ من البسائط اراد الشروع في المباديات
فقال وما زال من زال يزال فان ما مضارعه يزول تام
فلا يقال لا ازول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها
وبالهمزة وقد بالياء وما برح في الاصل بمعنى زال
عن مكانه وما انفك من الانفعال وما ونى بالياء من ونى
في الامر يني بالكسر اي ضعف يقال فلان لا يني
يفعله اي لا يزال يفعله وما دام من دام يديم اي
برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل

ان الفعل الاخيرين عن بيان لا يكاد ان يعرف فهما من
النحاة الا من عني باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد
من المذكورات من ما فتئ الى ما دام بمعنى ما زال الا انه
فتئ يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو لدوام
خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما مثلا
دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر
انتفاؤه في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول
ولزمه النفي في كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير كما في اتيك خفوق النجم ولذا اختار الى
كلام قبله لانه مع اسمه فعل وخبره ظرف والظرف
غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا و
ليس لنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته
وبساطته لعدم كماله في الفعلية لشبهه بالحرف
في الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اي يدل عليه مع دلالته على معناه الا
صلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى
خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد
خبر او وصفا لهذا الخبر في المال للتاكيد والمبالغة
كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في
تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور

كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا
حيث مثل به ايضا للتضمين وفسر بقوله اى صار
مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل عصام بكونه
حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الا
خرين مع صحة المعنى فى كل منهما وليس المراد بهذا
التضمين الذى سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب
المذكور بعده هنا ليس باجنبى للفعل التام كما لا
يخفى على ذوى الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمين فيبقى
تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد
يحتمل ان يكون حالا او تمييزا ومفعولا له كما صرح به
البيضاوى فى قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا
وعدلا لما نشير اليه فى تفسير المثال نحو تم التسعة
بهذا عشرة اى صار عشرة تامة ماخوذة من تم باعتبار
معناه الاصلى وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا
وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا
ويجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال الناقصة
على انفسها الا تقديم خبر ما اى فعل ناقص فى اوله
لفظ ما من زال الى مادام واما اذا دخلها او ان على
سائر افعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه
معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما
او ان قائما كان زيد واما هذه فى الافعال فلا يجوز
الفصل بينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة انها
مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما

ما زال

ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها
اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما
قبلها او مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لا يتقدم
عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل لما بان النافية
فانها كما فى اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب
بها كما على ما صرح به الدماميني فى شرح التسهيل
نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه فى بحث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير فى الامتحان واما كلامه
فى بحث الافعال الناقصة من ان العلة فى فقد
ما صدر الكلام خاصة فيها لا بمجرد كونها للنفى لان غير
ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة
وان كانت للنفى فيدل على انه جرى فى هذه الرسالة
على غير الاصح واما ان بدل بلم او لن ذكر لما لانفهام حكمه
بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او لما يزل
او لن يزال زيد اما فى لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل
حتى يغيران معناه الى الماضى صار كالجزء منه وكانه
خرجا عن كونهما حرفى نفى فانفردا عن اقتضاء الصدارة
واما فى لن فللحمل على سوف الذى لا يمنع تقديم معمول
مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا فى
الرضى وبقى لا مهملا قال الدماميني ينبغى ان يكون
بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضى
لا صدارة له لان لكثرته فى الكلام حتى انه يقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج

صار مبتدا لا منفردا عن منصبا لصدارة واما تقديم
اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب
من قوله وامر كامر خبر المبتدا والقسم الثاني من القسمين
ما اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج
به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون
ذلك مرجوا كما في عسى ومجزوما كما في كاد او مشروعا
في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفته لغوية ولذا
لم يتعرض لهما كما تعرض ابن الحاجب وتسمى افعال
المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل
منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء
وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او
مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها
ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون
الا مضارعا نحو عسى وخبرها الفعل المضارع مع
ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء
الذي فيه زمانا واستعمالا غالبا نحو عسى زيد ان
يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى
بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه
قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان
يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال
الفاضل عصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل
ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف

حال م

بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية
وان لم تتوضح لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان
قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل عصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا
عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال
فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه
الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من
خبر تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة
الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في
الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له
نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال
ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت
ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في
هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع
وقال الفاضل عصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجيء وكاد في
الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا
وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه
ان الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان

على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى
الاستعمالات فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى
هو اقرب الى الحال من كاد نحو زيد يخرج وقد يكون مع ان
تشبيها له بعسى نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان
تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء
وكسرها والافصح ذكره الدمامينى بمعنى قرب فى الا
صل يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل
كاد فى وجهيه اى فى كونه خبره بلا ان وبها وهلهل
بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه
لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق بالافعا
الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق
بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل طفق فى الفعل
اذا شرع فيه واخذ بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع
يقال اخذ فيه اى شرع وانشا بالهمزتين فى الاصل
بمعنى واحد واقبل يقال اقبل عليه عاد وهب على وزن
رد قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر هببت الوم القلب فى طاعة الهوى فلج كانى
كنت باللوم اغريه وجعل فى الاصل بمعنى وجد كقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدمامينى
وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك
عقلت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل
كل منها استعمال الكان لتضمنه معناه فصار ناقصا
اخبارها اى خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثلهما

واوشك

والاول افصح

واوشك فى الاصل بمعنى اشرع وهو يناسب القرب
وهو يستعمل استعمال عسى يعنى يستعمل بان تاما
او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج زيد اذ قد يستعمل
فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل
فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها
وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها
ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا
لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالها قوية
بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على
اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف والقياسى الثانى من
التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف
اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
مبنية فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان
البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن
حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة
كما تركها البيضاوى ومخالفا لابن الحاجب فقال
فهو يعمل عمل فعله لمشابهته المعلوم لازما ومتعديا لا
شتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول
قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم
وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط
ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو

مطلب اسم الفاعل

مطلب اسم المفعول

يعمل على فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما
في الفاعل اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا الان
المنفصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري محض
فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا
الى عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل
فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى
وعدم المبعد عنهما واما البارز المتصل فمختص بالفعل
والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه
من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوى
وعدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج
فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا
يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل العلم مخلو
مدلوله عن زمان ما ومكان في الاغلب وكذا المفعول
المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان
كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول
المطلق كما يجيء واما المفعول معه فصاحب لمعموله فيكون
في حكمه ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب
لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا
مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين
نحو جاءني ضارب شديد اذ بالصفة يصيران مسندا
اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول

لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان
وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله بلا
مانع عن الشبه ولو قدمه هذا ايضا لطال الفصل
نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام
اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما ح
فعل مغير الى صفة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو
الضارب اي الذي ضرب غلامه عمروا امس عندنا
وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدأ
ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمروا او ذي الحال
نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او
اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخواه وما
صانع البكران او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا
كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس
ضاربا البكران عمروا ووجه الاشتراط تاكيد المناسبة
للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان
الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل
فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المال والا
ستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى
بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع
الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به اذا كان اسم
الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو

الى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمروا او حكاية بان يقدر المتكلم
نفسه موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمروًا
غدا اوجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على
العمل في المعمول القوى وتثنيتهما وجمعهما صحيحا
او مكسرا كمفردهما في العمل والاشتراط اما التثنية
والجمع الصحيح فقط لبقاء صيغة المفرد واما المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اى كالمذكور من اسم
الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون
تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلاثة اوزان من مبالغة
الفاعل فعال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا و
فعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل
هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة
بالفعل لعدم دلالتها على الحدث الفعل قصدا بخلا
فها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل
لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية
بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده
الفاضل عصام بانها كالزيادة التفصيلية تجعل الاسم
بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب
المص بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير

فملاحظة

بحث الصفة المشبهة

فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
التجدد وبعض الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف
صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل
على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته
عنها لا الزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث وتكون
لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة
في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة
الكحل وان تحقق المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك
بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها اذكره في
الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن غير معنى
الحال والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه
اى معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اى نصب
معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والا
ستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن وجهه
والخامس اسم التفصيل قدم على المصدر مع كونه عاملا
في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في
كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وصفه وبه تحصل
القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب
المص انسب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به

القوى بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من
يضل عن سبيله فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا
يرفع الفاعل الظ لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى
الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الام
وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثا
ما اى شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ
عليه اى على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او
حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيشير
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن
من متعلقات ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا
مثل زيد ضارب عمرو احال كون ذلك المتعلق مفضلا
باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس
المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى
عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضلا
منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك
المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية
ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيد
فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه فيتعد الخروج عن المعنى
التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد
فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى
حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان

المساوات

المساوات ياباها مقام المدح مع انه لو لم يصلح بل رفع
اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدا ولو
عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل
في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم
عرفا فالكحل تفضل عليه مفروضا في عينه ولولا
النفي لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في
غيرهما اى غير المفعول به والفاعل الظ من المستكن
فانه لاعتباريته لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر
تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق
والمفعول له وغير ذلك لما مر وقال الفاضل
عصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا
نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول المفعولين
بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند
البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه
الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقا ط
في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر
ومن تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم
الحدث الجاري على الفعل ويعمل على فعله المشتق
هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط
عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما
يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا عن

منه في عين زيد معناه ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل

مطلب المصدر

عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه
فهما اجنبيا له فيجتنبان عن العمل فيهما واما في
غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا
موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر
العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا
بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف
ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني
ضربيك زيدا او ضرب شديد زيد عمرا ولا مقترنا
بواو الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع
اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في
الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرفا
باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص
اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ الموصول
بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم
من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع
فح لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه
مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض
عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول
الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن
الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما

نسخ بتمامه

عند غيره فيحتمل ان يكون مفعولا لكررت او بدلا من
مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك
الطائفة وعميدهم قاله بعض الكمل قوله مفعول
كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت
وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس
اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن
علي الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم
للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا للضرورة
اي وجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله
او بدلا بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة
اي علمت انا مسمعا فيهما عاجزا عن المقاومة لي على حذف
المفعول الثاني بقرينة المعرف او عرفت انا حالهم
حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك
الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم
عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل
البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انني
بالكسر استينافا كانه قيل ما عاملت معه بعد العلم
به فاجاب انني كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم
ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى
ويحتمل ان يكون مفعولا للضرب على نزع الخافض وفيه
ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فا
لتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعني مسمعا او المصدر
اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو

ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغبر فاعل
علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة
على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما
منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه
ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل وبدونه
اى بدون الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف بيان
وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ ح يكون العمل للفعل لا
للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة
او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره فى شرح
لب الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى ورده المص بان هذا
يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم
الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا المصدرية وكونه
مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فيجعل
كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى
لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم
المعمول نحو سقيا ورعيا زيدا ويجوز حذف فاعله
بلا نائب لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة فى وضعه
لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهيته الحدث فقط
لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى فلا
يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف فى غير

المصدر

المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة الى
المرفوع ماخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكره البتة
ولا يضمر فيه اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى
الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك
لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضمر فى مفرده لاضمر
فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل
فيهما فان له فى نفسه تثنية وجمعا ورده المص
فى الامتحان بما لا يزيد عليه ولا يتقدم معموله
ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما
فى مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وفلما بلغ
معه السعى وذلك لانه مقدر بان مع الفعل و
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما فى
حكمها لكن الرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى
والمص على ما سيجئ فى بحث المفعول فيه جواز
تقدمه لو ظرفا اذ قدر ان المؤول بشئ لا يلزم ان
يكون فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم
للعامل الهام فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وقد مر
انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون

بحث الاسم المضاف

والقياسى التابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على
الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف
تمام لمعرفته عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف

الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه
اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه
ولو مقدرا يعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لا
جل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته
الاتصال الذى يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام
ونائبه وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما
ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى انه حذفها فى الاضافة
لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضى عدم
وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد و
ليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه
فيه فى بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما
هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته
عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث
جعلوا اختلاف اخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس
كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون
او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الا
ضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيد او محمولا على
ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم
الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونها لاجلها وانما
جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا
القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل
فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمهم النائب غير

النونين

النونين كذا فى الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن
اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه
فى العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا
كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان
والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهى اى الاضافة مطلقة
وليس فى كلام ما يشعر بكونه اللفظية بتقدير حرف
الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب على نوعين
معنوية مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ ولذا
سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى السامع المقصود من
الكلام ولفظية مفيدة شيئا فى اللفظ فقط ولذا
سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا
يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها
اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو
غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كما
ذكره بقوله وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد عن
مثل زيد ضارب عمرو الان او غدا او عمرو حسن الوجه
وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن
التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان
ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن
يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر

والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجرد والخلو
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية
وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم
بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل
الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى
بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما
على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم
من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه
في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما
اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف
شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا
فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها
تكون خاتما وغيره كما انه تكون منها ومن غيرها او بمعنى
اللام في غيره اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره
لكان انسب وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام
زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد
او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك
لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام
لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم
في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال
بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم

مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل
الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد المعنوية
تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان
وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة
دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كلام
اللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه
غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة
عهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك
مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون
غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني ذكره في الامتحان والمضاف
غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة
الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها
في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالا
ضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد
فيها بالاشتهاد او بعلم المخاطب او بان يضاف الصفة
الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره في حكم
العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد
تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو
غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا

مطلب غلام رجل وضارب زيد

شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام
امراة وقلت الشركاء فيه ورده المص بان التخصيص
لم يحصل من الاضافة بل الانتساب الى المضاف
اليه بحرف الجر لحصوله بعينه فى نحو غلام لرجل وبا
لجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد فى
المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين
غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما
وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل
الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار
وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع
نسبته الى الجار المحذ وفحتى صار جارا اصليا
وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه وانيب الاضافة
مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة
بحيث انقطع نسبتها اليه وصحت التقدير ليست بموجبة
له بلا داع وحصول شئ بشئ لا ينافى امكان حصوله
بشئ اخر كمعان الالفاظ المترادفة والمتساوية وحق القول
بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية
لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما
كانت مع وجود شرط العمل غير الموازن للانفصال والنسبة
الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم يحتو الا نابر منابها

بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص
مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بها بالمعنوية
بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد النحرير بمثل هذا
امتحان الاذكياء بان ايهم اسرع الى استنباط الجواب
من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الا
نيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة
فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو
خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية
شيئا الا تخفيفا فى اللفظ فقط والمعنى باق على
ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا
قيل انها فى تقدير الانفصال واما التخصيص فى
نحو ضارب زيدا او رجل فقد عرفت انه حاصل
بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف
التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب
زيد الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل
المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله وحسن
الوجه اصله حسن وجهه ومجيء اللام بدله لكونه
اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال
للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار
اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائبه الفاعل
واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا الفرس

وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين
باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدمه حملا له
فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجيز او محمول
على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب
صفة والمضاف اليه ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا
المضاف الى ضمير نحو الرجل الضارب غلامه اصله في
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره في المضاف والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الخمسة الاتية اذ لولاه لم يشبه الفعل
التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه
ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في المضمر المبهم بالفعل التام
بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في المضمر
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه
معنى التمام سيما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص
التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة
الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين على
التمييز بيانيين اي على التمييزية تشبيها له بالمفعول في
المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان
يبين ما به التمام فقال وتمامه تم لما كان المفهوم بحسب
اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد بهنا ما هو

مطلب اسم المبهم

العرفي فقال اي كونه بحالة يمتنع اضافته معها الى شيء و
اتصافه به يكون باحد خمسة اشياء يدل على استقلاله
وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد
في المعرف من تمامه بنفسه لا باخر وهو حكم النكرة و
ذلك اي بالتمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد
فيا له رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة
كما في مثل لزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته
اي لقيت رجلا اي رجلا ردا على من قال لما لقيت رجلا
وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا
اللام للتعجب وقوله يا له مرا يا ما ابعده ونحو نعم رجلا
زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة
اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن
فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة و
في اسم الاشارة لانه من المبهمات لقوله تعالى ماذا اراد
الله بهذا مثلا على راي من قال انه تمييز عن اسم الاشارة
لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا
نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا فان كلا من غير
المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين وكذا انما يمنع
عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له في اصل
الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما

كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في
هذا المقام توطئة للمرام وتمييز ثلاثة بلا تنوين غير
منصرف لكونها على نفسها او في حكمه والزائد عليها
منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور للتخفيف
ومجموع ولو معنى نحو ثلاثة رهط مميز له ليطابق المعدود
المعدد نحو ثلاثة رجال الا في ثلثماية الى تسعماية فان
التمييز قبلها ماية وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لعدم
دلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مات وهما
لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم
مميزا للعدد فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما صفة او علم
وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس
لكونه دالا على ذات مبهمة ملحوظة مع بعض الصفات
واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت
واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد
الثلاثة واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو
وقوع ما هو في صورة جمع المذكر السالم بعدها اعني
عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال
ثلثماية رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع
بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين
الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال
بعض الكمل الاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع
ومميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسع و

وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين
فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع ان لم يحذف
او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم
جعل ثلاثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة
عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان مبنيا
على التعدد وبخلاف نحو ثلثماية رجل فان اعرابا لاول
يمنع الاتحاد مفرد دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب
والقلة في الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
ومميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز
لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو
ثلاثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة و
حمل المفرد عليه اطرادا للباب ومجرور بالاضافة
للتخفيف واما قوله تعالى ثلاث ماية سنين بلا
اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اي
ثلاثماية مدة نحو ماية رجل ومائتا رجل والف درهم
والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز
في بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية
احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين
اما في الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة
عن التعريف وتنكيرهما الذي هو شرط الاضافة

المعنوية واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء
نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف
وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخرين عما لا و
جوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه
جملة وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين
بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ماؤه
عسلا ولا يتقدم معمول اسم التام عليه لضعفه في
العمل لكونه جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل
ولما كان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما
منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه
كان مجازا تسمية الدال باسم المدلول ثم صار حقيقة
عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه
كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه
جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما في
تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحي اي معنا
المطابقي كما في اسماء الافعال والتضمني كما في السائر
عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه مستنبط من فحوى
الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم
الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني فانما
داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف
الاول وعما ذكره الفاضل عصام ايضا من انه ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال
بمعنى الامر عنه كنزال ودراك وانما عد عاملا واحدا

سطلب معنى الفعل

من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه
لدخوله في ضابط كما اشار اليه بقوله كل لفظ
الخ وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط
بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ
عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فتنه اسماء
الافعال اصلها اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم
منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة
فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم
الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ
وهي والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل
ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان
التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة
الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال رويدا اسماء
الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع
للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة ما اي اسم
كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع
لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى
اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له لم يقل
ما وضع لمعناه لان دلالتها على هذا المعنى ليست
بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت
عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب
ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما

عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى
هو المقسم ويعمل اى اسم الفعل وما كان الخ عمل دال
مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول واراد
الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى
لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن
الامتحان ولا يتقدم معموله اى اسم الفعل عليه الا
اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل
كما يجى فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ معمولها
عليه والصواب هو الاول وارجاعها الى اسماء الا
فعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل
فظاهر واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد
به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بو
ضعى له ولو سلم فليس باول فلا يبلغ درجة الفعل
فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما
قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف
ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم
له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو ها زيدا اى
خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من
الافعال وقوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجى
لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله ها لم بها التنبيه
عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية
ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم
شهداءكم الا فى نحو لحكم وهات شيئا اى اعطه وحيهل

اصله

62

اصله حيهلا الثريد اى ائته وحى وحده بمعنى
اقبل ويتعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى اقبل عليها
وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذى
بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى
نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى
بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا
على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه
بكسر الهمزة ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى
اتركه وغير ذلك من نحو امين بمعنى استجب ووراك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح و
غير ذلك والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى نحو
هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا
وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك
مثل بطان بضم البا او فتحها وسكون الطا وفتح الهمزة
والنون واشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى
انها غير محصورة فيما ذكروا وقال فى بعض تعليقاته
انها كثيرة جدا لما ذكروا لخمسها ولا عشرها تعريضا لمن
عدها سماعية انه لم يصب ومنه اى من معنى الفعل
الظرف المستقر وقدم تفسيره فى حرف الجر وهو ق
لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى بالاتفا
ولان عامله الذى ناب هو منابه لو وجد لا يعمل فيه لكن
ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن
فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان

شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة
وجه الاشتراط مامر او الموصول ليكون نائبا عن الفعل
الذى هو الاصل فى العمل اذ الصلة لاتكون الا جملة فيحصل
له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض
والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج فى سائر المواضع المقدر
هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه
كتاب وجائنى زيد وعلى كتفه سيف وا فى الدار احد
وما فى الدار احد وجائنى الذى فى الدار ابوه ويجوز
فى هذا المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
مؤخرا كما فى المثال اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه اى فى الظرف منتقل من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرها اى المفعول به والفاعل
الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما فى الظرف فلما
مر غير مرة واما فى الحال فلكونها فى حكمه ومنه المنسوب
فانه يعمل عمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت
برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى هاشم ويشترط فى
عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول
ومنه الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل
اسد غلامه اى مجترئ ولذا اى لاجل ان الاسد بمعنى
المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى
المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها

ومنه

ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه
جالسا وليت ولعل نحو ليت ولعل زيدا يوم الجمعة
عندنا مسرورا اى اتمنى وارتجى يوم الجمعة عندنا
اى اتمنى وارتجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا
وقال الرضى ليس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على
تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعى بل محتمل للامرين
وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها
يفهم معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه
للتنبيه على ان ما عداهما ليس بعامل لعدم السماع فيه
وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء نحو
يا زيد راكبا اى ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا وكان اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد
صائلا وحرف التنبيه كما مر من مثال الاشارة الا انه
يوول بانبه وحرف النفى كما ولا نحو ما انت بنعمة
ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل
ما شانك قائما اى ما تصنع فهذه اى المذكورات من
قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل فى غير الفاعل
والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول
معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل فى المفعول
المطلق ايضا ذكره الفاضل عصام والكل داخل فى ضابط
كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا
والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو

مطلب العامل المعنوى

معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش
فانه يجعله ثلاثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف
البيان وهو كونها صفة او تاكيدا وعطف البيان
المرفوع او منصوبا او مجرور ودليله اختلاف الحركتين
اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل
لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض
فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال
المص والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع
للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكله والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا
كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما
قاله ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدا والخبر اي ما
يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه
كما يجي يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشبهان
الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا
ثانيا وقدم ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد اللام
عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه
فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل
اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد
عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج
عامل مبتدا وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن

ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة
الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فم
البئر اذا حفره وضيق الفم ابتداء او على التنبيه على
ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنى
فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما
اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر
النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر والا
وفق لما في تعريف المبتدا وموافق لما في نسخ الجامي
والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في
اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره
في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل
علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن
العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه ان الاول قد ابطل
التعليق عمل علمت في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان
لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل
زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك
درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور
عليه ان في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ
وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء زائدة ملحق
بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه
اسناده الى شيء وخرج به تجريدا الاسماء المعدودة فانه
ليس بعامل قيل التجرد عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم
صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن نسبته العدمي

بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم
فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل
علامات لتاثير المتكلم لامؤثرات والعدم الخاص يجوز
ان يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى
فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى
الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو
زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه
خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جائنى رجل
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل
فى هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجى فان قيل ان ذلك
الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه
مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا فى الموضعين كما سيجى
وذلك الوقوع اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم
انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون
فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل او جازمه
على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه يكون
كاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب
وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد
يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاول

خبر

65

خبر بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا داخلان
الزيدان ويكفينا وقوعه مع الاسم وان كان الاعراب
الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا
وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
فيه الاسم وعدل عنه لمانع واما عند اكثر الكوفيين
فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين
حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفصى عنه لكن
سيرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما
فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير التركيب كما فى تعريف
العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف
فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا
ستون واما مجموع ما ذكر الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
على ما ذكروا فمائة زاد ونقص واما الاول فسبعة وخمسة
فى السماعى الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفى
الجنس واذا ما من كلم المجازات واثنان فى القياسى اسم
التفضيل ومعنى الفعل واما الثانى فسبعة واربعون
فى السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال
المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال
الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها فى اول

في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء
تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو
معنى الفعل واربعة اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع
احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاي ادخلها
في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف
خمسة حروف الندا ادخلها في تاسع القياسي وواحد
الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم

الباب الثاني الذي عهد جزءا من الرسالة لفظا او معنى
كائن في بيان احوال المعمول وفي تحصيل ادراكها اعلم
اولا اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة
لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء
والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال
فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل
كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي
على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا
لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا
ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام
ما يوجد فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا
او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين
فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار
المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب
وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما
فعاد اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب

مطلب الباب الثاني في المعمول

مجزوم

مجزوم بلام مقدرة منوية وهي نيته عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا
دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود
مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا
الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء
الافعال قال الدماميني نقلا عن سيبويه والمازني
وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب
واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل
على الابتدا وفاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان
واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء
مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتدا
ورد بانه ينتقض بحد تعريف المبتدا جمعا وقال
الرضي قياسي على اقائم مع الفارق اذ معنا معنى
الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى
الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة
باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه
فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على
المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا
في تقدير ارود ارواد زيدا ورد بان تقدير الافعال
ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها
مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء حينئذ لا
معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان

بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني
هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها
بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة
منابه بحيث لا تقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى
ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة
او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمى به الفصل بين كون
ما بعده نعتا وخبرًا في بعض المواضع نحو كان زيد هو
القائم بالحرفية لدلالته على غير مستقل وهو رفع
اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائمًا
وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم
وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الا
عراب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
ولما كان السابق اسمًا واللاحق حرفا صورة نبه على
المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة
على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر
الى الانواع والافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف
لا اسم موصول كغيرها اى كغير الداخلة عليها فيكون مما
لا يكون معمولا بل المعمول مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره
هي اسم موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر والتي في
المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب
مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه بقوله اعطي
اعرابها اللام لما بعدها لما انتقل اى لانتقال ما بعدها

من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل
لكونها في صورة الحرف فاصل جائني الضارب زيدا جائني
الذي ضرب زيدا فالاول اى الذي معمول لكونه فاعل
جائني والثاني اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما
اذا كان اصله جائني الذي يضرب زيدا فلا شك انه
معمول لمرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل
فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب الى
ضارب وقيل جائني الضارب صار الاول اى الذي
في صورة الحرف اى حرف التعريف وهو اللام وان كان
في المعنى والحقيقة اسما والثاني اى ضرب في صورة الاسم
اى اسم الفاعل وان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس
الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار
لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ
على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالا
عراب في الحقيقة للاول هو المعمول وان ظهر في الثاني
الذي هو ليس بمعمول ولا منافات بين هذا وبين ما نقلنا
انفا من الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين والثامن اى
في
الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التوكيد
ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب
او الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع
القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا و
هو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثاني الاول

ثم اعلم ان بعضهم ادخلها
يدعي ان اسماء الافعال الاضرب لها منصوبا الا ان بعض
في توجيه الخلط بينها وبين الفعل اياه وقيام الاسمية
كاف في اقام الزيدان وان ثبت الفعل فانه لا معنى لحرف ان تراه
قائم معنى الاسم وان ثبت الخلاف فاسم الفعل قابل للعمل فاسم الفعل
فيجوز ان يكون مبتدأ وخبره كما يقال ان الاسم معناه الحرف كما كل واحد
فيه ولا اعتبار بالمعنى فان لفظه فعل لا يحتمل الاعراب ومعناه الحرف فيه
نحو منه وان كان لفظه فعلا ومعنى فلما كان اسم الفعل كان لبس من الاعراب
اذا كان في ذلك الاعراب لكونها اسمين فلما كان اسم الفعل لا معنى له وما
فيها محل من الاعراب لانه حرف لا اعراب له وكذا اسم الفعل المطلق اذ لو
لم يبق لهما ذلك لانه لا محل له من الاعراب فلما لم تكن الفعلية والفعل المصدرية لم يكن فاعل
في الاصل محل من الاعراب فلما كان محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق
ثم الاصل لم يكن له الا فعلا يصح به لمعنى المصدرية فلم تكن قائمة مقام الفعل
ذكر بعضهم مما تنتج الافعال فلما كانت المصدرية لم يكن قائمة مقام الفعل
كانت كذلك لكانت الافعال فلما كانت معه فقدم انه منصوب بفعل
فلم تكن مبنية ولا تقول لزم ابيك فاء جعفر وكذا لا تقول في عليك
مقدر لا النصب فيه صار كتلتي محرو وربما سقطان عندي زيد اوتاف
والبك اسمى فعل انها حرف جر مع مجرور وربما سقطان عندي زيد
والمضاف اليه في الاول صار كلمة واحدة وكذا الجار والمجرور
في الثاني

الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب
واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة
المثال الذي لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة
كما يجئ يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في
المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت
انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا
لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت و
تقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع اضربك المجزوم
جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا
لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهي
على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو
راي صاحب اللباب ومختار المص في هذا الكتاب
الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا بدون اداة
الشرط اوبها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل
مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة
مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب
زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج
بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما
في الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما
ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل
واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكثر الاقسام
جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى

بدون اداة الشرط واذكر معنى ذكر مثال لما كان الفعل فيه لفظا

غير

غير مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل
فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان عن الفعلية ويدخلان
في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول
فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول
اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور في الدار
زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادخله
اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا
لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه
ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان
قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل
الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا
فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما
براسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية
وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل
وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة
مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد
له اي للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه
موولا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز
وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع
وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وفاعلا
ونائبا وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان
وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا

اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب
الفاعل ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها
مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن موقعه
ليس موقع المفرد ويرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق
ولذا فصله عما قبله بمنه وكذا اي كما ذكر من الجملة التي
اريد بها لفظها في انه لابد له من اعراب الجملة ان اريد بها
معنى مصدري اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان
بالفتح والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين
كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان
تصوموا اي صيامكم فهو خير لكم ونحو اجلس مادام زيد
جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة
هذه الثلاثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجملة التي
اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه
ضمنا بلا نسبة فلا يراد   من التفاسير الاتية ان
المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتها
تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما
تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل عصام
في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة
المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي
يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل عصام اختلفوا
في ان المضاف اليه في مثل الفعل والجملة مع الاتفاق
على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها
والمصحح الثاني في الامتحان والظن ان الجملة بلا تاويل

كما

كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما
علقه عليه فيخالف ما ذكر هنا ويحتمل ان الجملة بتاويل
الاسم فلا يخالفه   في موضع اخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر
مبالغة كما في قوله تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم
متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله
ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او
مبتدا وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان
اي ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم في عدم الجدوى
انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة
هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان
عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما
جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله استغفر لهم اولا
تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام
التجدد   الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة
تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو
قول المنذر حين راى المعيدي واستحقره وقد بلغ اليه
من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة
التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى
فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتي وجه العدول لمثل
ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل
لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدي

منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف
تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير خير من ان
تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رويته اى سماعك
وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع من اهل
اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع
فى غير هذا الموضعين الذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها
وفى الاخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى
اريد بها فيه معناها المطابقى لا يكون له اى للواقع فى
ذلك الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد
ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا
قام ابوه مثال للجملة الفعلية فيكون الجملة الواقعة خبر
لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه
عالما او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا
لباب علم نحو علم زيد عمروا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب
اعلم نحو اعلم زيد عمروا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة مطلقا
عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة
فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او
تقع حالا نحو جائنى زيد وهو راكب لكون الجملة الواقعة
فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع
الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذى يجئ للربط فيما
لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفا او يجب او يجوز
فيه الوجهان او بعد اذا التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة

الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن
حدوث امر بعد فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله
تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما
جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم
ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجئ
الفرق بين المحلى والتقديرى او تقع صفة لنكرة لعدم صحة
وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تاويلها
بها نحو جائنى رجل ابوه قايم فيصح التاويل بقايم ابوه او
معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب وتقيل او معطوفة
على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد
او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التى لها محل
من الاعراب لكونها اوفى منه فى تادية المراد مثل قوله تعالى
هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى فى قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله
تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى فى تادية المراد
الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه
مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له
على وجه كما صرح به الفاضل عصام فى حاشيه انوار التنزيل
لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون
فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل
فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا

لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب او توكيدا للثانية
اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
وزيد ابوه قايم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على راى
اى راى اهل المعانى قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى
بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا
لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع اخر ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب
اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصب
فنصب وان جر فجر وان جزم فجزم ولما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين مخصوصه
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه فكان وحفظه بلا املال
فقال فظهر من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة
هنا ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب فى كل
موضع كالمفرد اذ الكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب
وذلك القسم ايضا اى كالجملة مطلقة قسمان الاول
ما اريد به لفظه والثانى ما اريد به معنى مصدرى
وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها لئلا
لئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها
لا يكون فى تاويل المفرد تاويل المذكور وان صح كونها
فى تاويله بغيره فلا تكون معمولة فى جميع المواضع لاستقلالها
بالافادة الا فى خمسة مواضع خبر اى خبر كان ومفعول ثان
او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال او تابع
لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما علمت ما لا

بكون

مطلب المرفوعات

يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول اعلم ان
المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية
اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد
والجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالا
صالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فتسعة منها اسماء اربعة اصول واربعة
ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاعلب
جزؤ الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد
امتزاجا لان اول جزئيها وهو كون النسبة الى الفاعل
معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط بين الاول الامن
بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا
بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع
فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدا وهى امارة الاصالة
واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذى لا نزاع فى
اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت
اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة
الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا
لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه
ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدا فى المرفوعية

التي هي المطلوبة غير ظاهر بل الظن الاول افادة الاصالة
في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما
عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل
ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم اسند اي نسب بقرينة
قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه
الفعل الاصطلاحي خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا
لانه ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامدا ومركب
مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم
كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص
لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر المعلوم خرج به
النائب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول
دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات على ان غناء المتاخر
عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من
الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر بما
عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة
الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلابد من
التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد
الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية
فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد
للمبتدي في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء
الاعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به
لزمه الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب اولا

كونه

كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية
اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله
ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض
فكون ما عبارة عنه مفيد هنا قد صرح ايضا ان مثل
هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسليقة او
غيرها ولا يحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد
عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه
الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب
اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال
ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم و
نحو زيد قائم ابوه ونحو ذلك وهيهات زيد اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما
لما مر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل
عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو
ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطي زيد
درهما اصلا بخلاف قولهم فان يتناوله بحسب المعنى
الا انه في اللغوي مع انه ليس منه قدمه لا لا يقع الفصل
بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا اسند
اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا
التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به
الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد
وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب ومضروب

مطلب نائب الفاعل

غلامه او هاشمي ابوه ولا يكونان اى الفاعل
والنائب الا اسمين او ما فى تاويله اى الاسم المدلول
عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان النائب
قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على ان نائب الفاعل نحو
مر بزيد فيجب افراد عامله اى النائب الذى هو جار
ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى
ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه
وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا
بخلاف الفاعل وتانيثه الذى ليس كذلك فان كلا
منهما اذا كان ضميرا مثنى ثنى عامله واذا كان مجموعا
يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على
عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا
وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى
النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه
فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ما
خوذة فى مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا
يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما
معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر
وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب متقدم ذكره
ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى
هو قسم منهما ايضا اى ككل منهما على قسمين مستتر
اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل

حكما

73

حكما بان نحكم بملفوظيته لوجود اثار اللفظ فيه من
كونه فاعلا او مؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز
متصل بقرينة ما سياتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة
ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان
واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه الا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز
الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم
ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين
اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب
المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة
فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور وكما يجئ من غير
الماضى فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد
مذكرا او مؤنثا من الماضى هو اصل بالنسبة الى المضارع
وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد
المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ
الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل
يستتر لتنحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا
اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف
المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا
فلا يفيد مزيته وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة
ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار
فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى هو فرع بالنسبة
الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام

ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما
يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب فوجب الاستتار
لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب
للمتكلم معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفي
اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت
واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار
في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل
اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو
زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول
وما كان بمعناهما من اسم المستعار والمنسوب وفي
الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط
عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما
بمعناه الظ واما اذا وجد فلا يجب لاستنادها
تارة اليه واخرى الى المستتر وح لا يجوز استنادها
الى البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل ولا يوجد
فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل
يمنع هذا الضمير عنه نحو جائني ضارب او مضروب
او اسد اي مجتري ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم
او حسن ونحو في الدار زيد فان زيد مبتدا مؤخر لا
فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا ولم
يقل وفي الدار زيد عطفا على جائني لدفع توهم ان
يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا

بجائني

بجائني ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز
عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدا مؤخرا بجواز في
الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم
زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتي مثل زيد في الدار
من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق
تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول
مذكرتين او مؤنثتين وجمعهما السالم مذكرا او مؤ
نثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل
فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن
قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق
المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الا
ستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية
الفعل وجمعه في الصورة كما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه
الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه
وان لم يلزمه ما لزمه في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جائني رجلان ضاربان او مضروبان او رجا
ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد
فيه شرط العمل لظهوره مما سبق في مثال المفرد وفي
عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفي
جر اذ ح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي
ما عدا وما خلا ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل

فلا احتمال لكونهما حرفي جر و في ليس ولا يكون في باب
الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون
فيه وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها
وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال نحو
جائني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا او ليس
الجائي منهم زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل
سياتي في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون
في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او
يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد
وهند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال
الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه
يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت
او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر
فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد
الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله في الغائب
مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في
الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية
اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار
فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا
كما بيّنا نحو زيد ضاربا ومضروبا واسد ناطق
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب

غلامه

غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمي غلامه او حسن
غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر
انفا واما البارز المتصل ففي تثنية الافعال وهو البارز
المتصل الذي في تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتا
وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقيل ان التاء وحدها كما في المفرد والا
لف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء
للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل
في كل منهما الفا ويضربان وتضربان وليضربا واضربا
ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكر
وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر الواو
نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود الواو
عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد
بتثنية ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في
التكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الا
سم لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل البعض مجموعهما
اسما حقيقة ولا يوجد في اخر الاسم ولو تنزيلا غير
هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف
لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف
المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن
الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على
اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون

وليضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي الافعال
المؤنثة وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث
النون نحو ضربن وضربن انما شدد النون فيه لان
اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه
منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن ولا
يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثنية والجمعين
ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى
او مجموع بل على فاعل مفرد والغائبة المفردة اذ
ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة
وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده
في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيهما التاء نحو
ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلاث والمتكلم معه غيره
في الماضي ايضا وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا
نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفي المخاطبة المفردة
في غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها الياء
عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد ولم
يعكس مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر الاصل
القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث
الذي هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا
وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو
النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان

كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي هو ضمير المثنى
مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني
فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك
ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها
نحو تضربين واضربي ولا تضربي واما المظهر الذي
هو الفاعل او نائبه فظاهر غني عن البيان والتوضيح بالمثال
واذا اسند اليه اي الى المظهر العامل يجب افراده اي
العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه
الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الاتية قرينة لها
فلا قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان
ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا
استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت ووجه
الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
او مثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن
المشابهة وغيبة اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما
الى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجب
الافراد لو مفردا او لا اذ لا وجه لغير مرجح لان الفعل
يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل
او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر
مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجئ ان من الادميين لا من

غيرهم كناقة مفردًا اومثنى لاجمعًا متصلا بعامله فعلا
اوموازنا له لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات
لايجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ يجب
تانيثه اى عامله ابدا ان ابتانيث الفاعل من اول الامر
ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب
لايجب تانيث الحرف فى التصرف فينبغى ان لايلحق
به ماهو علامة القسمة كنعم المراة هند واكرم بهند و
يجوز نعمت المراة هند واما فعل التعجب فلايتغير اصلا
لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان امثال لما كان
المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا اومثنى متصلا
بعامله الذى هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع
مثال لما عامله موازنه وكذا اى يجب تانيث العامل
اذا كان المظهر ماذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل
الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين ام لا او غير حقيقى
لما من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند
الى ضميره لايجب تانيثه كما سيجئ نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الادميين ونحو الناقة
سارت او سائرة من غيرهم والشمس طلعت او طالعة
مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى وفى الاسناد الى
غيرها ولو قال اذا اسند الى غيرها الكان اظهر وانسب
اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك

الغير

الغير ماكان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن
من الادميين او كان منهم ولم يك مفردا اومثنى بل
جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما
كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما
كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما
يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان
ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر
كما لايخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع
الشمس مثال الغير الحقيقى ونحو سارت او سار الناقة
مثال للحقيقى من غير الادميين وانما جاز التذكير فيهما
لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان فى لفظهما مايشعر به
بخلاف المضمر لعدم مايشعر به ولذا وجب تانيث
عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما
ونحو جائت او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقى
من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث
الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة التانيث فى
مثل المؤمنات لان التانيث الطارى بالتاويل سقط
اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال ونحو جائت او جاء
القاضى اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقى من الادميين
المنفصل عنه عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه
مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تانيث
العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر
واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب

تابنث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت
اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندوره والرجال جائت
اوجاؤا مثال الضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجائت
اوجاء الرجال مثال الجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه
كونه بتاويل الجماعة وجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي و
سيجئ وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر
فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام
الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول
يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث
في عرف النحاة ما اسم فيه اى في اخره علامة التانيث
بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الاخر
والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين
فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها ٥
لفظا او تقديرا اى ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب
قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في
الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على
الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب
في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من
التعريف المؤنثات الصغية اذ ليس فيها العلامة
المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهما وانت بالكسر
وباء مثل تضربين ونون ضربن وتاوته وهند

مطلب المؤنث ما فيه علامة التانيث

وهندي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت
كون التانيث بالصيغة ممنوع بل التاء المقدرة عنده
طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان
هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة
وتمييزها عما عداها لا اسم يقصد به تحصيل صورة فلا
يرد ان في هذا التعريف دور التوقف معرفته على معرفة
التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه
التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف
المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهي اى علامة التانيث
التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا
يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل
اى في حال الافراد وخرج به تاء مثل صاقنات واخت
وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث التاء
مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال
لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو
شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة و
فشميسه في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة
يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى
الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو
حمراء محتمل لهما وهذا اى كون المؤنث بعلامة التانيث
لفظا او تقديرا جار في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث

الجماعة ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تانيث
الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدما
بالشرف والزمان فاعطى التاء له او لا فلو اعطيت له
ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثة رجال واربع نسوة واذا كث
ثلاثة والزائد منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء
فى الجزء الاول فقط فى المذكر ابقاء له على حاله الذى قبل
التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامتى
التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة
واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى
الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديهما
وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما
كانت كجنس اخر وهمزة الوصل فى اثنتا للابتداء لا
للتعويض وانما العوض التاء وانما حذف التاء
من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على
النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلاثة عشر رجلا
وفى الثانى اى اثبت التاء فى الجزء الثانى فقط فى المؤنث
نحو ثلاث عشرة امراة تخفيفا لتمام المخالفة بينهما وقبل
عدم الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل
التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو النبر
والتانيث اى المؤنث الحقيقى او تانيثه ما بازائه اى
بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها
وان كان بازائها ذكر اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس

مطلب التأنيث الحقيقي

من الحيوان فلا يعد من الحقيقى نحو امراة بازائها رجل
وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظى ملتبس بخلافه
اى الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان
تانيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا
او تقديرا ولذا سمى لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلا
فى لفظه لفظا وشمس مثال لما كان فى لفظه تقديرا
ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة
بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتهما
وبمعرفتهما يعرف المفرد اجمالا او باللغة تفصيلا اراد
بيانها ولكن ما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه
وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا

مطلب جمع المكسر

ما اى جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لان
تغييره بعد الجمعية للثقل صيغة مفرده ولو كان
ذلك التغيير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة
قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر
هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق
الجمع كما ذكره المص فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة
تعريفه حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد
فى كتابه هذا والمراد بالتغيير ما هو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغيير الاخر لا يعد
عندهم من تغيير الصيغة وان كان تغييرا بحسب اللغة
والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى نحو رجال والاعتبارى
كاسارى وكعيادية يقدر له عيد ود ولما ظهر

مطلب جمع المذكر السالم

من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير مفرده للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذ
المذكر السالم قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا
ما اى جمع لحق فى اصل الوضع اخر مفرده انما لم يقل اخره
كما فى الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل
على مفرده اذا الواو والنون مثلا انما يلحقا اخر مسلم
لا اخر مسلمون ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيها
ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم
الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس و
يخرج ايضا جمع الجمع اما الاصل واما الدال على
المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كامنين فايامن
جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على
افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه
مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن
فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا
ذكره المص فى تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع
الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو
مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا
المصطفون او يا مكسورة ما قبلها للمجانسة ايضا
لفظا كمسلمين او تقديرا او نون مفتوحة للتعادل
انما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او الالحاق وحدها
ان مع مدلول مفرده ما زيد عليه من جنسه ثابتة
فى غير الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين

لا القيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفهما هنا لا
ينافى كونها جزء من الدال لانه كالترخيم والعجب من
الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح
كلام المص على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من
عادته نحو مسلمون مسلمين وجمع المونث السالم ما

مطلب جمع المؤنث السالم

جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا
كحمولات حبلى مونثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات
والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء الالحاق
فادة المذكورة فى المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان
ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية
والالف فى الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا
مبنى عن الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على
الشئ كما هو الشايع فى السنتهم على ما ذكره الفاضل
عصام نحو مسلمات والتثنية اى المثنى ما اسم لحق فى

مطلب المثنى

اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتباريا كرجالان وانما
لم يقل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد ح بالجمع اذ
يصدق عليه انه لحق اخر مفرده الفا وياء الى اخره
لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى
ان يقول اخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل
عصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف الجمع
السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب
عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو
الاصل فى الاضافة فيئول الى ما ذكره الفا وياء مفتوح

ما قبلها اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف
لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة
تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى
بالفتح لكونه الاخف ونون مكسورة للتعادل انما
لحق بهذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
ان مع مدلول مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط
ثابتة فى غير الاضافة وفيها تحذف اللام نحو مسلمان
ومسلين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا
حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم لكونه بمعنى
الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله
ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب
التذكير فيه لاختصاصه بذكر العقلاء ولسلامة
صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر
ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث فى مثل نير
وارضين وسنين قال الله تعالى امنت به بنو اسر
فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالا
لف والتا فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصر
الاول مثال لما عامله الفعل والثانى لما عامله
موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى جمع المذكر
السالم يجب كونه اى العامل وارجاع الضمير مايا
السابق واللاحق جمعا مذكرا لشرط الامتزاج بينهما
وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل

وبان

81

وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير
المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون
جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر
العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون
عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير المسند
الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان
فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا
الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا ينافى
ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو وهنا
وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال
جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر
ايضا كجائية لكان اولى وغيرهما اى غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهى
جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيره و
جمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او
مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل لا اسند
ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا مخيرا
كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا
لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان

بانّ الضمير المستتر فيه ضمير جمع المونث وجمع
المذكر الغير العاقل اجرأ له المؤنث لعدم اصالته
في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير
الذي وضع لجمع المونث عاقلا او غيره او لجمع المذكر
الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مونثا
وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كا
الواو لكن وجوب كونه جمعا مونثا اذا اسند الى ضمير جمع
المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا
كالافراس الذهاب ولو قال او جمعا غيره او نحوه اذا كان
صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائيا او جوءا مثال لما اسند
الى ضمير جمع المونث السالم العاقل ومثال ما اسند الى
ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل من الحيوان مثل الحشرات
ذهبت او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جفت و
الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعا
مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل
من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل
من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث
من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا ولما كان مشتركا
لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد
واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف
كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم
مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم

لا الصفة بقرينة المقابلة او الماول به واما ضارب
زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد يعم يراد به
ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة الخ المسند اليه خرج
به الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من
المبتدا واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في
المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون
له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العوامل اللفظي كا
لبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد
بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها نحو زيد قائم وحق
انك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له اي
الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع
الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود فيشتمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو
ء اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا
كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطبه
البشران وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي
حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا
نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن
الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام

وقال المص فى شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما
كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا
فافهم رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل
الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن الهتى ثم انه ينتقض
التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على
قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدا
بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
وفى مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن
لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على المبتدا
الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد
قائم ابواه واما كونه زيد اقائم ابواه فلا يجوز لكونه فى صورة
الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم
يجئ فى كلامهم زيد اقائم ابواه كما جاء زيدا قائم ابواه كما
صرح به الفاضل عصام ولو سلم فلا خير لاند فاع الا
نتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما
اولا فلان نجعله مبتدا لا يغنى عن كونه خبرا والصفة
اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذى استحقه
المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت
مبتدا يكون اعرابها من هذه الحيثية فى لفظها ومن حيث
كونها خبرا فى محله ولا خفاء فى كون هذا تكلفا واما
اذا لم يجعل مبتدا بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد
قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذ جعلت

مبتدا

83

مبتدا يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بل
حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل
فى الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى
واما ثالثا فلان كون المسند مبتدا خلاف الاصل
حتى قيل انه مبتدا اضطرارى بحيث لو وجد لرفعه
وجه سوى الابتدا لم يحكم عليه بانه مبتدا ولا حقا
فى وجوده هنا وفى ان الحكم به تكلف وليس هذا
مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما
والمبتدا مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدا
كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدا لوجود
الاضطرارى فى الجملة وبالنظر الى الثانى جعلت
خبرا واحدهما يغنى عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما
عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة
فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا
يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدا اذ المطابقة لا
زمة بينهما وليست بخلاف مثل اقائم زيد فانه
يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى
الفعل لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى بل
فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة
فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدا اى النوع الاول
منه لان المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف

مطلب ولا يجوز تعدد المبتدا

بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى ولفظا بعاطف
فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا للخبر يؤتى بالواو والا
فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان
عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او
عالمون والاصل فى المبتدا والاولى له تقديمه على
الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر ولهو
مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكر الموقوف
عليه وشرطه اى شرط صحة كونه مبتدا ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير
المعين لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من
الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع
عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح اللباب او نكرة مخصصة
اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها
وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان انهم
شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه
ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا
شرط المحقق من النحاة ابا هادونه واختاره البيضاوى حيث
قال لو يفيد والموافق لان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان
يقال انه لو اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وبين كلام
غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل
الضبط فانهم لما راوا ان المبتدا لا يفرقونه بالتمييز بين المعهود
من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلته لم يتخلف

عنه الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو
صوت بلبل اشغلنى او غيرهما نحو افضل منك افضل
منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام
به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان
ناطق كذا الانسان كنا مع تساويهما بل ترى كلا مع
كونه اخص منه ويجوز حذفه اى المبتدا عند قيام
قرينة نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة
السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدا وهو

مطلب خبر المبتدا

المجرد عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكر فى المبتدا وقع
المسند به اى الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق
ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدا ذكره
الفاضل عصام فى الشرح خرج به النوع المدلول من
المبتدا اى حال كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه
خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل قائم فى مثل
اقائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المسند فى
الاول فعل وفى الاخيرين معناه ولكن النسبة فى الاول
تامة وفى الثانى ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر
لا يكون فعلا ولا معنا اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك
او مركب كالمشتقات وما يجرى مجريها فان الخبر ليس مجردها
بل مع مرفوعاتها كما صرح فى الامتحان ومما قررنا ظهر ان
المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل لا ما دل
على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة

الواقعة بعد الاستفهام والنفي والصفة المعرفة باللام
لانه مع كونه خلاف الظ وغير ملائم لما صرح به المص
ينتقض التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث
لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه
غير دال على النسبة التامة مع زيد على وجه وبمثل المنطلق
في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل
ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان
مثل قائم في مثل زيد قائم وانه لم يدل على النسبة التامة
بالنسبة المعرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى
المبتدا كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون
مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف
على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم
في زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف
من غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية
في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس
وفي الامتحان زيد قائم صاحبك وهو الاظهر وحكم
الاخبار المضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف
ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما
هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا لموافقة
الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه
قد يكون جملة فلابد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها
الى المبتدا لانها من حيث هي هي مستقلة لا يقتضي
التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون

اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك
اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو انه من
يتق الله ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام
الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظ في
موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة ان لم تكن خبرا
عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه لا يحتاج
اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه
نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثاني
للثاني ويجوز حذفه اى العائد لو ضميرا لفظا لا معنى
يعني ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف
بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة
اسمية ومبتداها خبر من الاول نحو البر الكر بستين
اى منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا في
غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اى ان ذلك منه واصله اى الاصل في الخبر والاولى
له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما يحصل
بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا
كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فلا ينافي
الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب
تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد ونحو زيد المنطلق
لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما الجريه
على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا
لمجرد التقريب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الخبر

مطلب والاصل في الخبر ان يكون نكرة

مطلب ويجوز حذف الخبر عند قرينة

عند قرينة نحو زيد قال ازيد قايم ام عمرو وان كان
المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء في خبره في جميع
الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية
الاول للثاني والحكم به ولو يجعل المتكلم وفسره لزمني
بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا الضرورة
الشعر اي في وقتها كقوله اي الشاعر اما القتال لا
قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدا
فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم
لاستلزام نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في
عراض الكواكب ولضرورة اضمار القول الذي هو
مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى واما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم
وان كان المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة
فعلية او ظرفية هي قسم منها فيهما مجاز تسمية الكل
باسم الجزء او موصوفا به اي بالموصول المذكور او نكرة
موصوفة بهما اي بالفعل او الظرف او مضافا اليها
اي الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد حصر
او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا
بجملة كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها
فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار
الخبر كالجزا الذي يدخله الفا والوصف في كل
المضاف وان كان مفردا يوكد المشابهة كما لا يخفى

او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء
في خبره لان كلا منها لا يبهم

86

وجاز تركه لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار
معنى الشرط عدم اعتباره في مثل هذا المبتدا وكذا
اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور اذا لم
يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا
دخل عليه اي على المبتدا المذكور انّ وانّ ولكنّ بخلاف
سائر نواسخ المبتدا حرفا كان نحو ليت ولعل وكان
وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه
سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه
فضعف معنى الشرط لانتفا لازمه الذي هو له
الصدارة فلا يجوز دخول الفا على خبره وانما جاز دخو
على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها
في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة
لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن
للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل على
هذا الجواز القران الكريم وكلام الفصحاء كقوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا بكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون ومثال ان ياتي في المتن
ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز
الدخول بخبر هذه الثلثه ومنع كان لدخوله في
السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب
الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول

على خبره ايضا على ماهو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه
تدافع ظاهر فافهم نحو الذى ياتينى اوفى الدار فله
درهم قال الفاضل عصام الاولى او الذى فى الدار
لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال
للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف
الموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن
سببا لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما
فسره الرضى لاحاجة الى هذا التاويل فافهم نحو رجل
ياتينى اوفى الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة
باحدهما وغلام رجل ياتينى اوفى الدار فله درهم مثال
للمضاف اليها ونحو غلام الذى ياتينى اوفى الدار فله
درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضاف الى
نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل
مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا وفى غيرها اى المواضع
المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب
كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره
مما سبق لانه لما بين فى بحث العامل ان باب كان لا يدخل
الا على المبتدأ والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما وعلم
من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند
اليه الداخل باب كان وحكمه حكم الفاعل فى انه لا يكون
الا اسما او مؤولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله

وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا
او مظهرا وفى كون المضمر مستترا او بارزا الى اخر ما
ذكر فى بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب
ان اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرف لظهوره مما
سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر المبتدأ اى فى
كونه واحدا ومتعددا او مفردا او جملة ومحذوفا ومذكورا
وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط
وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابن زيد ممتنع مع جواز
ابن زيد لكن لا يجوز تقديمه اى خبره على اسمه لان
باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله
الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا له عن رتبته
عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساوات بينهما
الا ان يكون ظرفا يجوز تقديمه عليه لو معرفة نحو
قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان فى الدار
رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك
لتوسعهم فيه ما لا يتوسعوا فى غيره لما مر والسابع
خبر لا لنفى الجنس اى لنفى الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له للتنبيه مما سبق كما سبق
وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا فى باب ان
لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا
لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثير حذفه
لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان
يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل جالس

عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
بليس وهو ما اسندا ليه يليهما لم يتعرض لمثلها
مرايضا وحكمه كحكم المبتدا لما مر والتاسع المضارع
الخالى عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه
احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر نحو لن يضرب ولم
يضرب فان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثا
لما كان بالحرف واما المنصوب فثلاثة عشر اثنى عشر

مطلب المنصوبات

منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها
وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها المفعول
المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على
كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف
المفاعيل الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف
غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اى
معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله
الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ
ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف
تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة
من وصفا للفظ بصفة معناه فيكون التسمية
بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعله فاعل
عامل اى قام به بحيث يصح اسناده اليه موثرا فيه
او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا ان فيه القيام
لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام به لانه
عد فى الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة متكلفا

متكلفا ليلائم ما فى الحد المحدود باعتبار معناه
اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العا
لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل
او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير
الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء
المفعول لان المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفا
وهو داخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه
مما فعله فاعل عامل مذكورا وان لم يذكر الفاعل
سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع
المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة
القيام على ما حققه الفاضل عصام وقال ويصدق
على مثل موتا فى المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان اريد بالفعل معناه الظ اذ المراد بالفاعل
المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن
الظ واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا
بد من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد الفاضل
ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب لانه
لا يحتمل توجيها اخر حتى يرد عليه ما اورده ههنا
ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعلا لان يحتاج
الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا

يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف
ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح
فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته
ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اى اضربوا اخرج
به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما
اندفع ما اورده في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه
يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم
القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد التعميم
بمعناه صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم
ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما
مطابقة فيهما كضربني ضربا او تضمنا كذلك كضربت
ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربني ضربة ذكره
في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجامي
حيث قال المراد به اشتمال الكلي على الجزء وهو مع كونه
خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر
والمص حمل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب
عدوله عن حد ابن الحاجب ولاحتماله لتوجيه حسن
كما نقلنا عنه بقي على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا
في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الاذى
وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم
والنصيحة وغير ذلك وكذا كرهي في كرهت كرهي
اذا كانت مفعولا له اذ المراد بالاشتراك في المدلول

ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد هنا
بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به او المراد
بالاسم المنصوب ولو تقديرا او بالعامل ما هو عامل
فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب و
تعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه
معمولا للعامل ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه
ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو
ضربت وضربني شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا
البيان فلا يرد فيه ما اريد في كلام المص ولذا عدل
القاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في
هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام
نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربته
بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما
هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف
الملابسة بلفظ فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا
قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اى اسم
ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسابق
ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا
نحو انبتا الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي
والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال
على الحدث بقرينة ذكرنا العامل في التعريف والفعل

بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا
لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يراد المفعول المطلق
لقيام قرينة اذ لاحذف بدونها الا نسيا اما جوازا
نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم
او وجوبا سماعا نحو ايضا اى اض ايضا عاد ثم غلب في
معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق
او اسم ما فعله على عامله او للنوع او العدد ولما
لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في
الامتحان ولا يلزم اى المفعول المطلق العامل كما
يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في
غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى
النسبة التى هى داخلة في مفهوم الفعل وشبهه
غير المصدر فان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله
به لان العامل يدل وضعا على مايدل عليه بخلاف
الفاعل فانه لا يدل وضعا على مايدل عليه الفاعل
بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي الملزوم جواز
تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون
الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا و
المنصوب الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه
بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف
غيره وهو في اللغة الذي لصق به الفعل وبه
نائب الفاعل وضمير عائد الى اللام ذكره في الامتحان

مطلب المفعول به

وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق به حسا
او عقلا وهى في هذا المعنى وان كان مجازا لكنه
صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية
فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها
بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت
زيدا ان معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه
ولا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا
فعل الفاعل اى حدثه القايم والمراد بالفاعل
ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا
فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثل اعطى
زيد درهما اذ زيد لا يدخل في الجنس حتى يحتاج
الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب
وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد
بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل في مثل
ضرب زيد عمرو وامع كذبه وما ضرب زيد عمروا ه
لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد المنفي
نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدى وهو
المجرور بالحرف سوى في واللام وما بمعناهما اذ
مدخول الاول مفعول فيه لا به والثاني مفعول
له لا به كما مر في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدى
وقدم بحث المتعدى واللازم في بحث العامل
القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل
وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا

مصدر لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور
بحرف الجر كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ
اذ المعمول لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا
غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت وحذفه
مطلقا اى بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الا
عطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى
وحذف فعله اى عامله من نظيره لقيام قرينة
نحو زيدا لمن قال من اضرب والمنصوب الثالث
من ثلاثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به قدمه
موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف
المفعول له وعكس فى اللب لكونه المفعول له
سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم
ما اى شئ فعل فيه اى فى ذلك الشئ مضمون
عامله اى ذلك الشئ فعلا او شبهه او معنا فالا
ضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على
حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال
اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسم
ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه فافهم يعنى
وقع مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة
كما فى المصدر او تضمنا كما فى غيره موثرا فيه فاعل
العامل او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول

مطلب المفعول فيه

فدخل

فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه
شهدت وفضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود
والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث
انه وقع عليه بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة
يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل
من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين
الذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه
مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه
الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول
به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث
جعله مفعولا فيه وتبعه المص كما مر فى بحث العامل
لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير فى
وقد مر شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه اى المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب
الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر ولو كان العامل
معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف
فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
اولى وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن
قال متى سرت اى سرت والمنصوب الرابع من
ثلاثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه
المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم

مطلب المفعول له

اى شئ فعل لاجله اى وقع لاجل حصوله كقعدت
عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به
سائر المفاعيل مضمون عامله اى مدلوله الذى
هو الحدث تذكر ماذكر انفا فلا يرد مثل وجدت
التاديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى
دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط
نصبه لكونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج
الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا
فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن
نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان
مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها
على انحطاط رتبته عن رتبة ماسبق ويجوز حذف
عامله بقرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا
اى ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل نائب
الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوز
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم المنصب و
تركه منصوبا جاريا على ماهو عليه فى الاكثر واليه
ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفيه نظر ان القاعدة لا تثبت بالاحتمال
والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل
عليه ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل
معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير اشارة
الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فيندفع

عن الفاعل

مطلب المفعول معه

عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد
وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل
عصام من ان الواجب ح المفعول هو معه لان مسند
صفة جارية على ماهى له وتقريره ان هذا انما يجب
اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى
لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى فيؤتى
بها على خلاف الظ للتنبيه على انه مرجعه خلاف
الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول
مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون
رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه
وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل
وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل
بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة ثم المراد به ما يتناول
المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا
كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال المذكور بالواو المصاحبة معمول
عامله فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال
والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى بمنصوب
ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود
الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل
الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول
ح الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك

وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدًا فانه كفى حسبك
زيدا وعمروًا وهو من قبيل العطف لا غير بدليل لا اقتضاء
وبتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه
بحكم صرح به الفاضل عصام ثم ان معنى المصاحبة
المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان
واحد على ماذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
معه لا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما
ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل
والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى
الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا
ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب بانه اريد
بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة
فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة
ويصح العطف نحو جئت وزيدا ومالك وعمروًا
وجئت وانا وزيد او وزيدا ولا يجوز تقديمه بدون
المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامله هو
المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه
التقديم ولذا لم ينصب صنيعته فى كل رجل وصنيعته
ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو
سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول
غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف
اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز

تعدده

93

مطلب الحال

تعدده كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق
الجار من بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن
المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال
والمنصوب السادس الحال وهى ملحقة بالمفعول
فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه
ملحق بالمفعول به ايضا من حيث انه منصوب
واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول
به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها
مع كونها اكثر منه وهى فى اللغة من حال يحول
اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب عدوله
وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل
للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون
الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان حال
المرقومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة
ما اى منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لمنع الخلق فلا يخرج مثل ضرب زيد
عمروًا راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات و
باضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا
شديدًا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة الفعل
وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس
فلا حاجة فى اخراجه لاعتبار قيد الحيثية بل لا
وجه له ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من

ان يكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جائني
زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة او مقدرة
مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدري
الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانية
مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما باب
يتصف بها غالبا او لا تدوم تسمى الاولى دائمة
ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل
عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو
جائني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحالية
فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل عصام لفظا
او معنى اى سواء كان الفاعل والمفعول به لفظيا
بان يكون فاعلا او مفعولا به فى اللفظ او معنويا
بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا
او مبتدا كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى
الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم
او مضافا اليه نحو بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا وان
ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل اتبع ابراهيم
وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون
بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال

من

94

من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما
حال من اسم الاشارة كما هو راى الفاضل عصام
او من زيد كما هو راى الفاضل الجامى والعامل
التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اى
الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد
مر ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقدمها
على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص
الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل عصام
الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدا
فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة
الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى
ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة
غالبا انه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه
فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها
محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير ولا يتقدم
اى الحال فيما عدا مثل قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوى لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول
فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل
بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند
سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم تتقدم عليها
جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار

وجوزابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل
مثله ولا على ذى الحال ولقد احسن فى هذه اذ
بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية المجرور
بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور
لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان
هذا منقوض بجواز مثل راكبا جائنى زيد مع عدم
جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع
عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا
لكن لا يستمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا
نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا
ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة
لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه
فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا
اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا
اذا جاز حذف المضاف اليه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع
بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما
لم يجز ذلك فى المعنوية واذا زال اسم المضاف اليه
ممنوع مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبيد
الله فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم
وقال الدماميني فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه
ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ فى غيرها يجوز
تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير

الانفصال فلا يقيد بها نحو هذا ملتوتا شارب
السويق الان او غدا فلا يقال عربت جالسا بزيد
ولا جائنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا
مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند
المص ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا
له فكان من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور
به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهب راكبة
بهند فكانك قلت ذهب هندا واستدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اى الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا اختص
التمثيل به اذا المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون فى
حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب
الظاهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى
واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى
هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال
بجواز كون التقدير الرسالة كافة للناس اى عامة
شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم
ان يخرج منهم احد وكونها حالا من الكاف والتاء
للمبالغة كما فى مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصور
لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس
بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد

كففته ومنه حديث الحسن رضه ان رجلا كان به
جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى
اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف
بمعنى المنع قد يلزم الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا
لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله
تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال
ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلابد
من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة
ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على
الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها
عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام ولو كان
المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر
يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة
لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من
الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة
الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذا الحال
المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب
ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت
بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب
كما صرحوا به ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص
بالتقديم تخصص المبتدا بتقديم الخبر الظرف فانها
بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح

96

الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى
مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم
نحو جاءنى راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا
كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال
واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح
اذ يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة
لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت
جملة فلابد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من رابط يربطها
بصاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت مع
فاعله اذا الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى
نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف النفى نحو قمت
واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون
انى رسول الله مؤول بتقدير المبتدا او جعل الواو فى
الاول للعطف وقال الفاضل عصام ولو جعلوا
الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا
عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التاويل
نحو جاءنى زيد يركب او الضمير مع الواو وحده او
الضمير وحده فى غيره اى المضارع المثبت من المضارع
المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما
الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع المفرد

واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط
لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلا
فصدّرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفا باحدهما لوجود
الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على
نهجها لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة
بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كنفى داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها
فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها
لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على
نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة وقد
بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر يكتفى بها وقال
الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية وانفرادها
متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعها اولى احتياطا وقال
الفاضل عصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا
بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به فى المفرد
هو النصب وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو به لم يدل
على المقارنة التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت
فيما هو اظهر فى الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته
بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف
لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو جائنى زيد لا
يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفى او جائنى زيد

دبل

ركب بالضمير وحده او وقد ركب به مع الواو وقد ركب
عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت او جائنى
زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع
الواو وعمرو وراكب بالواو وحده مثال الاسمية
ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده
كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا الا بجعلها
لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذى
الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل
الاسمية نحو جائنى زيد وهو ان تسئله يعطه
او بانسلاخ معنى الشرط فيكون فعلية مثل اتيك
وان لم تاتنى ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جائنى زيد
راكبا ضاحكا وحذف عامله اى الحال بقرينة
مقالية او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد
السفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اى سر او اذهب
راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما
لابدّ فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف و
التداخل لكنه على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما
اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا
للماضى المثبت لان بما ذكره فى وجهه لا يتم التقريب
كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه

مطلب التمييز

لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال
كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب السابع من ثلاثة
عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز
بكسر الياء وهو الانسب للتعريف وبفتحها ايضا
باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام
قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر
كما ذكر ابن الحاجب والوضعى كما ذكر البيضاوى لان
الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا
جارية والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى يخرج
بقيد عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرء والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء
الخمسة وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام او عن ذات
مقدرة اشارة الى تفسير التمييز فى نسبة كائنة فى
جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة
والتمييز فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل
بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد
ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على
ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او
فيما ضاهاها اى شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص لمتعلق
ما انتصب عنه وفاعل مجازى فى المعنى واسم المفعول
ونحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه فى حكم الفاعل

لكونه

لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز
غير اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته لم يذكر
فى المشابهة المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا
للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها
الامثلة التى ذكرناه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق فى
التمييز بينهما وابوة عرض اضافى ودارا عين غير
اضافى خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها جزء المنتصب
عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما
عرض غير اضافى او حسية كائنة فى اضافة نحو
اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا
التمييز اى ما يرفع الابهام عن مقدرة فاعل فى المعنى
حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا
يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما
يجب فى المذكورة بل يكفى اشتمالها على المحمول ومثل
العيون فى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها
كما فى الجامى او فى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت
عيونها كما فى شرح التسهيل وفى قول المص والارض
مفجرة عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم فلذا اى لاجل
انه فاعل فى المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل
والمازنى والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه
اذا المؤول بشئ لا يجب ان يكون فى حكمه من كل
وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام و

مطلب المستثنى

وذاتيا فى الغرض من التميز وهو الابهام اولا والتفسير
ثانيا والتميز لايكون الا نكرة بدليل الاستقراء و
قيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر
والمنصوب الثامن ما يطلق عليه فى العرف لفظ
المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول
الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديده مطلقة
بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا اقسامه
مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا
منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعات
متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم فيه والمراد عن
متعدد على دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج
عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء
كان من جهة الجزئيات كجائنى القوم الا زيدا او الا جزاء
نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى اخواتها
لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث بيد انه
فانه بعيد ولما بمعنى الاولى قال الفاضل عصام هذا
ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا باس بالتقصير
وعدم التصريح ومنقطع وهذا المذكور بعدها اى الا
او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد
للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كقولك جائنى
القوم الا حمارا او المراد كجائنى القوم الا زيدا مشيرا
الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول فى المراد

ى

فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفى الحكم بباب
الا انما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلذلا يلزم
تدخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا ظهر
منصوب وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب
اذا كان بعد الا احترازا عن سوى وسواء وغير اذ لا
نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا
يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه فى موجب
تام غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل اذ لا يكو
بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لمغايرة حكمه
فى كلام موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام
فيه اذ لا يجب النصب فى غيره بل يجوز ويختار
البدل تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه
لكان مفرغا وهو لا يصح فى الموجب الا قليلا كما سيجئ
قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول
فى كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر
البدل لان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى
الحكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ
وما فى حكمه وقيل ان البدل فى قوة تكرير العامل
فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب
فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل
بترك النفى العارض ورد بان معنى تكرير العامل مع
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاء زيد

لا عمرو وفى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل فظاهر
ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو ... القوم
الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف على خبر
كان وهو فى كلام موجب وبعد الا متعلق به قدمه
عليه يشارك فيه المعطوف عليه لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشارك فيه ولذا لم يعد
كان فى هذين كما اعاد فيما بعدهما فيقتصر وجوبه
ما قران الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جائنى القوم
الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قدمه على ما هو واجب
النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو ملحق
بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او
بكونه خبر ليس ولا يكون قد بين فى مقام اخر وانما ذكر
هنا ليتم بحث المستثنى والمنقطع وان بين فى مقام
اخر لكن قدمه هنا ايضا للاشتراك بما قبله فى كونه
بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك
لخلو الاشتراك فى وجوب النصب واذا كان بعد خلا
او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق
نحو جائنى القوم خلا وعدا زيدا اى خلا او عدا الجائى
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما فى
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا
والفاعل ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم
يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز

والتزم

100

والتزم الحذف او التضمين فى باب الاستثناء ليكون
ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب
فى الاكثر اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما
فعلان فى اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد
ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما
حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل وظرف فان بتقدير
زمان مضاف نحو جائنى القوم ما خلا او ما عدا
زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم او
بعضهم او بعض منهم او وقت خلو الجائى منهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا ومجاوزته زيدا وقال
الفاضل عصام ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الحال
فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ
سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس
او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما
يعم المفعول به نحو جائنى القوم ليس او لا يكون
زيدا اى ليس او لا يكون الجائى منهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل الا
فى المتصل الغير الفرع ولا يتصرف فيهما لقيامهما مقام
الحرف وقال الفاضل عصام ان جعل منصوبا بها
مستثنيات دون منصوبا بجاوز وما كان وما
يكون بحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى
الا كغيره وح لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى

تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار
فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما راوا
من اعراب غير بمعنى الا دعاية لاصله والحق ان تكلف
الاعراب فيما له يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا
غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل
لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام و
اصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل فى
كلام غير موجب بعد الا اذ فى الموجب يجب النصب
كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على
مقتضى العامل نحو ما جائنى القوم الا زيدا والا زيد
ويعرب المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها
اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل
رافعا فهو مرفوع وان كان ناصبا فمنصوب وان
كان جارا فمجرور نحو ما جائنى الا زيد وما رايت الا
زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى
مفرغا له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا
فى الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ
الا التمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد
فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوض
اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة بعد غير وسوى
بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين

وكسرها

101

وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لا
نهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى
البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز
خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر فى
الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية
فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو
ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اى برأه الله تعالى
عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفى جر
فى الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالته على
ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا
كثر فى الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع
قلته على الا بالنقل الى معناه فى الاستثناء لاشتراك
كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب
ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب
المحمول على الا اى يظهر الاعراب فى غير المحمول على
الا ولو حرفا فى المعنى لكونه اسما فى الاصل ولهذا
كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى
اليه لما انجر به على التفصيل المذكور من وجوب
نصبه لو فى موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية
البدل فى غير الموجب التام والاعراب بحسب
العوامل فى المفرغ واصل الا للاستثناء لكونه

موضوعًا له ولذا كثر فی الاستعمال وقد تحمل علی
غیره فی الصفة علی خلاف الاصل لما مرّ من الاشترا
اذا تعذر الاستثناء بکلا قسمیه بان لم یعلم دخول
ما بعده فیما قبله ولا عدم دخوله بل کان علی الا
حتمال اذا الحمل خلاف الاصل فلا یصار الیه
بلا ضرورة فیکون ما بعدها صفة فی الظاهر
واللفظ والا فالصفة فی التحقیق والمعنی هی
الا لیس الا انها لما کانت حرفا فی الاصل والصورة
اجری اعرابها الذی کاعراب الموصوف فیما بعدها
لعدم المانع فیه لا مستثنی لتعذر الاستثناء
والتعذر الاستثناء والتعذر قد یکون فی الجمع
المنکور الغیر المحصور نحو قوله تعالی لو کان
فیهما ای فی السماء والارض الهة جمع اله ولا
دلالة فیها علی عدد محصور الا الله فحمل فی الصفة
لعدم الجزم بالدخول وعدم لفسدتا لخرجتا عن
الانتظام ای غیر الله وقد یکون فی المعرف کجائنی
الرجال الا زیدا اذا لم یوجد قرینة العهد
والاستغراق فلا یعلم الدخول ولا عدمه فیتعذر
الاستثنا علی ما صرّح به الاندلسی والمالکی
وقد یکون فی غیر الجمع نحو جائنی رجلان الا زید
وقد یکون فی المحصور نحو جائنی مایة رجل
الا زید والمنصوب التاسع من ثلاثة عشر
خبر باب کان ای الافعال الناقصة وهذ

مطلب خبر باب کان

احسن

102

احسن واخصر من عبارة الکافیة ولم یعرفه لظهوره
مما سبق قدمه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف
الاتی فانه معمول الحرف وامره ای خبر باب کان
کامر خبر المبتدأ فی کونه واحدا ومتعددا ومفردا
وجملة وغیر ذلک ویجوز حذف کان لکثرتها
دون غیره لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة
الکافیة عند قرینة نحو الناس مجزیون باعمالهم
ان کان عمله خیرا فجزاؤه خیر وان کان عمله شرا
فجزاؤه شر ویجوز فی مثله ای مثل هذا الکلام
فی مجیء اسم بعد ان ثم قام ثم اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثانی کما فی المتن وهذا اقوی لقلة
الحذف وقوة المعنی وعذوبته وعکسه ای ان کان
فی عمله خیر فکان جزاؤه خیرا وهذا اضعف لضعفه
علی الاول ونصبهما ای ان کان عمله خیرا ورفعهما
ای ان کان فی عمله خیر فجزاؤه خیر وخبرهما بتقدیر
حرف الجر لیس بقیاسی بل سماعی نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سیف فسیف ان کان قتله بسیف
فقتله بسیف والعاشر اسم باب ان وجه عدم
التعریف مثل ما مرّ قدمه لکونه معمول ما هو
مشتبه بالفعل التام وهو کالمبتدأ الا فی صحة
وقوعه نکرة صرفة ولو مع تعریف الخبر ذکره الفاضل
عصام لکن لا یجوز حذفه الا للضرورة لان کونه
معمولا لباب ان انما یظهر بالعمل فیه ولا یظهر

مطلب باب ان

العمل فى المحذوف قال فى الامتحان ولابدّ من استثنا
ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح
والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس قدّمه

مطلب اسم لا لنفى الجنس

لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان
ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها
رجحان عليهما نحو لا غلام رجل عندنا وقد مرّ
شرط العمل فى بحث العامل وقد يحذف اسم
لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اى لا باس والثانى
عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم

مطلب ما ولا المشبهتين بليس

وهو اصل فى المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنصوب
الثالث عشر من ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه
احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما المجرور

مطلب المجرورات

من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة فان اما الاول
المجرور بحرف الجرّ وقد مرّ بيانه فى بحث حرف
الجر والثانى المجرور بالاضافة معنوية او لفظية
ولا يجوز تقديمه اى المجرور بالاضافة ولا تقديم
معموله على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال
المضاف اليه باخر المضاف فى اللفظ والتقديم
ينافيه وعدم جواز تقديم معموله . الا ان يكون
المضاف غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه
عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا لمنافاة
لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب

عليهم

103

عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة و
لا يجوز الفصل بينهما اى المضاف والمضاف اليه
بشى فى السعة غير ما اى شئ سمع من العرب و
حفظ اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع فى
السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه
وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان
المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زيّن
للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد
وجر الشركا وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك
وهواها سعى وردا لها وكقوله عم وهل انتم تاركو
لى صاحبى والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا
يجوز الفصل بينهما بشئ فى الضرورة الشعرية
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال فى
الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح
ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جاء فى السعة وهو
ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ
غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله
تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اى تسقى ندى
ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثانى كقوله
وعدمنا قهر وجد صبى اى قهر وجد صبى بالاضافة
ثم رفع الموجد وكان فصلا والثالث كقوله من
ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ
الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد

اى كان برذون زيدا يا اباعصام ولا يخفى ما بين
كلاميه فى كتابيه من التنافى وقد يحذف
المضاف بقرينة فيعطى اعرابه المضاف اليه لقيامه
مقامه وهو اى اعطا اعرابه له بعد الحذف القياس
والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل
القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس
بقياس نحو قوله والله يريد الاخرة بجر الاخرة على
قراة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه
بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين
عوض ولا بنا ان عطف عليه ما اضيف الى مثل
المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه
التنوين ولم يبن نحو قوله يا من راى عارضا
اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد
وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد
اربعة انجم من منازله وكرر مضافا الى مثل المحذوف
نحو يا تيم بالنصب تيم عدى حذف المضاف اليه
عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف على حاله
وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه
انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى
فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم
لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وبتمامه لا ابا لكم
فلا يلقينكم فى سوءة عمر والتيم قوم عمرو بن لجا
وعدى اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمرو

التيمى

التيمى الشاعران يهجوه فقال جرير خطابا لبنى
تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفا
لا ناصر لكم وانتم اولاد الزنا مستحقون بالهجا
لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة
اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاتى اياهم والا
اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى
بل ينون المضاف اى يعطى التنوين اياه عوضا
عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا
غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتينا
ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان
كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية
وهى الجهات الست وقد سبق فى بحث حروف
الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس
غير منويا فيها اى فى تلك المذكورات من الغاية
وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان مبنيا
اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا
لعدم علة البناء ح ولعلة الاخير ما تعرض له
يبنى المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى
الاحتياج على الضم جبر النقصان باقوى الحركات
واما المجزوم من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة
لا صالة ففعل مضارع دخله احدى الجوازم كلم

المجازات حرفا او اسما وقدم معناها تقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل
فيهما لان مبنى العمل على الاقتضا كان الابتداء
وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها
مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان
حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما
فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء
او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقدم وجه
التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان الجملتين
وصوبه الفاضل عصام بشهادة العرف وان
الجزا اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا
معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان فعلية فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين وذا اجود
لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا
واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو
المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر
الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط
فقط مضارعا بين حال كون الجزا بلا فاء لانها
تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة
مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده
في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ
منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفا وعدمه

في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع
فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك
والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو
قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازات
فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
في هذه القاعدة واذ صدق عليه المضارع
بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع
شرطا او جزاء بلا فا واجب لوجود الجازم و
صلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو
ان تضرب اضرب ولا اضرب ونحو ان ضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب
قال الفاضل قـ لـ الفاضل عصام كون الاول
مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه
تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه
مع عدم التاثير في الاقرب ولذا لم يوجد في
الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة
الشعر على هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي
على المضارع الا ان يقال ان العاطف بمنزلة
تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها
لفظا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف
المانع والرفع في الثاني لضعف التعلق لحيلولة

الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق
الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا
لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتيته وان كان
الجزا ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او
مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم
ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف
وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه
منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى
المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او
لما لا بلن او ما او لا فان حكمه هذه المنفيات يجي فلا
يجوز دخول الفا فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه
بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم
فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثاني
قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت
اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب
لم اضرب او ضربت وان تضرب ضربت والشرط
في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان
كان الجزا جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة او جملة ماضية
بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها
ماضيا يرشدك اليه ما سياتي من الامرية الى
عائية او تخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون

اوصف

106

وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كما في غير متصرفة
على الاول اي غير متصرف جزئها اذ لا يتصور فيها
التصرف حتى يحتاج الى نفسه بل هو وعدمه
انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه
من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور
الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا
المسلك وليناسب ما قبله او ماضيا بمعنا اي
بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك
اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه
او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ
ما بمعناه وما اما اوله الساقط او عبارة عنه ويمكن
ان يكون المعنى او ماضية ماضيها بمعناه انما الغرض
بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها الا
المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها
ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده
مما لا يخفى فلا بد ح اي حين اذا كان الجزا ماضيا بمعناه
من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضي
بمعناه او مضارعا اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل
مضارعية لان الاقتران او غيره صفة المضارع لا الجملة
مقترنا بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على
عدم تاثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال
والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا

تبدل الیه الحال او جملة فعلیة وفیه اشارة الی ما نقلنا
عن الفاضل عصام فی وجه التصویب انشائیة
کالجملة الامریة ای المنسوبة الی الامر والنهیة ای
المنسوبة الی النهی والاستفهامیة والدعائیة ای
المنسوبة الی الدعاء والتمنیة والعرضیة والتحضیضیة
یجب دخول الفا فیه ای الجزا لعدم تاثیر الاداة فیه
لوجود قبلها فی البعض ولعدم بعدها فی البعض
فلم یوجد التعلق المعنوی فاحتیج الی الربط اللفظی
فلا جزم فیه لما مر ان الفاء مانع حینئذ ولعدم صلا
المحل فی البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب
مثال للاسمیة ونحو قوله تعالی ومن یفعل ذلک
فلیس من الله فی شیء مثال للماضیة الغیر المتصرفة
من الافعال الناقصة فان کرهتموه فعسی ان تکرهوا
شیئا وهو خیر لکم مثال الغیر المتصرفة من الافعال
المقاربة وان کان قمیصه قد من قبل فصدقت ای فقد
صدقت وقوله تعالی ان یسرق فقد سرق اخ له من
قبل مثال الماضی بمعناه اعلم ان من خصائص کان بقا
علی المضی اذا کان شرطا الا قلیلا وبقا غیره علیه نادر
کذا فی الرضی وقال ابن مالک رح کل ما دخل علیه
ان وهو ماض لا یمکن انقلابه الی المستقبل لا بد من
تاویله بامر استقبالی وان کان فقولک ان کنت
احسنت الی فشکرتک مؤول بانه ان یظهر کونک محسنا
الی یظهر کونی شاکرا لک وان تعاسرتم فسترضع

له اخری مثال المضارع المقترن بالسین ومن یبتغ
غیر الاسلام دینا فلن یقبل منه مثال المضارع المقترن
بلن ونحو ان ضربک زید فاضربه مثال الامریة او
فلا تضربه مثال النهیة او فهل تضربه مثال الاستفهامیة
وان تکرمنی فیرحمک الله مثال الدعا
وان جئتنی فلیتک مکرم او فالا تنزل وان کان
ای الجزا مضارعا بغیرها ای بلا سین وسوف ولن
وما مثبتا او منفیا بلا فیجوز الفا نظرا الی الاداة
لم تؤثر من حیث انها لم تقلب معنا لضعف التعلق
المعنوی فاحتیج الی الربط اللفظی مع جواز الرفع
نظرا الی ما مر من ان الفا یمنع الجزم ویجوز حذفه
ای الفا مع الجزم نظرا الی وجود التاثیر من حیث انها
خاصة للاستقبال اما فی المثبت فظاهر واما فی
المنفی بلا فانها للنفی المطلق علی الصحیح نحو ان تضرب
اضرب بحذف الفا مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع
مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا
اضرب بها مع الرفع قال سیبویه لا یقع بعد الفا فعل
یمکن جزمه بلا جزم الا علی اضمار یصرفه عن الجزم مثل
فمن یؤمن بربه فلا یخاف ای فهو لا یخاف فیکون
اسمیة فی التقدیر وقال ابن جعفر وهو اقیس لان
المضارع یصلح لان یکون جزاء بنفسه فلولا انه خبر
المبتدا لم یدخل علیه الفا وقد لـ المبرد لا حاجة
الیه وارتضاه الرضی والمص لان ما ذکر فی وجه

اقيسة مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء
عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر
الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية

بحث المعمول بالتبعية

وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول
الثانى لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو
على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذ
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدا لا
ستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية
بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم
التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ
بعد معرفة المعمول بالاصالة وسلم عدم حصوله
بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف
ابن الحاجب خلل بينه فى الامتحان فخمسة بالا
ستقراء ولا يجوز تقديم شئ منها اى الخمسة على
متبوعها فى السعة واما فى الضرورة الشعرية فيجوز
تقديم العطف بالحرف كقوله عليك ورحمة
الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب
سيبويه اما فى الصفة والتاكيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته
عليهما صار الكفرد منسوبا اليه وكان الثانى هو
الاول فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا

يحصل

ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل
العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش
فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى
اللفظى كالشاذ او مقدرا كما ذهب اليه البعض
فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى
اذا امكن العمل بالامر الجلى واما فى البدل فلان
المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل باشر
الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى
وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول
لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى
واكثر المتاخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال
بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو
اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور
فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا
اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل و
مقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه
كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف
فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس وتقديرها بعدها كما ذهب الفارسى
وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف
عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض لعدم لزومهما
لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اى

الخمسة كاعرابه اى متبوعها ولو محلا او موهوما
نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لى انى
لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كا
جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف
على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه
فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع
فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة و
الاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز
المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها

مطلب الصفة

لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة وهى تابع خرج به غيره من المعمولات يدل بنفسه
بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على
ما صرح به الفاضل عصام فى الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت فى مدلول متبوعه ولا
يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
الوصف بحال الموصوف نحو جائنى رجل حسن
فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا
على حسن ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق
كرجل حسن الغلام فان حسن باعتبار اسناده
الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار
تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل

على

على معنى حاصل فى المتبوع وهو كونه بحيث
يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق
مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى
فى متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على حال
المتعلق وللتميز بينهما لاختلاف احكامها ثبوتا
مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى
ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف فى
مثل اعجبنى زيد علمه او علمه والتاكيد فى نحو
جاء القوم كلهم او اجمعون للدلالة على
الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية و
لا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر
كما صرح فى الامتحان فيخرج مطلقا اذ دلالة
كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح
به الفاضل عصام وما قيل ان هذا قيد الدلالة
لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فرده المص بانه اذ ليس
لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة
ولذا قد يجوز فى التابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا
نظرا الى اختلاف المعانى وان تحد اللفظ والهيئة
التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه الثبات
وانما ترك الفائدة لانه وظيفة المعانى ويجوز تعدده
لما مر فى الخبر نحو جائنى الرجل العالم الفاضل ويجوز

وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام
للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا
بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني كما لا توصف من المفرد
الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت
بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها
عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع
كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة
الا بتاويل بعيد اذا قيل جائني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يومر بضربه
قال الفاضل عصام قيدها ههنا واطلقها
في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا
بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف
بامر يعلم المخاطب انتسابه والانشائية غير
معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من
خبر المبتدا ليس الا افادة نسبة غير معلومة
للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل
النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت في بادي
الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون
الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه
اليه فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا
بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا

فوق

فوق المبالغة في ربط الخبر نحو جائني رجل قام
ابوه وقد يحذف الضمير بقرينة نحو واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه وكون الوصف
اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة
ولو بتجوز امفردا كان الوصف او جملة و
لذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في
نفس الامر هو وجهه وعينه او غيرهما وبحال
متعلقه كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا
القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الا
عراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في
الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما انقسم الى
قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلها
فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه
اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب
اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير
حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه
حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي
فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية
حاصلة وذكر الواو في الجميع ارادة النوع من الجانبين
ولو اريد كل الافراد منهما المذكر اولا في الاثنين

نحو جائنى رجل عالم وجاءتنى امراة صالحة وللتا
اى الوصف بحال المتعلق فى الاولين من التبعية
اى التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية
وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل
وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم
يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه
حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
نحو جائنى رجال راكب غلامهم او الزيدون
الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية
على معرفة المعرفة والنكرة والمثنى والمجموع والمذكر
والمونث وسبق غير بيان الاولين فى بحث
الفاعل اراد ان يبينهما فقال والمعرفة ولله دره

مطلب المعرفة

حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن
الحاجب والبيضاوى قدمها مع ان بعض افرادها
فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها
وجوديا محضا ما اى اسم وضع وضعا جزئيا او كليا
لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة من حيث انه
معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم المعين
لا الى تعينه والرجل موضوع لذات المفهوم من
هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها و
بهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها

واسد

واسد واسامة كذا ذكره الفاضل عصام و
قال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام
والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين
خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاوزة فى
الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى
ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة ابن كمال
والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل
فى شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ
لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون
ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق
دون الوضع ولا بما عند السامع دون
المتكلم لانه اذا قال جائنى رجل يمكن ان يكون
الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس
بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الباشا
فى الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف
ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه واستبعده
الفاضل عصام وبعضهم ما وضع لافادة
شئ بعينه واستبعد ذلك الفاضل ايضا
بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن
ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى
والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة وان
لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة
فى النوع فالنظر الى هذا لم يبعد لعنه وما ذكره

مطلب النكرة

مطلب المضمرات

فى الامتحان بالنظر الى الشخص الذى هو
المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة
اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة
ما وضع لشئ لا بعينه اى غير معين هذا اذا كا
موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه
الرضى او لشئ لا ملتبس بعينه اى من غير اعتبار
تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة
ويكون الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه
السيد السند فى تصانيفه قال الفاضل
عصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان
من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث
انه يحكى عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو
راى المحققين من المتاخرين لا بازاء القدر المشترك
كما هو راى المتقدمين فتدبرها لكونها اعرف
مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الا
لتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس فى الجملة
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم ثم الغا
فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة
وضع اليد عليه وهى اربعة اقسام بالنظر

الى

الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع
محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل
فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وقد سبق فى بحث
الفاعل والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو
هى هما للتثنيتين وانما ذكره بعد المفردين ولو
لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة
غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده
فقال هم هن انت بالفتح انت بالكسر
انتما كهما انتم انتن انا نحن الحمايد بالغائب
رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ بالمتكلم دعى
الى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق
بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه
جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه
فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه قيل
مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول
به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما
جعلوا كنحو ضربه ضربها ضربهما مثل هما ضربهم
ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى
ضربنا ونحو له الخ لها لهما لهم لهن لك لك لكما
لكم لكن لى لنا والقسم الرابع منصوب منفصل
وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما

مطلب العلم

اياى ايانا و النوع الثانى من الستة العلم
وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئى تركه
لما فى الامتحان ان اسامة غير داخل فيه الا ان
يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم
الفرق فى الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق
ما قال ابن الحاجب والرضى ان تعريف مثلها
تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان علم شخصى
نحو زيد وعلم جنسى عينا او معنى نحو اسامة
وسبحان علما على الحقيقة التسبيح على راى
قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان
مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا
واستعمالا بخلافها فانها لا تعين لها وضعا
بل استعمالا و النوع الثالث من الستة اسماء الا
شارة وما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة
حقيقة فى الحسية الحاضرة فتخرج المضمرات
وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك
الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه
محسوس مشاهد قدمها على الموصول وذى
اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب
فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهى مبتدا خبره
محذوف ذا مبتدا خبره للمذكر المفرد اى للاشارة
اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها

مطلب الاسماء الاشارة

خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس
والجملة خبر الاول وللمثناه اى المذكر خبر مقدم
ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدا
مؤخر وثان بتقدير منها كذا وذين نصبا وجرا
وللمونث المفرد تا بقلب الذال فى المذكر تاء اذ
التاء العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل
السائر ذكره الفاضل عصام وذى بقلب الالف
ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة
التانيث فى تضربين قيل هى الاصل لكونها
بازاء ذا وتى بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق
وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها فى
الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف
بلا ياء وتهى وذهى بوصل الياء وذات لم
يذكرها لقلتها وللمثناه اى المونث تان
وتين قال فى الامتحان هذا يدل على ان الاصل
تاء ولجمعهما اى المذكر والمؤنث اولاء مدا
وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول الا
صل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر
وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اى
اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهارهم
اختصاصا اما والا بالجمل ما لم يلحق اواخرها
اللام فلا يقال هاه ذلك وهاها تلك

لان حرف التنبيه لا يلحقهما للبعد بخلاف
اللام فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل با واخرها
كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم
حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم
الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة
واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع
الظاهر مقامهما ومنع مستندا بنحو افعل وجب
بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات
المقدمة الممنوعة وانى هذا فيقال فى المذكر
المفرد ذاك بالفتح وفى المؤنث المفرد ذاك
بالكسر وفى تثنيتهما ذاكما وفى الجمع المذكر ذا
كم وفى المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف
مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم
وعدم اصالته فى الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر
ولفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل با خر
البواقى من ذان الى اولاء نحو ذلك الى اخره وتاك
الخ وتانك الخ واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين
اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين
وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
فيضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر وقال
البيضاوى وجاز افرادهما مطلقا ويجمع بينهما

اى

114

اى حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع
مع عدم اغناء احدهما عن الاخر نحو هذاك
ويقال اى يقول العرب تلك فى تى واولئك
فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء
الساكنين فى الاول وقصر الهمزة فى الثانية
وهو جائز على ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون
بفتح التاء وحذف الالف من تالمام لكنه
قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل
كسر اللام على ما هو الاصل فى تحريك الساكن
وذانك وتانك مشددتين اذا المخففتان للمتوسط
حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد
لان زيادة الحرف قد تدل على زيادة المعنى قيل
التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد
وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني ورده
الفاضل عصام بانه ينبغى ان يكون للمتوسط
كما با التخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد
بل عند غير المبرد وصيغ التثنية سواء فى القرب
والبعيد والمتوسط اقول لا بعد فى افادة حرف
واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله
واختصاص افادة البعيد باللام ممنوع وقال
المبرد الاصل ذان وتان لكن جعل اللام نونا
وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام

بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك
اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وانه مع على
انه لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول
لكونه علامة مع ان فيه مع ان فيه مزية الغنة
وبانه لا ادغام مع سكون الثانى وقد عرفت ان
اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا
ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان
اراد لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد
وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع
لجواز مثل لبيد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة
عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدمامينى ورده
ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد
مع ها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول مجيئه
لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الها مع البدل
وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل
النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية
والمفرد باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة
وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء وثمة
ثم بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية
اما منصوب او مجرور بمن والى لا غير وهيهنا
وهنا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر
وهنالك فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا
تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وسواه

للبعيد

بحث الموصول

للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة
الموصول بغيره وهو معنى الاسمى واما الموصول
به غيره فمعنى الحرفى ذكره الفاضل عصام وهو
فى الاصطلاح ما لا يصير جزء الا بجبرية وعائد
لانه لا يفيد للمبتدى لاستلزام الدور بل يفيد
لمن عرف عدم صيرورته جزء فى الاستعمال و
احتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد
تحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع
ان بينهما مساواة لمناسبته لاسم الاشارة فى كونه
من المبهمات ولا بد له اى للموصول فى جزئية من
الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود بمضمونها بين المتكلمين والسامع على
هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة
للسامع فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها معلوم
الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم فى المفرد فضلا
عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا
بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح
ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول
لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة
معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا بين ان
يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت
من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع

اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت
الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثانى
لقيت انسانا مضروبا وفيه تخصيص لكنه ليس
بوضع والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني
شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال
الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد اراد
به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي
ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدًا الى
تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب
وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب
صاحبه فيها اى الجملة ضمير عائد الى الموصول لكن
به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال
صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدماميني
فى شرحه المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت
فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع
اى فى رحمته لكن قال ابو على منهم من لا يجيزه وقال
بعضهم لم يجز لسيبويه فى الخبر ففى الصلة اولى
فظهر من هذا ما فيما فى الامتحان ان العائد عام
كعائد المبتدا وقال الفاضل عصام والاصل
كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب
وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن المتكلم او المخاطب نحو قوله رضى الله عنه انا الذى

سمتنى امى حيدره ونحو انت الذى قلت واما اذا
كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا
يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا او انت اذ فى
الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا وانت ونحو
انا حاتم الذى وهب المائين واما اذا وجد ضميران
جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى
قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا
لو مفعولا وقليلا لو مبتدأ او مجرورا عند قرينة
اذ لا حذف بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا
ولو مفعولا لكونه جزء من الصلة وهو اى الموصول
الذى هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف
تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات
المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ منها لا
يكون معرفة بدون ادات التعريف والثانية
اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند
الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الثانية
التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت قال
الفاضل عصام هذا مما لا يجلب مناسبة فضلا
عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين لان
الاولى ليست بجزء منه بل كلمة براسها لكن عدل
عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها
له وللمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين

نصبًا وجرًا وكتب فيه بلامين للفرق بينه
وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه
المذكر وقيده في التسهيل بالعاقل اللذين في
الاحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر والتي
كالذي هي للواحدة المؤنثة ولتثنيها اي الواحدة
اللتان رفعًا واللتين نصبًا وجرًا وجمعها المؤنث
اللواتي وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معًا
واللاء بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف
الياء اكتفاء بالكسر واللوائي بالهمزة والياء قال
مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب
الظاهر ان هذا واللواتي جمع الجمع وذا عطف على
الذي الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في
جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسميتين ويجوز
النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي شيء
فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا في
كونهما فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف
ومن كذي العلم الا انه يجوز وما لغيره في الغالب
والصفات لذي العلم وللمبهم امره ويستوي
فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كذا ذكره الفاضل عصام واي للمذكر واية للمؤنث
والالف واللام اي مجموعهما على ما في شرح
المفتاح

117

بحث المعرف بالالف واللام

المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده
على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
فالوجه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان
لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى في احد
الموضعين على احد الرايين وفي الاخر على
الاخر الكائنان في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الذي في المذكر والتي في المؤنث والنوع
الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان
للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الا
طلاق كما اشير بها الى حصة معينة من ماهيتها
مدخولها فردا وافرادا نحو جائني رجل فاكرمت
الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها
اليه من حيث هو هو فسمي لام الحقيقة نحو
الرجل اي جنسه خير من المراة اي جنسها او من
حيث وجوده في ضمن كل الافراد فسمي لام
الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين
فسمي لام العهد الذهني نحو ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف
النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة
نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم
انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل مثلا
يا ايها الرجل والمص لم يسلك مسلكهم لكونه

بحث المضاف الى احد هذه الخمسة من المعارف

تكلفا والنوع السادس من السنة المضاف الى
احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطه مما
يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام
صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا
يصح الاضافة الى المعرفة بالنداء وماذا اضافة
معنوية ان لم يتوصل فى الابهام كمثل وغير وقد
سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد
او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف المضاف
اليه عند الجمهور والتابع الثانى من الخمسة

مطلب العطف بالحروف

العطف بالحروف اى المعطوف باحدها قدمه
مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر
ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف
الثلاثة الباقية كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون
احق بالاتصال كما سيجئ فى التاكيد وترك تعريف
ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى
بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة التى هى للعطف
حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو
لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى والتاكيد
الواردة بالفاء او ثم بمجرد التجرد والارتقاء نحو
بالله فبالله والله ثم والله وكون المعطوف

118

على الصفة مثل جائنى زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق
الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا
المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير
للاخر مما لم يقل به احد وهى اى تلك العشرة و
لقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخر الى
بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
لمطلق الجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا
مهلة وتراخ فتكون للتعقيب وثم للترتيب
معهما وحتى له معهما ايضا لكنها فيه اقل وهى
فيه ذهنية لا خارجية كما فى ثم والمعطوف
به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة
او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل
المتعلق بالكل ويدل لانتهاء الفعل عليه على
شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا بغير الانبياء
ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم
ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم فى نفس الامر
كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور
منهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى
المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان
للتفصيل وللابهام فيكونان ح للمعين عند

بخلاف ام وامّا المتصلة لازمة للهمزة ولو
تقديرا يليها احد المستويين والاخر ام ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم او لا لا
نها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا
تعيين فيبطله والمنقطعة للاضراب عن الاول
مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل
ام شاء وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو جائني
زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب
مع الاثبات كجائني زيد بل عمرو وامّا مع النفي
فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت
عنه على قول ولاثباته لما بعده على اخر ولكن
في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قال
زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي
عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو
نظير بل نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما
جائني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق
النفي واذا عطف اي العطف بالحروف اووقع
على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا
عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف
عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويقبح تركه يعني
ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية

للجز

للجزء يكون الجزء شرطا لوجوده في الخارج ويكون
سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط
في المثل بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده
باولا كذا حققه الفاضل عصام ولما اوهم قوله
يجب الاجواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع
انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت
انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه
الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز
العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا
ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو
بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا
اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع جواز
اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا
قال واو قال المص وفيه نظر اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فا
القول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب
خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب
فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة

اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر فى التاكيد
بما لا يغنى انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل
بالتاكيد او غيره ليحصل به المنفصل فى التابع
بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لا استقلاله
على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب
استقباحهم العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد
فائدة اخرى وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب
الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو
قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوى
لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد
والبيان بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى
وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم فى
المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه
مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون
متبوعه غير مستقل بل فى حكم التنحية فلا يلزم
ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد و
عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر
المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض
حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون
الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف
الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم
العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل

الفصل

120

الفصل ببيان بل لزمه اعادة الجار نحو مررت بك
وبزيد وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل
قوله والمال بينى وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى الحرف الزائد
نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية فى حالة
الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه
الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالا
شعار والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة بالنظر
الى المعنى فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه
باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد و
الحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد
فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم
اجتماع التعريف لم يجرد مفقود فى المعطوف
وسبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة
موجود فى عمرو ولا فى عبد الله فلا يصح ما زيد قائما
او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على
ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا
على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم
ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى
عاملين واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام
الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب عمرو ا

وبكر وخالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم
يكتف كابن الحاجب والبيضاوى بمفهوم
قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولى عاملين
مختلفين اذا الواحد لا يقوى القيام مقامهما تابع
كالقاضى ما لم يظهر غيرهما لتوهم الغلط و
جعل العطف فى كلام الغير لغويا اعنى الميل
او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
لا يدفعه كذا فى الامتحان الا عند تقدم الجار الذى
هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف ولا على
راى وهو الكسائى والفراء والزجاج والمروى
عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى نحو
فى الدار زيد والحجرة بالكسر عمرو وفى الدار زيد
وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع
والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا
والحجرة عمروا ابل المثال الثانى ايضا ان تقديمه على
المعنوى غير منصور كما لا يخفى وان كان تقديمه
على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم المجرور كما
وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول
عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان
تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى
نقلا عن الجرمى وغيره وما فى التسهيل ان قوله
انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا
واتصل المعطوف بالعاطف كما فى المثالين

او انفصل

121

او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة بها
عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الرضى
فى شرحه وعزوا هذا القول الى الكسائى والفراء
والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم وهو ايضا
مخالف لما نقله الرضى وارتضاه الفاضل
عصام وتلقاه الدمامينى بالقبول حيث
قال فى شرح التسهيل ان هنا اربعة اقوال
احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه
والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن
الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم
والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى
المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم
وابن الحاجب واختلفا فى التعليل والرابع
المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه و
الجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم ايضا
محذوفا او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل
العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا فى
مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه
مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب
لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى

بالعاطف فافهم قال الفاضل عصام لو
اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها
في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد
روعي ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ثم التأكيد ويعرف
وهو يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام السيد
بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء
بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون
هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع
التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني
فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول
كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من
البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزمه ومن التوكيد مثل نفخة واحدة والهين
اثنين تقريره جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
التاكيد عليها وهو قسمان لفظي سمي به لانه
يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء
وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في
المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبا قال
المص من هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع
الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي

هو التاكيد الاصطلاحي وتخصيص الا
لفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا
الفهم عدم اختصاص بالفاظ محصورة
ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد
زيد وضربت انت وضرب ضرب
زيد ولا لا او نعم في جواب اقام زيد وزيد
قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه
فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد
النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم
المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا
نحو رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه
وعينه بمعنى ذات ويجوز الجر بباء زائدة فيهما
دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه
كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
والهندان انفسهما والزيدون انفسهم و
الهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى لكونهما
مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما والمرأتان

كلتاهما وكلّه يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف
الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها
واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة كلها بمعنى
اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ
كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء و
جائني القوم والنساء جمع وكذا البواقي ولا
يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفرق اجزاؤه
حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا
يتصور الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقهما
لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه الثلاثة لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع
بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون فعال جمع
فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل عصام لا
جمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى
خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه
الثلاثة عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه وقوله
ولا تذكر بدونه عطف لعدم وفائها بالمقصد
لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف
تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع
فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
ونسخ الكافيه بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية
وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع المتصل

بارزاً

123

بارزاً او مستكناً بالنفس والعين اي باحدهما
اكد اولاً بمنفصل وجوباً دفعاً للبس بالفاعل
في المستكن وحمله عليه في البارز قاله الفاضل
عصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان
الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم
ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى
فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما
اذا اكد بغيرهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وكذا اذا اكد بغيرهما الا ان اجمع واخواته لا تستعمل
لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى المضمر
لا يقعان غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد
ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك
او عينك وانما لم يذكر هذا متصلاً ببيان
النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار
في الكلام بالاضمار لان الكلام المسبوق
لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا
متصلاً به لكان الفصل بينهما كالفصل بين
العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة
اتباعاً لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية
ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضي
بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في
اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح

مطلب البدل

المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان
عدل عما فى الكافية وهو بما نسب الى المتبوع
لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى
حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه
كالمجئ فى مثل جائنى زيد اخوك فان المقصود به ليس
اخاك وقال الفاضل عصام وبعد فيه نظر لان
نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد
بل هى مقصودة من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل
وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
اليه كما فى بدل الغلط او حال نسبة من التقرر و
التمكن فى الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل من
المنسوب عنه نحو ضيفى زيد اخوك اذ لا يقصد
عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى شئ
ومما اختاره المص من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل
عصام دونه اى المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف
الاضراب قيل هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم
ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا فى
معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم
ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل
وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه

عن

عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى ويسمى بدل بدأ نحو هند بدر شمس و غلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك
الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام
الفصحاء وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن المغلوط
فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمى
بدل الغلط الا فى وجه التدارك فان الفصحاء يزيدون
بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط
وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن
يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان
يزيد بلا عاطفة كذا فى الامتحان وينتقض التعريف
بصفة اى وهذا واى هذا فى يا ايها الرجل ويا هذا
الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة
دونها كما لا يخفى قاله الفاضل عصام واقسامه اربعة
بالاستقراء بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل
وهو المبدل عنه ان صدقا اى البدل والمبدل
منه الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين
او متساويين نحو جائنى زيد اخوك وبدل البعض
اى بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه فى الخارج نحو ضربت زيدا
راسه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما

تعلق وملابسة بغيرهما اى الكلية والجزئية
وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر
ليس بشرط بل يكفى التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث
تنتظر النفس اى السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل
منه وتتشوق الى الثانى وهو البدل نحو سلب
زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع و
يتشوق الى ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما
يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضى كون غلامه فى جائنى زيد غلامه بدل
الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الكل والغلط وبدل
الغلط اى بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل
منه غلطا صريحا او غيره فيشمل اقسام الثلاثة
الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو
الصريح وح لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى اخره
ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع
القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان
رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى
القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا
فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة
لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان نحو رايت
رجلا حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يورد دونه
بل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من

المعرفة

المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل
منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجائنى رجل
غلامه زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل
منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون
كالجابر لما فيه من نقض المغايرة ولا يكون المقصود
انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل
الا من الغائب نحو ضربته زيدا الا ان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو
ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غيره مع اتحاد مدلولهما بخلاف البواقى لتغاير
مدلولهما فيهما يقال اشتريتك نصفك وعجبتنى
علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار
والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع
جئ به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من
متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج غيره الصفة
الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه
اى فى متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنيته عمر
بن الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان فمجموع
ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلاثون وانما
ذكر ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون
زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب
والجازم وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر

مطلب عطف البيان

بحث الاعراب

بعد المجرور المجزوم الباب الثالث فى الاعراب تذكر
ما سبق وهو فى الاصطلاح شئ حركة او حرفا او حذفا
جاء من العامل بواسطة له يذكرها اكتفا بذكرها
فى تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جائت
منه لكنها بلا واسطة يعنى جائت منه ذاتا وصفة
معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب
بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين
مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة
المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان فى
اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب
والجار لكنها اما غير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى
معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على
المعانى الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة فى بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما
يحدث به فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة
الدالة على المعانى المقتضية ولهذا الكلام مزيد
تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف
به اى بسبب صفة اخر المعرب لفظا او تقديرا
او محلا والمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ اخر
عند الاضافة ولو فرضا فيشتمل الحقيقى كدال

زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو
مسلمون على ما هو المختار عنده وهو من ان
كلا منها كلمة برأسها قال المص للاعراب معنيان
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل
ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ
فلفظى وان منع حال فى اخره فتقديرى او فى
نفسه فمحلى وهذا تابع المقتضية فيوجد فى
غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص
بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها
والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص
انتهى فان كان المراد به العامل يلزمه ان يكون
المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف
المتبادر الا الاصطلاحى والا ينتقض التعريف
بخروج المحلى الذى فى المبنى فلو قال اخر الكلمة
كما فى تعريف العامل لكان اصوب واظهر وسلم
من لزوم الدور بذكر المعرب واذا لم يسلم منه بذكر
العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب
الاصطلاحى يخرج المحلى المذكور عن الحد ويرد
مع ذكره فى الاقسام وجعله استطرادا لا يناسب
المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال
انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم
تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور
نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقدير ان

ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالا
ضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان
الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها
التعريف للاعراب الاصلي الا الملحق به ولو اريد
بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره او حمل عليه
او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما
اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما
واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من
البا السبب القريبة وهي من البعيدة لكن يابا
ما نقلناه وتعريفه للعامل وله اي للاعراب مطلقا
لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات
اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبا رات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها
بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم
الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة
والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب واما مبني التقسيم
الاول منها تقسيمه منها بحسب الذات الحقيقة
ولذا قدمه نقول هو اي الاعراب اما حركة وهو
الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا
قدمها او حرف وهي ليست باصل لانتفاء علة الا
صالة فيها لكن يكون اعراب الامر يقتضي ذلك

كاغنا

121

كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة
او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما
والحركة ثلاثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عندها
وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك
الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جائني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد والحروف اربعة واو والف
وياء نحو جائني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون
نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلاث
حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو
لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اي
مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة
وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب
المحل فهو اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما
معرب وملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف
او بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما كان بالحركات
المحضة اما تام الاعراب ملتبس او معرب بالحركات
الثلاث في الاحوال الثلاث غير تابع بعضها لبعض
في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا او حا له
الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل
ايضا اذ بالكسرة يختل الغرض فان الواحد اذا
جعل علامة لشيئين على سبيل البدل وجب اللبس
فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذان

الاصلان وهو ما ذكر بقوله فهو اى تام الاعراب
مما بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم
مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب
الثانى ناقص المنصرف والا يحتاج الى علة وبيان
وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجئ
احترز عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن
الاسماء الستة المضاف الى غير ياء المتكلم فان
المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف
كما سيجئ نحو جائنى رجل ورجال ورايت رجلا
ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب
بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما
بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا فهو اى
ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف
نحو جائنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد
وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب
للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف
الرفع فانه علامة العمدة والثانى ما يكون المتروك
فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اى ما بالحركتين
المذكورتين جمع المونث السالم وحمل نصبه على

الجر

الجر ليكون وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم
على ما سيجئ نحو جائنى مسلمات ورايت مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى
وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة فى
الاحوال الثلاثة على ما هو الاصل كما فى الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
فهو اى تام الاعراب مما بالحروف المحضة الا
سماء الستة المضافة ان غيرها بالحركة الى غير
ياء المتكلم اذ المضاف اليها بالحركة تقديرا كسائر
الاسماء المضافة اليها سيجئ المفردة اذ المثنى
وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف
لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف
نحو جائنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل
اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة فى
حال الاضافة سماعا بخلاف دم ويد وفم نسيا
فى حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة
فامكن جعلها علامة كما فى التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض
فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف اذ
يحتاج الى زيادة لمجرد الاعراب وقد صار العين اخرا
محلا للاعراب بحذف اللام نسيا ونحو العصا لان

مطلب الاسماء الستة

اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان
جزء محصنا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا
ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء
عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الا
عراب بالحرفين اما بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه
كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى
هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية واللب
والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده
للجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وبنين و
قلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية او لو جمع ذو
من غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال
وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب
بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان و
اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا
اضافة قاله الفاضل عصام مضافا الى مضمر اذ
لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية
نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين
واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
ووجه عدولها عن الاصل الاول قد سبق الاشا

اليه

جمع المذكر السالم

129

اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز
عن اللبس في الاحوال الثلاثة فلزم التوزيع
فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي
والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف و
لكون ضميرها في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه
اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراط
الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه
ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجر
وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على تمكن لتعذر
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر
الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني
سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
في التثنية وفتحوا في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد
تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين
ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر لانهما كالمثنى
لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى
فراعوا في الاضافة الى المظهر اللاحق بالاصل
الاخف جانب الحركة لفظا والى المضمر الفرع جانب
المعنى مع ان للفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الا
ضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة

مع الحذف لايكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث
قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول
وهو ماكان محذوفه حركة الفعل المضارع الذى
لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الاتى اذ باتصال
المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو اللحا
وهو فى عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اى رفع
ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا
كما فى الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية
والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما
اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم
يضرب ولم يضرب القوم والثانى وهو ماكان محذوفه
حرفا الفعل المضارع المذكور الذى لم يتصل باخره
ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه
بالضمة تقديرا لاستثقالها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا
كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان
الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها
نحو يغزو ويرمى ويخشى ولن يغزو ولن يرمى ولن
يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما
بالحروف مع الحذف لايكون الا ناقص الاعراب وهو
اى الرابع الفعل المضارع الذى يتصل باخره ضمير
مرفوع غير النون الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع
لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد
كما سياتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه

لان الضمير المرفوع لما عد جزء بدليل سكون اخر
ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يمكن
تحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون
لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف
الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم
بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما و
كونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون
الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال
ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين ويرميان
ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن
تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى ولم يضربا
ولم يضربوا الخ فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة
من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام
كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم
الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين
وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير
المنصرف وكان للثانى احكام اخر لابد من معرفتها
احتاج الى بيانها فقال والمراد فى الاصطلاح بالمنصرف
سمى به لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن او الرجوع
عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول
الجر والتنوين او لازدياده بر قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا تاما اى اسم تدخله الجر بالكسر لتبادره
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل

مطلب غير المنصرف

وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمّى به لعدم ما ذكر فى المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرّح فى الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قدّمه تنبيها على انّ منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين التمكن لانه لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكلّ علة فرع لشئ منع منه ما منع من الفعل اعنى الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهى لا تتيسّر الّا بالتفصيل الاتى بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبّع الموارد مع ان فيه ذكر العلّة التقريبية وهو مخلّ بالتعريف كما صرّح به فى الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتى فافهم وهو اى غير المنصرف على نوعين الاوّل سماعى وهو يتوقف منعه بخصوصه على السّماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء

في الشعر

131

فى الشعر فصا لا عشار والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا قال الفاضل عصام انما لم يحكم بالسّماع فى عشرة مع وجوده فى الشعر لانه لا ينفع فى مفعل ولا فعال فى التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى مع انه لا يفيد فى مفعل وجعل ابن مالك خماسى ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ معناه مكرر والاصل تكررا للفظ ايضا فاصل جائنى القوم احادا وموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى واخر جمع اخرى مؤنث اخر وهو اسم تفضيل لان معناه فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقيل انه معدول عما معه من الموافقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مرّ وليس فى اخر شئ من ذلك وقال الفاضل عصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لا فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جائنى الرّجل والرجل

لو فرض

الاخر وجائني رجل ورجل اخر فيه التفضيل لم يكن
المفضل عليه الا مذكرا ولا يتصور ذلك بالا
ضافة بل بالاولين فروعي المناسبة بين الحال والا
صل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين منعت
تلك الالفاظ او مثلث بها حال كونها صفات اذ لو
كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل في
هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب
جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
ولو للاناث لم تنصرف باتفاق للتانيث مع العلمية لكنها
لا تكون ح مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل
التحقيقي والوصف الاصلي اذ العارض صار اصليا
في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع
وبصع حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مونث
اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى
فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان جمع
في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي
والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على
الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي
لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم
ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم
ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو
التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف
لم يقيدها بالصفات كما في الاول وانما قيد مجموعا

لانها

لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون
كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من الجنس
وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما
والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولو لم
تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب
واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه
بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة
كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه باداة
السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي هيئة
مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في
الاسم الا منقولا عن الفعل والعجم كضرب مجهولا
وشمر مشددا العين علم لفرس الحجاج معناه في الا
صل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع و
اجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة او مجهولة او في محل اوله اي الوزن او مجاز
بالحلول الحدي زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص
به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل
للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كون
وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير
منصرف للعلمية والتانيث كيعملة وارملة اذا سمي
بها فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التانيث لا لوزن
الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية
ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل

ماكان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيدهنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال قبولها بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علميته في الاعجمية وما جاء به من التعميم للحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والصواب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فتضعف العجمة فلا تؤثر وهو اي والحال ان ذلك العجمي زائد ووزنه حرف على الاحرف الثلثة او متحرك الوسط نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول وشتر وسقر ونوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كا

للتانيث

كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو ما للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيام مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا توجب طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره في الامتحان وتبع لابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مؤنث علما او لا بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون

وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو حبلى وحمراء
قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وصفا
مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت
لزمت بعارض كالعلمية ورده المص بانه ان اراد
عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال
ظلم بمعناها وان اراد واسلب العموم فكذا الالفان نحو
ذكرى وضرا وان اراد واعجى التاء للفرق مطردا في
بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم اليه
قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم وكل علم
فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك
الاوسط ولا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط
فيهما العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة
عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون
التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهواي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد
حروفه على الاحرف الثلاثة علم المؤنث ولا نحو زينب
او هو متحرك الاوسط حال كونه علما المؤنث نحو قدم اسم
امرأة وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه
هذا الاشتراك ضعف المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظ
الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف
الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقرب

مع

مع وجوده في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام
الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز
مثل حبلوي والعجمة وان لم يكن مؤثرة في الثلاثي
الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في مسماه تانيث
بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل
السلامة بثقل احد الامور على مقاومة الخفة لثقل
احد السببين ومزاحمتها التاثيره ورده المص بانه لا
طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية
واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف
والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير
ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور
اعلاما للذكور على مدار الاشتراط وعدم ضعف التانيث
وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين ولو سمي
به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية
ضعف التانيث فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات
فلو سمي بالزائد على الثلاثة منع لو تانيثه اصليا والا
فينصرف في كل حال كالكلمة مكسر بتغير التاء فان تانيثه
بتاويل الجماعة فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو
كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا
نحو هند وكل علم في الحال لتحقق الافراد لان منع الصرف
حال الكلمة وهذا اولى من قولهم لياس من الزوال بها.

له نوع قوة ذكره فى الامتحان مركب من اسمين فى الاصل
لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم
استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما
حتى يوثر ونحو من زيد وان زيدا وبزيد مع الضمير وتابط
شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس
احدهما عاملا فى الاخر بالاضافة او يكون بمعنى الفعل
احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان
فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت فى المضاف
الصرف فلا توثر الا حرارة والماء الا برودة ولا الثانى
صوتا فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه
ولا متضمنا لمعنى الحرف فى الاصل عاطفا او جارا كخمسة
عشر وجارى بنت بنت علمين لانهما محكيان البناء على
الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين
القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين لكن لا بد من ان
يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق
وزيدا انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك
عن قوله ليس احدهما عاملا فى الاخر ولو زاد ايضا ولا
مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد
قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر
واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضر
موت على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان فى الاخر
لا اصليان ولذا سميتا مزيدتين وسميتا مضارعتين

لشبهها

135

لشبههما بالفى التانيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل
فى كونهما مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن التاء وتحقق
المشابهة بهما او وصفا لا يدخل التاء لما مر من تحقق المشابهة
بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية سكران
مثال لوصف له مونث لا يدخل التاء كسكرى ورحمن
مثال لوصف ليس له مونث فضلا عن دخولها و
السبب الالف والنون والوصف وكل جمع لحالياً
او اصليا كحضاجر تحقيقا او تقديرا كسراويل على وزن
فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا
بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن
ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل
دواب ووجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية فى البعض ولذا سمى
منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء نسب
عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على ان المتبادر كونه على
وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال
على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة فيخرج باتصاله
عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به
فى الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفى التمثيل بهما دون
دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا
التصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظه كما فى التصريفى

فيقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل عصاماً
ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل مميز المنصرف منصرفا
حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مرّ من تعريفه لضرورة
الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول
كقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايا
صرن لياليا والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او للتناسب
اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرف ليناسب
اغلالا بعده وقواريرا ليناسب قمطريرا بعده وكل
ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخل لام التعريف
انصرف حقيقة وجد فيه السببان او لا لدخول الكسر عليه
وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا للمنع الصرف
فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه على مثال
الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل او احمرنا
مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم
الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اي الاعراب
بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين
الاسم والفعل غير مختص كل منهما لكل منهما لكن معناهما
في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما
فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما
كذا ذكره الفاضل عصام وجرّ مختص بالاسم لا يوجد
في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل معنا

مختصة

136

ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اي علامة
هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على
ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة
والحرف واما على راي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى
علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهو
ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اي واو
جمع المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم والف
اي الف التثنية في الاسم ونون اي نون التثنية
والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة
النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة
في الاسم الذي هو جمع المونث السالم والف في الاسماء
الستة السابقة وياء اي ياء التثنية وجمع المذكر
السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلاث
في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء اي ياء
التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة و
علامة الجزم ثلاثة حذف الحركة من اخر المضارع
الصحيح لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع
المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف النون والتقسيم
الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب
الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلاثة لفظي يظهر
في اللفظ اي لفظ ما له الاعراب وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديري ومحلي فلنذكر
الاخرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظي لانحصاره

في هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث
لان من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد
التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين
الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين
في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة اخره بحركة
غير اعرابية او للتناسب نحو للملائكة اسجدوا
بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر
الدال على قراءة حسن البصري ونحو يا زيد الظر
بضم الفاء ونحو ضب خرب بالجر الجواري في خرب
اذ ليس حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة
والاعراب مقدر صرح به الدماميني فيكون التسمية
بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق
بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال
الاخر بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في
اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر اخره
لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا
يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري الا في
المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقد
في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية
والمص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في
الثانية ما جعله رابعا وان جعل السادس

مشتملا

مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد
الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع
الاول معرب مفرد اخره الف وان حذف لالتقاء
الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوي لا مبني فيكون
كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في
الاحوال الثلاث تقديري لتعذر الحركة على الالف
ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصى وان كان
فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف في
تينك الحالتين وجزمه بحذف الالف لفظي لوجوده
في اللفظ نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى
الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اسم معرب
مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت
حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيف اليها يكون
اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي وولي
بالتشديد فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر
السالم فرفعه تقديري للزوم القلب والادغام
فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم
فالاولى تقديمه كما في الاداني نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره
اي غير جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما
لوجوب الكسر والسكون او الفتح قبل العامل وتعذر

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين
بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله
البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور في
الاضافة الى الضمير لا توجيه نحو غلامك وغلامك
نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث
ما اسم معرب مطلقا في اخره اعرابي محكي اي حركة او حرف
محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست باعراب
في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب
الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال
الاخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدمه على الرابع
عكس ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل منقولة
في الحال الى العلمية نحو تابط شرا فان الصحيح انه معرب
اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في
قول القوم الحجازي واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في
المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه
نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد
المنصوب فتقدر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت
زيدا ونحو دعني عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ
حكاية لمن قال لك تمرتان وكذا اي كالمذكور في كون
اعرابه تقديريا للاشتغال الاخر بالاخر كل علم مركب
جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا

فلا

فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا
نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيدا غلاما فان كلا منهما
معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني
والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذي جزؤه الثاني
معمول لما له اعراب في الاصل فان اعراب الجزء الاول
اي الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال
لكونه جزء كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما
حقق في الامتحان منهما اي من نحو عبد الله ونحو مضروب
غلامه لفظي لظهوره في لفظ ما له الاعراب وان كان
في وسطه لكونه مما له اعراب في الاصل ولمانع في اخره
وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما
اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب العوامل فان
رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور
والثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب ملتبس بها
ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر او ما
في اخره بناء محكي والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب
نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزاه مبنيين
كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري
على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سياتي وتعذر
ظهور الاعراب في لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون
مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الا
متحان والموضع الرابع ما اسم او فعل معرب في اخره

مطلب الموضع الرابع

الاولى ترك في كافي الاول ياء مكسور ماقبلها وان حذف
لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لامنسيا
حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب
اسما فرفعه وجره تقديري للزوم تسكين اليا المذكورة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي
لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاض وقاضي البلد وان
كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما عليه
تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق
باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المونث
يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلاث
نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الخ نحو
يرمي هو وترمي انت او هي وارمي انا ونرمي نحن والخامس

مطلب الموضع الخامس

منها فعل اخره واو مضموم ماقبلها اذ لم يوجد اسم كذلك
فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان
ايضا اي كفعل اخره ياء مكسور ماقبلها تقديري
لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور ان
لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا
او محكيا كما مر نحو يعرف هو وتعرف انت او هي
واعرف انا ونعرف نحن والسادس منها اسم معرب

مطلب الموضع السادس

اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اي كلمة في اولها
همزة وصل تغير للساكن فانها تسقط عند الملاقات
فيجتمع الساكن فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك
الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة

المضافة

المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلاث تقديري
لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر
السالم فان كان ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو
مصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب
والجر فيحرك الواو دفعا للساكنين بالضمة للمجانسة
والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال
الثلاث لظهوره في لفظه نحو جاءني مصطفو
القوم بضم الواو ورايت مصطفي القوم ومررت بمصطفي
القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ماقبل حرف الاعراب
مفتوحا بحذفان اي الواو والياء للساكنين فيكون
اعرابه تقديريا في الاحوال الثلاث نحو جاءني ضاربو
القوم ورايت ضاربي القوم ومررت بضاربي
القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري
بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره بحرك اليا
للساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي
ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما و

مطلب الموضع السابع

الموضع السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف
اي الذي وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال
كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ ح يكون لفظيا
كمسلمون ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه
غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة او لا او كان

فی اخره تاء التانیث فاحواله الثلاث ای اعرابه فیها
تقدیری لعدم ظهوره فی اللفظ نحو احمد فی الاحوال
الثلاثة مثال للمنون بغیر التمکن وان کان منونا
بتنوین التمکن بغیرها بلا همزة او بها ای حال کونه بلا
تاء التانیث او بلا هاء منقلبة عنها فرفعه وجره
تقدیری لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه
فانه یوقف علیه بالالف فیکون لفظیا لاقتضائه
فتح ما قبله الذی هو النصب نحو زید فانه یقال
جائنی زید ومررت بزید بسکون الدال ورایت
زیدا بالالف واما المحلی وهو ما لا یظهر فی اللفظ
ولا یقدر فی اخره بل فی نفسه لمانع عن ظهوره فیها
ففی موضعین احدهما الاحسن الاول او الاخر بدل
الثانی الاسم المعرب المشتغل اخره باعراب غیر محکی
لما عرفت انه لو اشتغل بمحکی لکان اعرابه تقدیریا نحو
مررت بزید فانه یحکم علی محل زید بالنصب علی
المفعولیة فیه اشارة الی ان النصب للمجرور فقط لا
له مع الجار لان الجار له وسیلة فی اقتضاء معنی
العامل الی المعمول فهی اذا من جملة العامل فلا
یکون من جملة المعمول کذا فی الامتحان وکذا اعجبنی
ضرب زید ومر[illegible] بزید فزید مرفوع المحل علی الفاعلیة
او منصوبه علی المفعولیة فی الاول والتابعیة فی
الثانی والثانی منهما المبنی العارض الذی یتوارد علیه
المعانی المقتضیة قال فیما علقه علی الامتحان قالوا

مطلب اعراب المحلی

مطلب المبنی العارض

التقدیری

140

التقدیری انما یکون فیما یستحق الاعراب فی نفسه
واقول معنی کون الاعراب محلیا ومقدرا فی النفس
ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانی المقتضیة
علیه لدلالته علی المعنی المستقبل بالمطابقة لکن فی
نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا
لکونه مبنیا او مضافا الیه او مدخول الجار فلم یوجد
فیه ذلک الاعراب اصلا ما دام ذلک المانع باقیا
وبقی مجرد المحلیة والاستحقاق له فسمی محلیا حتی لو زال
ذلک المانع لظهر الاعراب لفظا او تقدیرا نحو یا زید
وادعوا زیدا وزید ضارب عمرو وعمروا ومررت بزید
وقوله تعالی واختار موسی قومه بخلاف مبنی الاصل
فانه لیس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانی علیه
لعدم دلالته علی المعنی المستقبل بالمطابقة وهذا
التحقیق مما تفردت به بتوفیق الله تعالی والجمهور
قصروا المانع علی البناء وقالوا من کونه محلیا انه فی
محل لو وقع فیه معرب لظهر الاعراب فیه فیرد علیهم
ان المحلی قد یکون فی المعرب لانهم اتفقوا علی ان یقولوا
ان زیدا فی مررت بزید وضرب زید سدید وعمرو
ضارب زید منصوب المحل واما نحو تابط شرا
علما فالمختار انه معرب اعرابه تقدیری لکون المانع
فی الاخر فقط هو الاشتغال بالحکایة والمفعولیة
زالت بالعلمیة بخلاف المانع فی یا زید ومررت
برجل ضارب زید فان البناء وکونه مدخول الجار

ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الاخر يمنع من
ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب
في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع
الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني
صار الاعراب تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح
الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضيا او اصليا باستخدام
ما كلمة كانت حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه لا
بعامل اي بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل في البنا
السكون والعدول الى الحركة بسبب اخر كما سيجي
وبما ذكرنا اندفع الايراد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع
ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب
الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في
الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبس
او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو من
اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشي محل
لوصفه فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا
لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال
ما كلمة كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه بعامل
اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار
الزائد وغيره مما لا يتعلق بشي على ما يشعر به تنكير
عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين
للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في الا

في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما
بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفا
بذكره في الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد حرفه
بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب
بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده
يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في
في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على
ما لا يخفى ايما ترك تعريفي ابن الحاجب لعدم
حصول الغرض الاصلي من التعريف بهما وهو
معرفة الافراد ولاجراء الاحكام عليها وهذه لا
يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما
عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد مع انه فيهما
اختلال
في انفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع
الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية
المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى
تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل
الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل
ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل
نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال
في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل
عن تعريفي الجمهور وهما ما لا يختلف اخره بعامل وما
اختلف اخره به لايهامهما ان الاختلاف بغير عامل حكم
المبني واثر المرتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك

مطلب المبنى

اذ حكمه واثره المرتب على بنائه ثبات اخره على هيئة مخصوصة
ولذا عرفه المطرزى بما عرفه المص به بعد تعريف المعرب
بالاختلاف والمبنى مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه
الى المعرب من اول الامر على نوعين مبنى الاصل اى مبنى
هو الاصل ومبنى العارض اى مبنى هو العارض والاول
اربعة الحرف قدمه لكماله فى الاصالة اى لا يقع معمولا
اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون
معمولا كما مر والماضى قدمه لكون الامر مختلفا فيه
والامر بغير اللام عند البصريين قيد للاخير اذ عند
الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة
من حيث هى هى اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
والامر بغير اللام عند البصريين قيد للاخير اذ عند
الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
والجملة من حيث هى هى اخرها عن الجميع لكون بنائها
مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئيها الاعراب
وجه البناء عدم توارد المعانى المقتضية عليها
اصلا لعدم دلالتها على المستقبل المطابقى واعراب
المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا
كما لا يخفى والثانى ايضا على نوعين لازم وغير لازم
واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اى المبنى
اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة
نفس اللفظ بحسب خلاف مادة وصيغة على
المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض

م

من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان
فى بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف فى الاحتياج
الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب والفصل
واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم
استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها
الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه
ما عداه وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه
ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهى الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى
المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف
فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير
اى واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتها لانهما
لالتزامهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم
رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا
حيث واذ لما سيجئ ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلا
ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد
شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى
فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى
منها ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان عنده كونهما معربين
وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا
عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره

كما سيجيء واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل
اعنى الماضى والامر فى المعنى وللفعل الذى الاصل فيه
البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة
المفقودة فيهما كذا فى الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات
من المضمرات الى الاسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما
اسم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة والفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى
يا فاسقه ويا خبيثه او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة قيل
بناء هذه الثلاثة لمشابهتها فى الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل ورده المص بان جهتى
المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر
فى بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيجيء فان قيل لم يعتبر
العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس
المساواة لا ينتج باعتباره ولانه لم يرض به الرضى حيث قال
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء
لا دليل لهم عليه والاصل فى كل المعدول لا يخرج عن
نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى
الاسمية انتهى اى بلا داع للعدول عن هذا الاصل
فلا يرد عليه ما اورده الفاضل عصام بان خروج فعال
من الفعلية اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى
الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى فى هذه
الثلاثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل

لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظتين فى معنى
لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل
المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك
كما فى منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه
معدولا عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف
وفى عند اهل الحجاز قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما
اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم
احرص للامالة لا سيما فى ذوات الراء والمصحح لها كسرة
فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المص وفيه ان
هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم
انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان ضموا
ما ذكره الحجازيون للفا ما ذكروا الكفايته الا ان يقولوا
هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا
والحصر للاصل دون الضميمة والاصوات وهو اى
الصوت فى عرف النحاة كل لفظ حكى به صوت اى غير
موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء
كان دل للحيوانات او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس
المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اولخ واما بمشابهة
نحو قال الغراب غاقا وغاق صوت الغراب او قلت غاق
قاصدا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير ترتب
وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل

معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة التركيب فاخراج
ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم
تنحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه اسم الاصوات
بعد تسليم الاول مردود بالصوت في عرف النحاة اعم
للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم
وغير الكلمة وهو صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا
الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه يصير القسمان
قسما واحدا سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في
الاول حكايته ثم قالوا في سبب الاصوات الغير المحكية
هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل
عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي
المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين
والذي عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت
بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا
تنقص وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لا
متناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان فعد هم
هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للبهايم كنخ
بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها
او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة
هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي واري
انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا حاجة لعدهم
هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم

لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت و
هو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للتندم واه للتوجع
واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكمه اخر على
ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد
سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به الحيوان او صدر
عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويب
على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات اذ ليس
كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك
وسيبويه ومنه ما بقي على حاله خمسة عشر فالمراد بناء جزء
وهما كلمتان وهو اي ذلك البعض كل كلمتين في الاصل
او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس لاحديهما عامل في الاخرى
في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب او لا احتراز عن مثل
تابط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما
اذ كل منهما محكي اعرابه تقديري وينبغي ان يقول اسمين كما
فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا
معربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل
حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال لكل اسمين ليس بينهما
نسبة لكان اصوب جعلت اسما واحدا بان جعل مجموعهما
علما دالا على واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اي الجزءان اما
الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من

الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا
قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الخير والا فقد عرفت ان
الصواب عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب
باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل لالتقاء
الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول لخفته
نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب في التفاح وهو
التفاح او الرائح اياه اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة عمرو
ابن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه
وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح لما مر ان كان
اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب من بعل
وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك
اي زاحم او من بك عنقها اي دقها وحضرموت اسم بلد
وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا واحدا وعلى السكون
ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث هي حركة
وان كانت فتحة نحو معدي كرب واعراب الثاني حال كونه
غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير
المنصرف انما هو المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب
والمنع ظاهرين فيه وانه اخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا
او تجوزا على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا
اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها بالمضاف حيث يسقط
تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على
حسب العامل وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء
واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها بالمضاف

اليه

اليه في الصورة فيجر مع منع الصرف على راي ان قدر
انه اسم للمونث كما اذا قدر ان كرب اسم للكوبة وبك
اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف في
الاحوال الثلاث ومع الصرف على راي اخر ان قدر
انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم
للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال
الثلاث ويبنى الثاني ايضا على راي تشبيها له بخمسة
عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد
الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار
دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة
عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للتشبيه
للبناء اذا المضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير
مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيتركما مر وان لم
تجعلا اي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا
عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اي
اللفظان او الجزآن اما الاول فلوقوع اخره وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه
الحرف وقال المص فيه انهما كلمتان بلا اختلاف لدلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب
البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين

معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك
الجمهور على الفتح ان كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان اخرهما حرف علة لما مر نحو احد عشر واحدى
عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشرة و
حادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة
عشرة يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد المتعدد وهو القسم الاول والواحد منه وهو
الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس
المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك
المتعدد ولم يتيسر ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوذن
من الاول ان المراد المفرد من المتعدد لا التعدد وعطف
الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد
المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى
عشرة وبقى فى نحو حادى وعشرون لان المعنى واحد
ونحو هو اى فلان جارى بيت بيت اى ملاصقا
بيتى وبيته او بيت منه الى بيت منى او ملتصق بيت
منى يعنى الجار القريب وهو بين بين اى وقع بين
هذا وبين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين
الجيد وبين الردى اشار الى ان هذا الحكم غير مختص
بالعدد وان كان الاولى لفظ اثنين بنى اللفظ
الثانى لما مر من التضمن واعربا الاول وحذف نونه تنزيل

مطلب بعض الكنايات

لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف
النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل
خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء للباب التثنية
مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان
واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وليس
المحذوف وقال الفاضل عصام لا الجزء الثانى
منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون
لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك
وجواز ثلاثة عشرك نحو جاءنى اثنى عشر رجلا ورايت
اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض
الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن
وبعضها ليست من هذا الباب كضمير الغائب انما
لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ
بلفظ معين غير صحيح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام
على السامعين ونحوه غير انها بمعنى يكنى به وهو اى ذلك
البعض كم ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين
تمييزهما فى الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون
للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا
على مميز العدد الاوسط فان خير الامور اوسطها والحمل
على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبر
عن العدد وسميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار
ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى
ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل

عليه فى الجر بر فمميزا العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه
مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحرف ولكن الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد
يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
مثلا وينصب ما بعده على التمييز لما مر فى كم الاستفهامية
وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه
فصار المجموع بمنزلة كلمة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها
نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر
كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف
التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا
على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب
بالنون وكيت وزيت بحركات التاء ولا يستعملان
الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث اى الكناية
عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت
وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عددت من مبنى
الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن
وما وغيرهما ووجه البناء ظاهر غير اى واية فانهما
معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس
بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه
الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل عصام
لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرهما لشبههما
بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه

حقيقيا

147

حقيقيا او حكميا فيشمل كيف اللذين للحال والصفة
واما ذكر الكاف واما ذكر الكاف وما عطف عليه
فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه نحو امس بنى
لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن
وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها
للوقت الماضى المنفى فعله مثل ما رايته قط اى ابدا
وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة
للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها
الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما
فى استغراق النفى وعوض بفتح العين وضم الضاد
فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان
المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض هذا وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه
معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين لدا هر
ما يبقى على وجه الارض ومنذ ومذ وبناؤهما لتوافقهما
اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة
كقبل ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين
وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى
الساكن يضم اخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل
انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما

احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو منذ اليوم وقدمه
على منذ لما مر وقيل ان بنائه لكونه وضعه وضع الحرف
ومنذ محمول عليه وقال الفاضل لو ثبت هذا لثبت
ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البنا
سابقا عليه ولانه غلب في الاسم ومنذ في الحرف على
ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحرف
ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى من له ادنى استعداد
واذ بني للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو
في الحقيقة مضافا الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا
فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان
الالف لا يحتمل واذ بني لما مر ولكون وضعه وضع
الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى
الضم لا لما قال الفاضل عصام في شرح التلخيص وهو
لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك
اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني
وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين
ورده ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب
بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو
محتمل الى انه مثله في المضي او في عدم الظرفية وقال ابن
مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص
بالماضي وبالاضافة الى الجملة فقوى القول بالظرفية
ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه مع وجه البناء

ما مر

148

ما مر ومتى استفهاما او شرطا للزمان واني استفهاما
او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياما وايان استفهاما
للزمان وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما
اياه فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل
غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف
الى الجملة اكثريا وجه البناء فيه ما مر في اذ ولدى بالف
مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب
بالاتفاق ثم قال لعله يعامل معاملة الف على والى وتثبت
مع الظاهر وينقلب باء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه
عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصود
لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة ولدن بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه
بنقل الضمة الى الفا فيندفع الالتقاء بكسر النون وباسكان
العين للتخفيف كما في عضد فيندفع الالتقاء بفتحه او كسر
النون او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام وضمها
وسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير
تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه
ثمانية لغات وعبارة المص تحتملها على ما لا يخفى قال
الفاضل عصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على
السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة
في البناء حال الاخير دون الوسط والقول بان الاخير فيها
مبني والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا تيسر
نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره وان وقع التقا

الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جراهم
على ذلك حذف النون فى لد بلا علة انتهى قيل نسبة الوضع
بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه ورده الرضى بان
الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون فى
التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع الحرف لا
يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل عصام بانه لا يجوز
تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان ونحو
بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها الابتداء
الذى هو معنى من وقال الفاضل عصام والاقرب ان
يقال لتضمنه معنى من ويحمل دخول من تاكيدا فعلى
هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قرره الرضى او لكا
الذى بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه
وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمينى الاسمية صفة للثلاث
الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع
دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام
الاول ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب
وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا
له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى فى الحالين واحد قال
بعضهم المحذوف منوى فى المبنى ومنسى بيانه فى المعرب
وقال الرضى الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه

اذلو

اذ لو كان منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو
رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غيره نحو
قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء
واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما
بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير وليس عليهما ما بمعناها
نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء
فى الجميع المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى
الضم جبرا لنقصان باقوى الحركات والآن عطف على ما
ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه بشبهه
بالحرف فى عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع
والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف
والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبنى على راى من قال
انه قد يعرب واستدل لا لا بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا
والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول
من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناء
الآن الفتح اشهر واكثر وقال الدمامينى وفيه نظر لعل
وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون
حرف الجر والثانى المنادى وهو ما نودى بحرف النداء لفظا
او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل
هذا يا الله وباسماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده
فانه مبنى على ما يرفع ذلك المنادى فى غير صورة النداء
لفظا او تقديرا او محلا لانه راجع الى ما الذى هو عبارة

عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل الالف التثنية
وواو الجمع انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته
لها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا او معنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده
بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب
الحرفية والافراد لا فرادا لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة
المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بنائه لتضمنه معنى
الامر كتعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الا
ضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا
المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره
ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على
ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين المبني و
حروفهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم
يوجد للمعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره
الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواو
او الالف ما دام الفا منافيا لضم ما قبله دون المثنى والمجموع
اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما او لا نحو يا زيدا ناه و
يا زيدوناه لانتفاء المنافات ح لوجود الفصل بينهما بالنون
يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بني
على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما
ولذا خص المثال هنالك به ولو غير لحوق الالف بنائهما
ايضا على ما يرفع به ليبين حكمهما ايضا ولك ان تريد
بالاخر ما يراد به في تعريف الاعراب فح لا يلحق باخرهما

الف

150

الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا
المعنى ولا باوله لام الاستغاثة او التعجب او التهديد
اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد
مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره
الف ولا باوله لام ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده
والمبني على الالف ولامه ويا مسلمون مثال للمعرفة
بعده والمبني على الواو وبدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين
الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه
قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما
اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف
او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد ونكرة
او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه
من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل
لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة
لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل
المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل
الحاصل اذ قيل كونه منادى منصوب ايضا ولا انه اريد
النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مبنيا
على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا
مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح
فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله حذف فعله

انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه
حرف النداء ليدل عليه فتاكيدا لوجوب لامتناع الجمع
بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله و
يا خيرا من زيد مثال للشبيه المضاف وما من تمامه
معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف
نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف
يا زيدا الظريف ومثال ما من تمامه معطوف على ان يكون
اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما بخلاف
يا زيد ويا عمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من يا فتى
اى رجل كان وان لحق باخره اى لاخر المنادى المفرد المعرفة
الف مذكور بنى على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيدا
وان اتصل با وله لام مذكور يجب جره لانها لام الجر
للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير
للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل
فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف
مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في
مقام الاستغاثة او للتعجب او للتهديد ولذا لم يذكر
المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر
الحكم الاتى في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو
جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد وعين التابع الجارى
فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه

فقال

فقال والبدل من المنادى المبنى على ما يرفع به مطلقا
والمعطوف عليه الخالى عن اللام اذ الحكم الاتى لا يجرى
في غيره حكمه اى حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا
منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
والثانى يا زيد وعمرو وكذلك ونحو يا زيد اخا
عمرو او اخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا
او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا
صالحا في النكرة انما يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما
من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها
كتوابع سائر المبنى في كونها تابعة لمحل متبوعها
دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما
ينبغى اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس
اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للتحقيقى والحكمى
جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في
العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب
ولا بناء كالجر الجوارى صرح به في الامتحان فلا وجه
لتخصيص هذا البيان بحث المنادى المبنى كما لا يخفى
على الذكى وحروف النداء خبره مجموع يا وما عطف
عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة

مطلب حروف النداء

والتعجب والندبة والتهديد الاهو وهو للبعيد
حقيقة كقولك يازيد لبعيد منك حقيقة او حكما
كقول الداعي يا الله ويارب والله تعالى وان كان
اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله
استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو
جل وعلى كذا قال الزمخشري وقال ابن الميزان
هذا دليل اقناعي فان الداعي يقول يا قريبا
غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين
من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد وايا
وهيا هما للبعيد قدمهما لتشابههما ليا لوجوده
فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق
والهاء مما بعده وآ واي بالمد هما للبعيد ايضا كما في
التسهيل واي بالقصر للقريب ووا عده منها لان
الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح في
الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها
بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم
لا التي لنفي الجنس اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن
مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا
عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير
حال كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجئ نحو لا رجل
في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ومسلمات

وفي الكل متوسط هذه مناسبة
لنا كونه على حرف وآ الهمز للقريب

ان

انما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل
مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف
لما ذكره في المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد
من بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعل ان لا عامل ضعيف
وقد ينفرد عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى
وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول
بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينفرد اصلا فلا يظن
بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير
والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير وعلى السكون حملا على
الماضي او نون التوكيد خفيفة او ثقيلة انما بنى بها لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبنى على الضم في
جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكر
في الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع
بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا
لوقوع الفصل بينهما بالمضمر ونظر النحرير ادق وبالقبول احق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا
الضمير جزء من الفعل استدلالا بسكون اخر مثل ضربنا حتى
جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن للغائبة و
تضربن للحاضرة ومثال الثاني نحو هل يضربن بفتح الباء او ضمها
وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة

مطلب جائز البناء

او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها
ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها
غير لازم لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف
المضافة الى الجملة والى اذ المضاف فانها اى الظروف
المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا
واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان
كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك
فى جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع لا
ضافة الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى
ان المشددة لذلك مثل قيامى ما قام زيد وان يقوم
وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقوم وانك تقول واسم لا
عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفردة
النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم لا غير المكررة و
المفعول المفصول بدل عنها والمضاف وشبهه والمعرفة
نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله
وغايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور والعطف
مفردا او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء لمطابقة
السؤال لانه الابتداء جوابا بغير الله حول وقوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثانى عطفا على لفظ الاول
ومحله القريب منونا للاعرابه ورفعه عطفا على محله البعيد
ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع

فتح

153

مع فتح الثانى على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة
اوجه يجوزن فى اسماء امثاله اى مثال لا حول ولا قوة
الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفرد
نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها وصفة اسم لا عطف
على الظروف واسم لا المبنى صفة اسم لا احترازا
عن المعرب فانه صفة لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب
قطعا المفردة المتصلة به اى الاسم صفتان للصفة
احترازا بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها
اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصول
مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا
بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا باشرتها
نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب
واما معطوفة نكرة بلا تكرير لا فترفع حملا على محله
البعيد وينصب حملا على لفظه او محلها القريب
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم
يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض
لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نقل عنهم فيها غير انه
نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى تم الكتاب

فلا يرد عليه ما أورده الفاضل عصام بأن خروج فعال
من الفعلية إليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب
إلى الافراد إذ هو لداع